"مبادرة الحوار الوطني بين المعارضة والنظام الحاكم في مصر: دراسة سوسيولوجية في الضمانات والتحديات والمآلات من منظور (مجلس أمناء الحوار والحركة المدنية الديمقراطية بمقر الأكاديمية الوطنية للتدريب بالقاهرة)"

ا.م.د/ محمد محمود خضر سعيد
الأستاذ المساعد ورئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة جنوب الوادي

ملخص البحث:
تحاول الدراسة الراهنة، التعرف على حجم استجابات قوى المعارضة للمبادرة الرئاسية الراهنة، وسبل تنظيم الحوار، وطبيعة الحوار على المستوى الوطني، في ظل ما تنشده الدولة في الوقت الراهن من تحويل نظامها السياسي إلى نظام حزبي متعدد القطاعات والقوى، فضلًا عن سعيها إلى إدارة حوار سياسي شامل حول أولويات العمل الوطني، تحت شعار "أن الوطن يتسع للجميع وأن الخلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية"، وذلك في إطار المحاور الأساسية الآتية: (المحور السياسي، المحور الاقتصادي، والمحور الاجتماعي)، والعمل على انضمام كل من لديه رؤية أو رأي مخالف، وإتاحة الفرصة لعرض وجهات النظر المغايرة في كافة الملفات والقضايا، للتخفيف من حدة الأزمات التي يعاني منها الوطن الآن، وللوصول إلى نقاط التقاء بين الطرفين تعزز من التوافق بين الأطراف، كل ذلك جاء في ضوء تأكيدات النظام الحاكم من أن الحوار الوطني لن يدار بصناديق تصويت أو انتخاب، وإنما بحوار إيجابي يهدف إلى تقريب وجهات النظر واحترامًا للخبرات العلمية والسياسية وفي كافة المجالات. كما تبحث الدراسة الراهنة في أولويات العمل الوطني، والهدف منه، والمستبعدين من الانخراط فيه، وأسباب هذا الاستبعاد ومآلاته المستقبلية، والدور المأمول للأحزاب السياسية فيه والتي بلغ عددها حسب إحصائيات "الهيئة العامة للاستعلامات عام ٢٠٢٢" إلى (١٠٤) حزبًا سياسيًا (www.sis.gov.eg)، فضلًا عن مساهمة النقابات المهنية والعمالية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني. فضلًا عن هذا؛ تهتم الدراسة الراهنة برصد أبرز الضمانات السياسية لبدء فعاليات هذا الحوار، وشكل التحفظات التي أبدتها بعض

القوى السياسية للانضمام إلى الحوار مثال ذلك شرط الإفراج عن معتقلي الرأي لبدء الحوار، بالإضافة إلى؛ التعرف على دور لجنة العفو الرئاسي قبل بدء الحوار وبعده، وطبيعية اللغة المستخدمة في الحوار سواء (المعترضون بلغة رقيقة أو بلغة خشنة، والمنسحبون) وسبل احتواء ذلك لضمان استمرار الحوار الوطني لتعزيز مخرجاته، وتلافي معوقاته.

Research Summary:
The current study attempts to identify the size of the responses of the opposition forces to the current presidential initiative, ways to organize dialogue, and the nature of dialogue at the national level, in light of what the state is currently seeking to transform its political system into a multi-party system with sectors and forces, in addition to its endeavor to conduct political dialogue. Comprehensive about the priorities of national action, under the slogan "The homeland accommodates everyone and that disagreement of opinion does not spoil the cause of the homeland", within the framework of the following main axes: (the political axis, the economic axis, and the social axis), and working to join everyone who has a vision or opinion opposing, and providing the opportunity to present different points of view in all files and issues, in order to alleviate the severity of the crises that the country is now suffering from In order to reach points of convergence between the two parties that enhance consensus between the parties, all of this came in light of the ruling regime's assurances that the national dialogue will not be conducted through voting or election funds, but rather through a positive dialogue aimed at bringing points of view closer and respecting scientific and political expertise in all fields. The current study also looks at the priorities of national action, its aim, those excluded from engaging in it, the reasons for this exclusion and its future outcomes, and the hoped-for role of political parties in it, which according to the

statistics of the State Information Service in 2022 amounted to (104) political parties (www.sis .gov.eg), as well as the contribution of professional and labor unions, and some civil society organizations. In addition to this; The current study is concerned with monitoring the most prominent political guarantees for the start of the activities of this dialogue. The form of reservations expressed by some political forces to join the dialogue, for example, the condition of releasing prisoners of conscience to start the dialogue, in addition to; Identifying the role of the Presidential Pardon Committee before and after the start of the dialogue, the nature of the language used in the dialogue, whether (those who objected in fine language or in coarse language, and those who withdrew) and ways to contain this to ensure the continuation of the national dialogue to enhance its outputs and avoid its obstacles.

أولًا: إشكالية الدراسة:

تبرز أهمية الحوار الوطني الشامل في إتاحة الفرصة الحقيقية لكافة القوى والتيارات السياسية المعارضة للمشاركة مع النظام الحاكم في صناعة القرار السياسي وإدارة الدولة، والمساهمة الإيجابية في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، تحت مظلة العمل التعاوني غير التقليدي لإدارة شؤون الدولة ونفاذ سياساتها، والتخفيف من حدة العلاقة المتصارعة بين قوى المعارضة ونظام الحكم، والانخراط الفعّال في حوار (مسئول وهادف) لبناء المجتمع وترميم شتات قواه السياسية والأيديولوجية (Jasmine Gani, Raymond Hinnebusch, 2022,P99)، وعبر هذا الطرح؛ تسعى الدراسة الراهنة إلى الوقوف على مستقبل المبادرة الرئاسية المصرية المتعلقة بـ "الحوار الوطني الشامل"، والتعرف على أبرز التحديات التي تواجهه، وآليات تفعيله، وضمانات نجاحه؛ حيث أُطلق هذا الحوار في أبريل ٢٠٢٢، وذلك بتكليف من الرئاسة المصرية "للأكاديمية الوطنية للتدريب" بهدف التنسيق مع كافة التيارات المصرية المعارضة والفئات المجتمعية ذات الرأي السياسي المغاير للحكومة، وذلك لتفنيد رؤاهم المختلفة في كافة الملفات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية الملحّة، ولتحقيق إدارة حوار وطني فعّال؛ يحدد الأولويات الوطنية والتحديات المجتمعية والسياسية القائمة، ويسعى إلى فتح آفاقٍ جديدة لبناء سياسي معاصر، يضم كافة القوى السياسية والاجتماعية للدولة المصرية، وتشارك فيه جميع الأحزاب المصرية والتكتلات الشبابية عبر حوار وطني هادف وجامع، ومواكب للتغيرات والتحديات العالمية القائمة، وقادر على بناء جسورًا من الثقة المفقودة –الغائبة– بين المعارضة المصرية والنظام الحاكم، وصولًا إلى تدشين علاقات راسخة وموثوقة بين الطرفين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، وقائم على تحديد أولويات العمل التعاوني المشترك، بما يضمن عبور المجتمع المصري –في هذا الوقت المتأزم– بكافة تياراته وانتماءاته السياسية والثقافية والأيديولوجية إلى بر الأمان (المؤتمر الوطني للشباب،٢٠٢٢، ص٢). كما تحاول الدراسة الراهنة؛ رصد المعيار السياسي لكلٍ من النظام الحاكم والمعارضة في تحديد الأولويات السياسية للتقارب ورأب الخلاف، والتعرف على الرؤي الأيديولوجية المتباينة إزاء بناء الجمهورية الجديدة، فضلًا عن اختبار مدى قوة ومرونة أحزاب المعارضة المصرية والتكتلات السياسية القائمة، عبر مشاركتها الإيجابية في صنع القرار السياسي، وتحديد مواقفها السياسية تجاه الدولة، وتحديث مكوناتها وآليات عملها، بما يخدم مصالح الشعب المصري ويحقق أمنه.

كذلك تحاول الدراسة الراهنة، التعرف على حجم استجابات قوى المعارضة للمبادرة الرئاسية الراهنة، وسبل تنظيم الحوار، وطبيعة الحوار على المستوى الوطني، في ظل ما تنشده الدولة في الوقت الراهن من تحويل نظامها السياسي إلى نظام حزبي متعدد القطاعات والقوى، فضلًا عن سعيها إلى إدارة حوار سياسي شامل حول أولويات العمل الوطني، تحت شعار "أن الوطن يتسع للجميع وأن الخلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية"، وذلك في إطار المحاور الأساسية الآتية: (المحور السياسي، المحور الاقتصادي، والمحور الاجتماعي)، والعمل على انضمام كل من لديه رؤية أو رأي مخالف، وإتاحة الفرصة لعرض وجهات النظر المغايرة في كافة الملفات والقضايا، للتخفيف من حدة الأزمات التي يعاني منها الوطن الآن، وللوصول إلى نقاط التقاء بين الطرفين تعزز من

التوافق بين الأطراف، كل ذلك جاء في ضوء تأكيدات النظام الحاكم من أن الحوار الوطني لن يدار بصناديق تصويت أو انتخاب، وإنما بحوار إيجابي يهدف إلى تقريب وجهات النظر واحترامًا للخبرات العلمية والسياسية وفي كافة المجالات. كما تبحث الدراسة الراهنة في أولويات العمل الوطني، والهدف منه، والمستبعدين من الانخراط فيه، وأسباب هذا الاستبعاد ومآلاته المستقبلية، والدور المأمول للأحزاب السياسية فيه والتي بلغ عددها حسب إحصائيات "الهيئة العامة للاستعلامات عام ٢٠٢٢" إلى (١٠٤) حزبًا سياسيًا (www.sis.gov.eg)، فضلًا عن مساهمة النقابات المهنية والعمالية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني. فضلًا عن هذا؛ تهتم الدراسة الراهنة برصد أبرز الضمانات السياسية لبدء فعاليات هذا الحوار، وشكل التحفظات التي أبدتها بعض القوى السياسية للانضمام إلى الحوار مثال ذلك شرط الإفراج عن معتقلي الرأي لبدء الحوار، بالإضافة إلى؛ التعرف على دور لجنة العفو الرئاسي قبل بدء الحوار وبعده، وطبيعة اللغة المستخدمة في الحوار سواء (المعترضون بلغة رقيقة أو بلغة خشنة، والمنسحبون) وسبل احتواء ذلك لضمان استمرار الحوار الوطني لتعزيز مخرجاته، وتلافي معوقاته.

• وقد طرحت الإشكالية الراهنة عددًا من القضايا والتساؤلات ذات الصلة، يتم عرضها على النحو الآتي:

– **القضية الأولى**: (يجادل الإعلام المصري والعربي) أنه وبعد دعوة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لإجراء حوار وطني يشمل جميع الأطراف والقوى والتيارات، باتت الحياة السياسية المصرية أمام مرحلة جديدة بين قوى المعارضة والنظام الحاكم في مصر، وانقسمت الآراء السياسية حول هذه الدعوة بين متشائم ومتفائل لمآلاتها المستقبلية، في ظل بعض المؤشرات الإيجابية والتي تمثلت في إطلاق سراح العشرات من مسجوني الرأي وبعض الحقوقيين، بينما وصف البعض الآخر الإجراءات بالتطورات الشكلية دون أن تتضمن إجراءات إصلاحية حقيقية. وعبر هذه القضية يتساءل البعض هل يتجه النظام المصري إلى إنتاج فضاءات سياسية جديدة لا تتضمن صورًا من

الإقصاء لأصحاب الرأي المخالف؟ أم إنها مجرد تحركات شكلية؟ وهل هناك مستبعدون من الحوار؟ من هم؟ وما أسباب ذلك؟

– **القضية الثانية:** أن المعارضة المصرية كانت مُتوقعَّة إطلاق النظام الحاكم لهذه المبادرة الوطنية في هذا التوقيت بالذات، وذلك في ظل سعي السلطة الحالية نحو التعامل مع السياسة وقضاياها كأولوية في الوقت الراهن، وبعد أن وضعت الملفين الاقتصادي والأمني كأولوية قصوى في المرحلة السابقة، فقد أدركت السلطة الراهنة بعد فترة من التدريب أن السياسة ليست مجرد كلام، وإنما هي فن إدارة الأزمة وإدارة الدولة وإدارة المجتمع وفهم معطياته. فهل أدركت السلطة المصرية الآن وبعد طول تجريب أن السياسة وإشكالياتها قادمة لا محالة عبر حوار وطني شفاف ومحايد؟

– **القضية الثالثة:** جاءت هذه المبادرة في ظل سياق من الصراع المحتدم والخفي بين السلطة الراهنة وبعض قوى المعارضة، على مدار سنوات طويلة، ثم لاحظت السلطة أن المناخ السياسي الآن أصبح مهيئ لمد يد الحوار مع جميع الأطراف. إذن فما الدوافع الأخرى –الخفية– التي دفعت النظام لهذا النهج الجديد؟

– **القضية الرابعة:** أدرك النظام السياسي أن هناك ضرورة لفتح أبواب جديدة بعد إجراءات تثبيت أركان الدولة المصرية –بعد ثورة ٢٠١٣– واستعادة الأمن المجتمعي في مواجهة الاضطراب، واستقرار الأمن السياسي في مواجهة الإرهاب، وتبنيها للملف الاقتصادي وسعيها لمعالجة أزماته. وفي ضوء هذا الطرح؛ إذا كانت الدولة المصرية قد قضت على الإرهاب، فهل إجراءاتها الأمنية قد تمكنت من تجنيب الدولة الاضطراب الاجتماعي بشكل مستدام؟ أم أن هذا الاضطراب قد يأتي في أي لحظة نتيجة الظروف الاقتصادية –الناجمة عن اختلال جدول الأولويات من قبل الحكومة منذ البداية– التي نمر بها الآن؟

– **القضية الخامسة:** تزعم المعارضة المصرية أنه لم يكن هناك مناص إلا العودة إلى الحوار معها من قبل النظام الحاكم في ظل الظروف والأزمات الراهنة، وتشترط أن تكون تلك العودة بناءً على إعادة تقييم وإدراك وفهم لضرورة المشاركة في الحوار وضرورة أن يكون الجميع كمواطنين أولًا، وأحزاب سياسية مُنظمة ثانيًا، أو قوى مجتمع مدني موجودة في المشهد، إلا ويُنصت إليها ويُأخذ برأيها إذا كان في صالح الوطن، كما تزعم المعارضة أنه من دون ذلك المسار سيمر الحوار الراهن دون جدوى مثل العديد من الحوارات السابقة. وعبر هذه الرؤى؛ هل كان النظام السياسي المصري سيصل إلى هذه النقطة بشكل حتمي؟ وأن ما أخر مرحلة الحوار مع المعارضة كانت الأولويات الأمنية؟ أم أن هذا الحوار هو مناورة سياسية لتحقيق بعض المكاسب الداخلية والخارجية – استجابًة للضغوط الخارجية الأمريكية والغربية– فقط دون وجود نية حقيقية لتنفيذ مخرجاته؟

– **القضية السادسة:** إن السياق الإقليمي والدولي مُشجع الآن على الاستمرار في الانفراد بالقرار السياسي لجميع النظم الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط ومنها مصر. فما الذي دعا السلطة المصرية الآن إلى الدعوة إلى حوار وطني شامل؟ هل كان نتيجة لمعطيات داخلية – الأوضاع الاقتصادية الصعبة — أم لقناعات حقيقية من قبل النظام السياسي القائم؟

– **القضية السابعة:** إن نجاح الحوار الوطني المصري مرهون بتوافر بعض النقاط الأساسية مثل: القدرة على تحديد أطراف الحوار بشكل حقيقي وليس بشكل صوري، فيما يجب أن تحدد هذه الأطراف أجندتها أو تصورها للحوار وقضاياها ومطالبها بشكل يخدم المصالح الوطنية وليس المصالح الشخصية أو الحزبية. ومن خلال هذا؛ هل ستعيد الدولة النظر في الطرق التي ألفتها المعارضة المصرية على مدار السنوات السابقة في إدارة الحوار السياسي معها؟ وهل الدولة الآن مستعدة لتبني قضية الفصل بين السلطات؟ وقضايا المجتمع المدني وحرياته؟ وقضايا الأحزاب السياسية ومستويات اتصالها بالجماهير؟ فضلًا عن قضايا الإعلام وحرية التفكير والتعبير؟

– **القضية الثامنة:** إن القضايا المتعلقة بالتهديدات الجوهرية للدولة المصرية يجب ألا ينفرد بها طرف على حساب طرف. فهل ستتشارك الدولة المصرية هذه القضايا –المصيرية الداخلية والخارجية– مع قوى المعارضة في حوارها الوطني دون تغييب أو تهميش؟ وهل سيكون التعاون والمرونة والانفتاح هو سيد الموقف بين جميع الأطراف؟ أم إنها ستغيب عن المشهد السياسي المأمول في مصر؟

ثانيًا: أهمية الدراسة (ومبررات اختيارها):

– الأهمية النظرية:

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات المهمة في فرع علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، حيث إنها مهتمة بوضع إطار علمي وبحثي لفهم عميق لمفاهيم وعوائق الحوارات السلمية على المستوى الوطني بين قوى المعارضة ونظم الحكم، كما أنها تحاول اكتساب المعرفة العلمية حول آليات وسبل إدارة هذه الحوارات البينية، وسبل المشاركة في فاعلياتها، وتحليل مخرجاتها، وتقييم صلاحياتها، ووضع مراحلها التنفيذية قيد الدراسة الأكاديمية، للتقييم والتحليل والتفسير، عبر رؤى بعض الخبراء والمختصين، بالإضافة إلى دراسة الهياكل الإدارية لمنسقي هذه الحوارات والأمانات الملحقة لتقييم أدائها، فضلًا عن تحليل بعض الآليات المرصودة للخروج من المأزق السياسي الراهن، والتعرف على مواقف الأحزاب السياسية وتقييم أدائها، ورصد أبعاد العلاقة بين نظم الحكم وقوى المعارضة، لاستبيان مواقفهم بشكل علمي، ومقارنتها تاريخيًا بتجارب الحوارات الوطنية التي أقيمت في الدول المجاورة في الفترات السابقة أو في نفس الفترة الراهنة. كما تعتبر الدراسة الراهنة مهمة في هذا الفرع من العلم وذلك للأسباب الآتية: أنها تقر بأن الحوار الوطني مفهوم شامل وحيوي لحل النزاعات وتفسير التحولات السياسية داخليًا وخارجيًا، وتحليل مسار الدولة والجهات الفاعلة فيه، ومعرفة الدوافع الأساسية للصراع وطرق معالجته بشكل شامل،

وعرض مقومات نجاح مثل هذه الحوارات في ضوء ما تتضمنه من مبادئ: الشمول، والشفافية والمشاركة العامة، ووضع أجندة طويلة المدى، وإقامة دعاية ذات مصداقية، وتبني بعض القواعد الإجرائية الواضحة، ودعم عددًا من الخطط التنفيذية بشكل فني. من هنا؛ تدرك الدراسة الراهنة بأهمية الحوار الوطني –على المستوى المعرفي– في كونه من أهم الأدوات السياسية كسرًا لحالة الجمود السياسي القائم، ومن أبرز الحلول الناجعة للتخفيف من حدة النزاعات المعقدة؛ على مستوى المكونات الداخلية للدولة من ناحية، وأيديولوجيات قواها المتباينة من ناحية أخرى.

– الأهمية التطبيقية:

تقدم الدراسة الراهنة رصدًا ميدانيًا لإدارة الحوار الوطني في مصر، بدءًا من إجراءات التشاور مع القوى السياسية والنقابية وجميع الأطراف المشاركة في الحوار الوطني، مرورًا بآليات تشكيل مجلس أمناء الحوار، ثم فعاليات الحوار وتفسير مخرجاته وفقًا للرؤى الوطنية المختلفة، واستشراف ما يمكن أن يخرج به هذا الحوار من نتائج على أرض الواقع، للبناء عليها في سبيل التقارب السياسي بين القوى والتيارات المتنافرة، وتوسيع الهامش الديمقراطي للعاملين في المجال العام المصري، وصولًا إلى تعديل بعض قوانين ممارسة العمل السياسي. كما تهتم الدراسة الراهنة بالحوار الوطني المصري من حيث الشكل والمضمون، وأبرز ضمانات نجاحه، وأسباب استبعاد بعض معارضي الخارج ومآلات هذا الاستبعاد على مسار الحوار، ودور لجنة العفو الرئاسي، فضلًا عن علاقة الحوار بفك التأزم المجتمعي الراهن، عبر مناقشة القضايا الوطنية الجديرة والملحة، مثال ذلك؛ أزمات الملف الاقتصادي، وأهمية تفعيل المشاركة السياسية في القرار السياسي، وتكوين حياة برلمانية –حرة ونزيهة– عبر انتخابات شفافة، وذلك في سبيل التخفيف من حدة التهميش والإقصاء لبعض التيارات المعارضة، ودمجهم في إدارة الملفات المهمة في مصر. كما تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن أسباب اكتساب الحوار الوطني في مصر –قوة دفع– أهمية إقليمية غير مسبوقة، وذلك عبر تفسير مراحله في ضوء بعض المواثيق والتجارب السياسية الدولية، وبعض القضايا والأزمات

الراهنة، وذلك لتعظيم إمكاناته، وتعزيز قدراته لمعالجة الدوافع الحقيقية للنزاع بين المعارضة والنظام المصري، واعتبار المبادرة الراهنة فرصة حقيقية –يجب عدم تفويتها– لكافة مجموعات المصالح والقوى والتيارات، والتي تبدأ بوضع مرحلة تحضيرية –شاملة وشفافة وتشاورية– على أساس وطني حقيقي، وتنتهي بمخرجات قابلة للتطبيق لتحقيق التقارب السياسي المنشود.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- الكشف عن الهيكل التنظيمي للحوار الوطني الراهن، وأبرز القوى المنضمة إليه، وأبرز التيارات المستبعدة منه.
- إيضاح أهم أسباب إطلاق الرئاسة المصرية لهذه المبادرة في الوقت الراهن، ومدى أهميتها لدى المعارضة المصرية.
- تبيان خطة عمل الحوار الراهن، وأولويات أجندته، وأهدافه المنشودة.
- تعليل الضمانات المقدمة من قبل النظام المصري والمعارضة لإنجاح الحوار.
- الكشف عن الجهة التي تعهدت بتنفيذ تلك الضمانات المتفق عليها فنيا وزمنيًا.
- تفسير أبرز التحديات التي قد تعرقل خطة الحوار الوطني قبل بدئه، وأثناء فعالياته، وبعد الانتهاء منه.
- استشراف مستقبل الحوار الوطني الراهن، وآليات تنفيذ مخرجاته.
- تقديم تصور سياسي لاحتمالية تحول مخرجات الحوار الوطني الراهن إلى عقد اجتماعي جديد لدولة مدنية منشودة.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة الراهنة حول تساؤل رئيسي مفاده: كيف تتشكل مبادرة الحوار

الوطني بين المعارضة والنظام الحاكم في مصر الآن؟ وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١. ما الهيكل التنظيمي لهذا الحوار؟ ومن المنضمين إليه؟ ومن المستبعدين منه؟ وما أسباب ذلك؟
٢. ما أسباب إطلاق الرئاسة المصرية لهذه المبادرة الآن؟ وما مدى أهميتها لدى المعارضة المصرية؟
٣. هل هناك خطة عمل متكاملة فنيًا ومحددة زمنيًا تتضمن أجندتها البنود الأساسية التي سيتناولها ذلك الحوار؟ وما أولويات العمل الوطني التي تهدف إليه؟ وما مدى توافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠؟
٤. ما الضمانات المقدمة من قبل النظام المصري والمعارَضة لإنجاح الحوار؟ ومن الجهة التي تتعهد بتنفيذ تلك الضمانات المتفق عليها فنيًا وزمنيًا؟ وما التحديات والعقبات التي قد تعرقل خطة إنجازه؟
٥. ما مستقبل الحوار الوطني الراهن (نجاح، أم فشل)؟ وما آليات تنفيذ مخرجاته؟ وما احتمال تحول هذه المخرجات إلى عقد اجتماعي جديد للجمهورية الجديدة المنتظرة؟

خامسًا: المفهومات الأساسية للدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى ثلاثة مفاهيم أساسية تتمثل في الآتي:

١. مفهوم الحوار الوطني (National Dialogue):

يُعرف (جيسون تاور Jason Tower) الحوار الوطني بأنه "آلية معاصرة من آليات التفاوض السلمي الداخلي بين التيارات والقوى السياسية، الحكومية والمدنية، والمصممة سياسيًا لتشمل العديد من الفئات المستهدفة أثناء التحولات السياسية أو في فترات ما بعد الصراع، لتحقيق التشارك والتعاون في اتخاذ القرار، وإدارة شؤون الدولة"، ففي بعض أوضاع الصراع

المعاصر، قد يكون نهج صنع السلام داخل الدولة الواحدة؛ يتم عن طريق المفاوضات المباشرة بين القادة الذين يمثلون مجموعات المصالح وقوى المعارضة والتيارات الأخرى، وذلك لاستيعاب تنوع أطراف النزاع، حيث تشمل مثل هذه النزاعات الحالات التي تنشط فيها مجموعات متعارضة أيديولوجيًا، أو تكون مؤسسات الدولة مجزأة، أو أن تكون القوى المجتمعية في حالة تعارض مع النظام الحاكم، لذا؛ يستهدف الحوار تصميم عمليات سلام تسعى إلى استيعاب تنوع الجهات الفاعلة، وعادةً ما تشتمل هذه الحوارات ما لا يقل عن بضع مئات من الأشخاص، وتجمع بين فئات مختلفة، مثل: الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة والميليشيات وأعضاء الحكومة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية والمؤسسات والقادة الدينيين وزعماء القبائل والمواطنين البارزين، وذلك لمعالجة القضايا الوطنية الخلافية (Jason Tower, et al, 2021,P22). أما (ماركو ليهتي Marko Lehti) فيعرف الحوارات الوطنية بأنها "عمليات سياسية مملوكة وطنيًا، وتهدف إلى تحقيق توافق في الآراء بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، في أوقات الأزمات السياسية العميقة أو في حالات ما بعد الحرب أو أثناء التحولات السياسية بعيدة المدى" (Marko Lehti, 2018, P171).كما يمكن استخدام مفهوم الحوار الوطني أو تطويره بمرور الوقت لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي تنقسم إلى: أهداف ضيقة النطاق مثل (الترتيبات الأمنية، والتعديلات الدستورية، ولجان التحقيق، وما إلى ذلك)، أو أهداف واسعة النطاق مثل (إعادة بناء النظام السياسي، أو تطوير عقد اجتماعي (جديد). (Berghof Foundation, 2017, PP 20-21). فيما يشير (هلفر Helfer) بأن مفهوم الحوار الوطني يوفر صيغة تفاوض رسمي وشامل وواسع النطاق وتشاركي، بما يمكنه من حل الأزمات السياسية وقيادة البلدان إلى تحولات سياسية أكثر استقرارًا، ومعالجًة للقضايا ذات الاهتمام الوطني المشترك، ولذلك، فإن الحوارات الوطنية لها صلاحيات تشمل: الإصلاحات السياسية، ووضع الدستور، وبناء السلام داخل الدولة (Paffenholz Zachariassen, C. Helfer, 2017, P1). ويوضح (كاتيا باباجياني Katia Papagianni) أنه من الضروري وضع مفهوم الحوار الوطني في مكانه

الصحيح ضمن أهم آليات التفاوض السياسي المعاصر، والذي يهدف إلى توسيع المشاركة في أوقات التحولات السياسية بما يتجاوز النخب السياسية والعسكرية، والابتعاد عن عقد الصفقات على المستوى الشخصي من خلال السماح للمصالح المتنوعة بالتأثير على المفاوضات الانتقالية، وفي الوقت نفسه، لا تعد الحوارات الوطنية عمليات ديمقراطية بحتة؛ حيث –ومن خلالها– لا يتم اختيار المشاركين فيها عن طريق انتخابات مباشرة لرجل واحد بصوت واحد، ولكن يتم تعيينهم أو اختيارهم من قبل دوائر انتخابية قريبة من النظام الحاكم، وأيضًا، في مداولاتهم، لا تتبع عمليات الحوار الوطني عادة الإجراءات البرلمانية أو غيرها من الإجراءات المعمول بها، ولكنها تصمم قواعد للمناقشة وصنع القرار الخاصة بها. إذن، تحاول الحوارات الوطنية الهروب من نخبوية مفاوضات السلام، لكنها لا توفر عملية ديمقراطية كاملة لتنفيذ تلك المفاوضات (Katia Papagianni, 2014, P1). ويذكر (برومبرج Brumberg) أن مفهوم الحوار الوطني يستمر في احتلال العناوين الرئيسة في جميع أنحاء العالم في الوقت الراهن، حيث إن الدوافع التي تقود مثل هذه العمليات متنوعة ومعقدة، ففي بعض الظروف، يكون لدى القادة –النخب المدنية أو السياسية– قناعة حقيقية بأن المحادثات الشاملة يمكن أن تؤدي إلى تقدم نحو سلام بعيد المنال. وفي حالات أخرى، يسعى القادة الحاليون إلى ترسيخ سلطتهم، أو تمديد شروطهم، أو استمالة المعارضة مع استرضاء النقاد تحت ستار التشاور والاندماج (Daniel Brumberg, et al, 2021, P5). فيما يرى (جيمس تورنتو James Toronto) بأن مفهوم الحوار الوطني يمكن أن تؤدي إجراءاته غير الرسمية إلى نتيجتين متناقضتين، الأولى: يمكنها أن تقدم حوافز للمؤسسات الشاملة لضمان استمرار عملية الحوار الداخلي، وتجاوز إجراءاتهم القانونية العادية بهدف التوصل إلى اتفاقيات يتم التصديق عليها بعد ذلك، من خلال الإجراءات المعتادة والمستخدمة من قبل المؤسسات ذات الصلة، أما الثانية: فإنها قد تثير أيضًا ردود فعل معاكسة من جانب المؤسسات الرسمية نفسها، والتي لا يسعد قادتها بتجاوزهم، حيث يرون في مؤسسة الحوار وخارطة الطريق علامات فشلهم (Alessandro Ferrari, James Toronto, 2016, P33). كما يشير (شينغ يو Xin Guo)

أن مفهوم الحوار الوطني الحديث يعد "أداةً لبناء السلام الهادف إلى بناء الثقة بين الجهات الفاعلة الوطنية، وتعزيزًا للمشاركة الشاملة، وتحقيقًا للإجماع حول التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فترات الانتقال السياسي، وذلك لبناء الثقة بين الجهات المشاركة والمراقبة، والتي يتم الحصول عليها من خلال المشاركة الشاملة والشفافة"، كما يهدف المفهوم بشكل عام إلى تعزيز الإجماع حول القضايا المجتمعية الخلافية، بما في ذلك السياسية والاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، يحاول المفهوم أعلاه أيضًا التمييز بين الحوارات الوطنية وعمليات المفاوضات والوساطة (Xin Guo, 2015, P16). أخيرًا يشير (هنريك هارتمان Henrik Hartmann) إلى أن مفهوم الحوار الوطني يمثل "أبرز الوسائل الحكومية لتأسيس تسوية سياسية ملائمة مع المعارضة الوطنية"، حيث إن التسويات السياسية هي في الأساس اتفاقيات تتم صياغتها بين أصحاب المصلحة داخل المجتمع بشأن تنظيم السلطة السياسية والاقتصادية وتخصيص الموارد، وهي تشمل مؤسسات مثل أنظمة الحكم والهيئات الانتخابية وأنظمة السوق (Henrik Hartmann, 2017, PP4-5). لذا تعتبر التسويات السياسية والحوارات الوطنية وجهان لعملة واحدة، وأداة حاسمة لترسيخ الأولويات الوطنية الداخلية، كوسيلة غير عنيفة للتعامل مع النزاعات والتقريب بين جماعات المصالح والأيديولوجيا والسلطة، وعلى هذا الأساس؛ فإن الحوار الوطني يعد مفهومًا وسيطًا يصنعه المجتمع في أعقاب الأزمات أو أثناء التحولات السياسية، ولا سيما؛ في البيئات الهشة سياسيًا ودول ما بعد الثورات.

وتُعرف الدراسة الراهنة الحوار الوطني (إجرائيًا) بأنه: "عملية التقارب السياسي والأيديولوجي بين النظام المصري الحالي (عبر المبادرة الرئاسية) من جهة، والتيارات السياسية وقوى المعارضة والفئات المجتمعية والحزبية والنقابية المصرية، من جهة أخرى، وذلك بمقر الأكاديمية الوطنية للتدريب، للتنسيق حول أولويات العمل الوطني المشترك، وتحديد ضمانات استمراره،

وتلافي مشكلاته وتحدياته، وصولًا إلى تنفيذ أبرز مخرجاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبر خارطة طريق مُتفق عليها".

٢. مفهوم المعارضة السياسية (Political Opposition):

تشير (ناتالي براك Nathalie Brack) إلى أن مفهوم المعارضة السياسية يعد من المفاهيم الغامضة وواسعة النطاق، وفي أغلب الأحيان، يتم استخدام المفهوم كمصطلح نسبي، للإشارة إلى "وقوف بعض التيارات والقوى في اتجاه مغاير لسياسات الحكومة القائمة"، بينما يعرّفها (دال Robert Dahl) على أنها "النظير الجدلي للسلطة القائمة". وعلى الرغم من أن هذا المفهوم واسع وشامل للغاية، فإن غالبية العلماء السياسيين يميلون إلى فهم المعارضة بطريقة تقييدية ومعيارية إلى حد ما، ومن ناحية أخرى، وعند تصنيف ودراسة المعارضة السياسية بطريقة تجريبية عزا السياسيون بشكل عام مزيدًا من التركيز على نوع واحد ومحدد من المعارضة السياسية وهي: "المعارضة البرلمانية"، التي قدمها (دي ماداریاغا Madariaga) باعتبارها "الشكل الأكثر تقدمًا ومؤسسية للنزاع السياسي"، كذلك، رصد العديد من العلماء ضمنيًا بشكل أو بآخر شكلًا "طبيعيًا" من المعارضة، يُفهم على أنها "مجموعة أو مجموعات سياسية منظمة"، فعلى سبيل المثال، ميز (كيرشهايمر Kirchheimer) بين ثلاثة أنماط مختلفة من المعارضة: الأولى: معارضة "كلاسيكية" أو "موالية": وهي تلك التي تهتم بعرض بدائل للسياسات المختارة مع الاعتراف بحق الحكومة في الحكم والنظام الدستوري المطبق، والثانية: المعارضة "المبدئية": وهي تلك التي تعارض سياسات الحكومة والمتطلبات الدستورية للنظام السياسي؛ أما الثالثة: فهي "المعارضة الجامدة" وهي تلك التي تتنافس مع شاغل المنصب وتتوقف عن تقديم مشاريع بديلة (Sharon Weinblum, Nathalie Brack, 2011, P71). فيما يرى (كين ken) أن تقبل مفهوم المعارضة في الوقت المعاصر ليس مجرد سمة مميزة للحكم الديمقراطي فحسب ولكنه سمة مميزة للسياسة بشكل عام، وفي الواقع، تميل العديد من المعارضات التي تعمل في سياقات استبدادية –

إلى حد ما- إلى إظهار بعض السمات التي تذكرنا بالسياسات الديمقراطية، فالمعارضة الديمقراطية في هذا الصدد لديها قناعة بأن العالم يمكن أن يكون مختلفًا عن (المسار السياسي الراهن)، وأنها قادرة على مواجهة المواقف الصلبة من قبل الحكومة، وقادرة على تغيير نتائج الخطط والسياسات القائمة، وتغيير حياة الناس من خلال العمل الفردي والجماعي، وهو ما تعنيه الديمقراطية في النهاية. في حين وضح (هيلمز Helms) أن العلم السياسي الدولي استغرق وقتًا طويلاً لإدراك قيمة دراسة مفاهيم المعارضة السياسية عبر الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، والذي ظل نقطةً مرجعية لعقود من الزمان، حيث إن إدراك المجتمع بوجود معارضة سياسية وطنية تعمل جنبًا إلى جنب مع الأنظمة الحاكمة شكل السمة الأساسية للقرن الراهن، كما زعم (جان بلونديل Jan Blondel) بأن "المعارضة مفهوم تابع" وهذا يعني أن شخصية المعارضة مرتبطة بشخصية الحكومة، وبالتالي، فإن فكرة المعارضة تعد -إذا جاز التعبير- طفيلية على أفكار الحكومة وأنظمة الحكم ومتنفذي السلطة، ومع ذلك، فإن اعتراف الحكومة بأهمية المعارضة لا يعني أنه لا ينبغي النظر في أنواع وأشكال قوى المعارضة، فضلًا؛ عن أن وضعها الراسخ كموضوع للبحث السياسي الدولي، جعلها أساسية –كمفهوم ومصطلح- ومتنازع عليها في ذات الوقت، في حين أن هناك إجماعٌ حول ضرورة أن تكون الحكومة والمعارضة مثل "الشفرة الثنائية" الأساسية لأي نظام سياسي صالح، وبأن ما هو ليس حكومة في السياسة هو بالضرورة "معارضة"، وعلى وجه التحديد، شكك بعض العلماء في المعادلة الصامتة للأحزاب غير الحكومية وأحزاب المعارضة في البرلمان، مشيرين إلى ضرورة أن تكون الأحزاب غير الحاكمة في البرلمان هادفة إلى الفوز بمنصب حكومي في المستقبل القريب، وتكوين شراكات ائتلافية كي تُصنف بأنها أحزاب معارضة وطنية (Ludger Helms, 2021, P 1). كما أشار (إيونسكو Iunesco) إلى أن مفهوم المعارضة السياسية يعد من "أكثر أشكال الصراع السياسي تقدمًا ومؤسساتية"، أما بالنسبة لـ (شابيرو Shapiro) فإنه يقدمها على أنها "جماعة أو مجموعات سياسية متضامنة، هدفها هو الإطاحة بالحكومة الموجودة في السلطة واستبدالها بواحد من اختيارها"، ومن هذا المنظور، غالبًا ما اقتصر مفهوم المعارضة

السياسية على أنها "جهة فاعلة" مثل الأحزاب السياسية، ولديها هدف رئيس وهو: الاستيلاء على السلطة. وبشكل أكثر تحديدًا، نحتاج إلى البدء في تقديم تعريف جديد لما تعنيه المعارضة السياسية، من أجل التغلب على العيوب التي تم التأكيد عليها في الأدبيات الموجودة حول المعارضة، وخاصة النهج التقييدي بشأن موضوعها وإطارها العام، ومن ضمن المفاهيم المقترحة للمعارضة السياسية، ما يلي: أنها "فاعل منظم مثل (الأحزاب السياسية الممثلة؛ القوى السياسية غير الممثلة؛ النقابات العمالية؛ والحركات الاجتماعية)"، كما يمكن اعتبارها "تلك التيارات التي تعبر عن موقفها في المجال العام أو (في الحكومة، في البرلمان، في الوسائط، أو في الشارع)، أو أنها تلك "الجماعات المنظمة التي تقوم بفحص الوضع الحالي وإعلامه وانتقاده بشكل دائم أو في وقت محدد، من خلال أساليب مختلفة غير عنيفة مثال ذلك (العمليات التشريعية، الاستجوابات البرلمانية، البيانات الصحفية، تعبئة وسائل الإعلام، الاحتجاجات العامة والمظاهرات، وما إلى ذلك)"، وتكون من أهدافها انتقاد سياسات الحكومة أو النخبة السياسية أو النظام السياسي ككل (Nathalie Brack, Sharon Weinblum, 2009, PP 5-13). بينما يشير (بولمر Bulmer) إلى أن مفهوم المعارضة في البرلمان –على الأقل في الأنظمة البرلمانية– تُعنى بقيادة الاستجواب خلال فترة مناقشة رئيس الوزراء، حيث يفتح زعيم المعارضة الاستجواب؛ ويتبعه قادة بعض الأحزاب المعارضة الأخرى، ثم يُفتح المجال للأسئلة من أعضاء نواب البرلمان، وبالتالي فإن زعيم المعارضة لديه فرصة لتحديد نغمة واتجاه الاستجواب والتأثير الفاعل على جدول الأعمال، كما أنها فرصة لتشكيل الحوار العام، حيث قد يتم الإبلاغ عن الأسئلة في البرلمان ومناقشتها في وسائل الإعلام، وهي نقاشات حول الثقة، وعادة ما يأخذ زعيم المعارضة زمام المبادرة في المناقشات حول أولويات سياسة الحكومة والأجندة التشريعية (Elliot Bulmer, 2021, P 24). وفي الأخير، يشير (ساموبلنكو Samoilenko) إلى أن مفهوم المعارضة السياسية يتشكل عادة عبر "مجموعة من الأشخاص أو الأحزاب السياسية في نظام سياسي متعدد الأحزاب تعارض أو تنتقد باستمرار الحكومة أو الحزب السياسي الحاكم" (Innocent Chiluwa, Sergei

Samoilenko, 2019, PP 6-18). ففي السياسة، تتألف المعارضة من واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية أو المجموعات المنظمة الأخرى التي تعارض الحكومة، وهؤلاء وفي معظم حالاتهم لا يوافقون على ما تنتهجه الحكومة الحالية من مسارات سياسية أو اقتصادية ويطالبون بتقويمها بعد الاتفاق الشعبي على طريقة التعامل معها أو أسلوب إدارتها.

وتُعرف الدراسة الراهنة المعارضة السياسية (إجرائيًا) بأنها تلك: "الأحزاب والقوى والتيارات السياسية المشكّلة للمشهد السياسي المصري (من خارج الحكومة وتعارضها)، وتمتلك خصائص المعارضة الوطنية البناءة أو المعارضة الشعبية (غير المنخرطة في جرائم القتل أو الإرهاب)، كما أنها تمتلك رؤية وبرنامج سياسي واضح (في المجال العام)، غير متطرف أو مثير للفتن والانقسام، وقادر على تقديم بديل اقتصادي وسياسي متكامل، في ضوء تعبيرهم عن إرادة الشعب المصري دون مزايدة أو تهوين, بل بواقعية وعقلانية، وبشكل مرن وهادف إلى تحسين الواقع السياسي الراهن في مصر نحو الأفضل".

٣. مفهوم الأنظمة الحاكمة (Regime):

يُعرف (جيروين Jeroen) الأنظمة الحاكمة على أنها "تلك التنظيمات الرسمية وغير الرسمية لمركز السلطة السياسية"، حيث يحدد النظام من يمكنه الوصول إلى السلطة السياسية، وكيف يتعامل من هم في السلطة مع من ليسوا كذلك، فالأنظمة الحاكمة هي أشكال دائمة للتنظيم السياسي، لكنها عادة ما تكون أقل ديمومة من الدولة، فالدولة تبعًا لهذا، تكون معنية فقط بالهيمنة والتنسيق عبر جهازها القسري ووسائل إدارة المجتمع واستخراج الموارد منه (Jeroen Bosch, 2013, PP 78-79). فيما يشير (سكانيج Scanig) إلى أن أي تعريف للأنظمة الحاكمة يجب أن يشمل وصول أي من المجموعات المتنافسة إلى السلطة السياسية، وإبراز طريقة بناء التفاعل في مركز السلطة السياسية (العلاقة الأفقية: العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية

والقضائية)، وعلاقاتها مع المجتمع الأوسع (العلاقة الرأسية: طريقة الوصول إلى المناصب السياسية الرئيسة)، فضلًا عن، الاقتراب من شخصية الحاكم (الحكام)؛ الذي يسمح لنا بالتفريق بين الأنظمة الأوتوقراطية والديمقراطية وسلوكهم كنظام سياسي قائم، كما يحدد النظام السياسي مجموعة مؤسسية من القواعد الرسمية وغير الرسمية الأساسية التي تحدد أصحاب السلطة السياسية (شخصية مالك السيادة النهائية)، وينظم أيضًا التعيينات في المناصب السياسية الرئيسة (امتداد وطبيعة الحقوق السياسية) بالإضافة إلى القيود الرأسية (امتداد وطابع الحريات المدنية) والقيود الأفقية على ممارسة السلطة السياسية (تقسيم السلطات، السيطرة والاستقلال، وإدارة الحوارات الوطنية). (Jeroen Van den BOSCH, 2014, P 111). بينما يصنف (وهمان Wahman) مفهوم نظم الحكم إلى ثلاثة أنماط مختلفة وهي على الأرجح الثلاثة الأكثر انتشارًا عبر التاريخ: (١) الخلافة الوراثية، أو النسبية، (٢) الاستخدام الفعلي أو المهدد (القوة العسكرية)، (٣) الانتخابات الشعبية (النظام الديموقراطي)، وتتوافق هذه الأنماط مع ثلاثة أنواع عامة من الأنظمة: الأنظمة الملكية والأنظمة العسكرية والأنظمة الانتخابية، بينما تعتمد الفئة الثالثة (الانتخابية)، على الطابع المؤسسي فقد تسمح الأنظمة الانتخابية بمنافسة متعددة الأحزاب (أنظمة متعددة الأحزاب)، أو تمنع جميع الأحزاب من الترشح (الأنظمة غير الحزبية) أو تسمح فقط للحزب الحكومي بالمشاركة في الانتخابات (أنظمة الحزب الواحد). (Michael Wahman, et al, 2013, P 20). في حين ربط (هوجارد Haugaard) بين مفهوم النظام الحاكم والسلطة السياسية، سواءً على المستوى الاجتماعي (كحقيقة من العالم الاجتماعي) أو المعياري (كيف يمكن للسلطة أن تبرر مواقفها)، فالجانب التفسيري للسلطة يميل للتركيز فقط على السلطة باعتبارها سيطرة، كما أن السلطة تكمن في صميم الفاعلية، وهذا التأكيد بالقدرة على الفعل يؤدي إلى الحجة المعيارية، وعلى هذا فإن الأساس المعياري للسلطة له ما يبرره بالنسبة إلى الغرض من السلطة وهو تمكين الفاعلين الاجتماعيين الذين يمنحون تلك السلطة الشرعية، ومواجهة التحدي اللاسلطوي لليبرالية –تلك السلطة تستلزم السيطرة، وبالتالي فهي غير متوافقة

مع الحرية- عبر التمييز بين السلطات العرضية وسلطة النزعة (Mark Haugaard, 2018, PP 128-129). بينما عرف (سيزديكوف Syzdykov) النظام السياسي بأنه "أحد مكونات نظم الدولة"، وأن تطور العملية السياسية لابد وأن يشمل حكم الشعب والمجتمع، وفي هذا الصدد؛ يتكون مصطلح "النظام السياسي" من عنصرين على وجه الخصوص "السياسة" و "النظام"، وتعني كلمة "سياسة" إذا ترجمت من اليونانية: فن حكم الدولة، أو طريقة معينة لتحقيق أهداف الدولة على الصعيدين المحلي والدولي، كما أنها تتشكل من عناصر متعددة ومترابطة بشكل طبيعي (مواضيع، ظواهر، وجهات نظر، إلخ)، ومن هنا؛ فالنظام السياسي هو كائن حي يتطور وينظم ذاتيًا ويتألف من مجموعة متنوعة من المكونات التي -وفي المجمل- تخلق كلاً متكاملاً، كذلك يسيطر النظام السياسي على مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش والشرطة والمؤسسات الحاكمة ووسائل الإعلام، ويتدخل في تشكيل الوعي السياسي للمجتمع، وتبعًا لهذا؛ فإن مفهوم النظام الحاكم يعني "آلية ذات طبيعة عالمية تتضمن عدة مستويات من الاتصال والتفاعل بين مؤسسات الدولة والمجتمع"، وبفضل آليات النظام السياسي فإن المجتمع ككل (أو النخبة الحاكمة) والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى تستجيب لمبادئ وأسس نظام الدولة، حيث إن النظام السياسي لأي مجتمع -كآلية معقدة- يتميز بوجود آليات فرعية معينة تضمن وجوده، وتسمح بحل تناقضاته وصراعاته، وتنسق جهود جماعاته ومنظماته العامة المختلفة، وتتصدى لمواءمة المواقف المتباينة، وذلك؛ للتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالقيم والأهداف والتوجهات الرئيسة لتحقيق التنمية الاجتماعية، وتبعًا لهذا؛ فإن مفهوم النظام السياسي "يشمل منظمات سياسية مباشرة وغير مباشرة"، كذلك؛ ووفقًا لهذا المفهوم فإن النظام السياسي هو "مجموعة معقدة من مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والجمعيات العامة"، وعلاوة على ذلك، فإن المبادئ والأعراف السياسية هي عناصر مهمة في معرفة توجه النظام السياسي القائم (Almas Syzdykov, et al, 2016, PP 2189-2192). أخيرًا؛ يشير (سكوت Scott) إلى أن النظم السياسية هي "مجموعة من العمليات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي يتم من خلالها اتخاذ

القرارات المتعلقة باستخدام وإنتاج وتوزيع الموارد وتحقيق التفاهم والتشارك بين القوى السياسية في أي مجتمع". (Scott, Z, Mcloughlin, 2014, P Xi). حيث يمكن للمؤسسات السياسية الرسمية تحديد عملية انتخاب القادة؛ وأدوار ومسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ وتنظيم عمليات التمثيل السياسي (من خلال الأحزاب السياسية)؛ والمساءلة والرقابة على الدولة، وإدارة الحوارات الوطنية، كما يمكن أن تعمل الأنظمة والمعايير والقواعد السياسية غير الرسمية والعرفية داخل المؤسسات السياسية الرسمية، أو جنبًا إلى جنب معها، للتأثير في صنع القرار والمشاركة فيه.

وتُعرّف الدراسة الراهنة النظام الحاكم (إجرائيًا) بأنه: "الرئاسة المصرية –ذات النظام الجمهوري شبه الرئاسي– وحكومتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، المفوِضة لأعضاء مجلس أمناء الحوار الوطني بالقاهرة، نيابة عنها، وذلك للانخراط في حوار مباشر مع المعارضة والقوى والتيارات السياسية الأخرى، حول بعض القضايا الخلافية، والمتمثلة في إدارة الشؤون العامة –الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية– للدولة المصرية بشكل تشاركي، وتنفيذ السياسات بشكل تعاوني، والعمل على تطبيق مخرجات الحوار الوطني بشكل ديموقراطي، لضمان الاستقرار المجتمعي، ولحماية أركان الدولة من التهديدات الخارجية والداخلية".

سادسًا: التوجه النظري للدراسة:

تبنت الدراسة الراهنة ثلاثة اتجاهات نظرية في تفسيرها لمتغيرات وقضايا الدراسة، يتم عرضها على النحو التالي:

–الاتجاه الأول: الحوار الوطني كمسار للتسوية لـ(هنريك هارتمان) (National Dialogue):

يشير (هنريك هارتمان Henrik Hartmann) إلى أن الحوارات الوطنية يمكن أن تكون وسيلة ناجعة للتوصل إلى تسوية سياسية بين القوى والتيارات المشكِلة للمشهد السياسي

لأي مجتمع، خصوصًا مجتمعات ما بعد الصراع أو الحروب أو الثورات، حيث إن تحقيق التوافق بين الأطراف يشكل أمرًا بالغ الأهمية إذا ما أريد لعمليات الحوار الوطني أن تنجح وتخلق نتائج دائمة، ومع ذلك، فإن المعضلات السياسية والأمنية، والمواعيد النهائية الضيقة، والضغوط الخارجية الشديدة والمطالب التي تقدمها النخب والمفسدون المحتملون؛ تقلل من مساحة التفاوض حول القضايا الخلافية بين الأطراف. كما قد يظهر الدور الحيوي للجهات الفاعلة مثل أعضاء المجتمع المدني، والحركات السياسية، والمجموعات المتضامنة مثل النساء والشباب، في قدرتهم على "حمل الشعلة" لإدخال قضايا التنمية المستدامة في عمليات الحوار الوطني. ويوضح (هارتمان) إلى أن المشاركة في الحوارات الوطنية تتطلب درجة عالية من التوافق بين الدولة والمؤسسات الحاكمة بالإضافة إلى التعاون الموثوق به مع الجهات الفاعلة سياسيًا وصناع السلام المدنيين، ومن الأفضل أن تركز الجهات الفاعلة على المساهمات الفريدة التي يمكن أن تقدمها لعمليات الحوار الوطني. كما تعتمد مخرجات الحوار وتنفيذها -إلى حد كبير- على مصالح النخب المحلية والمخاوف السياسية والاقتصادية للقوى الإقليمية والعالمية، ومدى القوة التنظيمية للسلطة السياسية والاقتصادية، وقدرتها على تخصيص الموارد وتنميتها، فهناك حاجة إلى قيادة سياسية حازمة لخلق فرص للتنمية في كل خطوة من خطوات إدارة الحوار الشامل، ولصياغة النتائج التي قد تخلق أساسًا للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (Henrik Hartmann, 2017, PP21-22). كما حدد (هارتمان) أن أبرز الأخطاء الشائعة التي قد يقع فيها المنخرطون في الحوار، وعليهم تجنبها لإنجاح عمليات الحوار دون عقبات؛ تتشكل فيما يلي: أن يكون المنخرطين في الحوار قليلي الخبرة السياسية أو لديهم معرفة قليلة أو معدومة بالعملية الحوارية وأصولها، استمرار عمليات الحوار الوطني دون نقاش عام أو حملات إعلامية للجمهور حول العملية وتطوراتها، أن تكون فترة وضع جدول الأعمال في حدها الأدنى ودون المستوى، عزل أحزاب المعارضة أو بعض قوى المجتمع المدني أو أصحاب المصلحة الرئيسيين، أن تكون العملية الحوارية برمتها من جانب واحد سواء من جانب الحكومة أو من جانب المعارضة، أن تكون العملية غير فعالة أو أن تلمس نقاط جوهرية

أو أساسية، فضلًا عن أن تكون عمليات الحوار الوطني لا يصحبها دعمًا شعبيًا يعزز من تنفيذ مخرجاتها (Ndico Pongsi, 2020, P 54). في حين أوضح –هارتمان– أن أعضاء الحركات الاحتجاجية يشكلون الطابع غير الرسمي للحوار، وأن مؤسسات الدولة والبرلمان ومجلس الوزراء يشكلون الجانب الرسمي له، وذلك لتنفيذ القرارات وبعض المخرجات القابلة للتطبيق، حيث تجتمع –بعد التوافق على بنود الحوار وأعضائه– مجموعة من خمسة عشر رجلاً لمناقشة القضايا الاستراتيجية للمجتمع في أوقات أزماته، وآليات اتخاذ القرارات بصددهم (Carmen Geha, 2021, P 7). فيما بيّن (هارتمان) أن التسويات السياسية عند عقد جلسات الحوار الوطني تميل –إلى حدٍ كبير– إلى أن تكون نخبوية، ولكنها وفي ذات الوقت تكون قادرة على تحقيق مكاسب ذات قيمة مجتمعية، خصوصًا عند تناولها لبعض القضايا التالية: العلاقات الاجتماعية والثقافية، التعايش، التسامح السياسي، الوحدة، والوئام، السلام، واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك فهناك جانب واحد قد تحققه عمليات الحوار دون نخبوية يتمثل في: تحقيق التماسك الاجتماعي بين التيارات المجتمعية المتنازعة، لذا فإن عملية الحوار الوطني لا تكشف فقط عن الطابع الوطني للدولة وقوى المعارضة –من خلال توفير مساحة لوجهات النظر المتباينة– ولكنها تُمكن المجتمع أيضًا– وبكافة قواه– من التماسك في أوقات الأزمات (Kabale Mukunto, 2021, P 59). كما دلل (هارتمان) على أن الحوار الوطني أداة دبلوماسية استراتيجية، لا سيما في مجال النزاعات الداخلية المتعلقة بالانتخابات أو تقرير المصير، أو حيثما تكون الضمانات المؤسسية مفقودة، أو عندما تتحول الانتخابات من التنافس السلمي على السلطة السياسية إلى المواجهة بالعنف، وفي هذا الإطار فإن مشاركة المجتمع المدني تعد عنصرًا حيويًا في إنجاح الحوار السياسي، حيث تساهم القوى المدنية في توسيع القضايا المدرجة في الحوار، خصوصًا تلك القضايا المتعلقة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بالإضافة إلى أن مشاركة الوسطاء الداخليين تعد من العناصر المهمة لإنجاح عمليات الحوار؛ بما لديهم من معرفة وثيقة بالنزاع، فضلًا عن مشاركة بعض الوسطاء الخارجيين الموثوقين "كضامنين لتنفيذ مخرجات الحوار" (Henrik Hartmann, 2013, P 10).

وتبعًا لذلك؛ فإن مشاركة قوى المجتمع المدني في الوساطة على مستوى المجتمع يخلق الثقة بين الأطراف المتحاورة، من خلال تقييمهم للمسار الأول (الأنشطة الرسمية التي تقوم بها الحكومات) والمسار الثاني (الأنشطة والمقترحات المدنية) التي تقدمها الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المواطنين العاديين أو المنظمات الناشطة أو المؤسسات البحثية أو الشركات أو الجماعات الدينية أو وسائل الإعلام أو غيرها.

-الاتجاه الثاني: نظرية العقد الاجتماعي (نموذج التوازن) (Social Contract):

صاغ فلاسفة الدولة الليبرالية أمثال (غروتيوس، وهوبز، ولوك، وروسو) نظرية "العقد الاجتماعي" ومنذ ذلك الحين تمت مناقشة قضايا ومنطلقات هذه النظرية على نطاق واسع وحتى الوقت الراهن، خصوصًا قضية تحقيق مبدئ التوازن بين القوى السياسية في المجتمع، حيث إنهم يعتبرون أن العقد الاجتماعي شيئًا جيدًا -أو حتى ضروريًا- للتغلب على الحالة الطبيعية للفوضى، بالإضافة إلى تأسيس حقوق الملكية والأمن وعدالة التوزيع. كما أنهم يرون ضمنيًا -أو حتى بشكل صريح- أن الدولة القومية هي النطاق الافتراضي لأي عقد اجتماعي محدد، وأنهم يعتبرون أن الاتفاقيات الوطنية بمثابة خطوات انطلاق نحو عقود وطنية جديدة. ولكن وفي الآونة الأخيرة، قام العديد من المنظرين بتطبيق مصطلح "العقد الاجتماعي" على العمليات والأوضاع الملموسة للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وبالتالي استخدموه كأداة غير معيارية، أو أداة تحليلية بحتة، وهم يجادلون بأن العقد الاجتماعي ليس جيدًا أو سيئًا بطبيعته ولكنه توازن في الأخذ والعطاء بين من هم في السلطة وبقية قوى المجتمع، مما يعكس توزيعًا للسلطة وتحقيقًا للامركزية، وزيادةً للقوى والتيارات المشاركة في اتخاذ القرار، بينما يحلل البعض ما يمكن أن تتبادله الدولة والمجتمع في العقد الاجتماعي المقترح. في حين يشير آخرون إلى إمكانية أن تنشأ العقود الاجتماعية الجديدة حينما تنهار العقود القديمة (بسبب الحروب الأهلية، أو الثورات، أو فقدان الثقة في السلطة القائمة، على سبيل المثال)، ولتحقيق هذا التوازن عند كتابة العقد الجديد يجب مراعاة ثلاثة عناصر

أساسية: (١) النطاق (الأطراف المعنية ومجال التطبيق)، (٢) البعد الزمني (البداية، المدة، والنهاية)، و (٣) خطة العمل (المحتويات، والأولويات الوطنية)، وبهذا الشكل ستكون العقود الاجتماعية المنشأة حديثًا أو المنقحة أو المعاد تأسيسها قادرة على توفير التوازن في العلاقات بين الدولة وقوى المجتمع، والوفاء بالوظائف الأساسية للعقود الاجتماعية المحددة، مع ضرورة أن تشمل خريطة طريق واضحة، ومستوى التزام عالٍ، وامتثال قسري لقوانين الدولة وقواعدها وممارساتها سعياً وراء تنفيذ الأهداف المشتركة؛ مثل الأمن أو الحماية أو الخدمات الأساسية، لذا يمكن قياس صلاحية وشرعية العقد الاجتماعي بمدى تطبيق بنوده، والحفاظ عليه، وتحقيقه للتوازن بين توقعات والتزامات المجتمع، وكل ذلك يتشكل وسط سياق من التغير المستمر (Markus Loewe, et al, 2021, P 2). فعند بناء العقد الاجتماعي الجديد لابد من الحفاظ على التوازن بين تيارات وقوى المجتمع (حيث يكون لدى الجميع أفضل استجابة لما يفعله الآخرون)، أما إذا كانت استراتيجيات جميع المشاركين لا تحافظ على التوازن بين بعضها البعض (فلن يكون لدى الجميع أفضل استجابة لما يفعله الآخرون) ومن المتوقع أن يغير بعض المشاركين استراتيجيتهم وستكون نتيجة التفاعل الاجتماعي مضطربة حتى تصل إلى التوازن المنشود. لذا فالعقود الاجتماعية المحققة للتوازن المجتمعي هي بمثابة العمود الفقري للمجتمعات، كما أنها تكمن وراء التفاعل الاجتماعي الإيجابي داخل المجموعة، وتنظم أشكال التعاون –واسع النطاق والمرن– والذي ينخرط فيه الناس داخل المجتمع الواحد. فيما يجادل كلٌ من (يونج Young، وسوجدين Sugden) بأن العقود الاجتماعية تنشأ تلقائيًا نتيجةً للتفاعل الاجتماعي داخل المجتمع، ويمكن أن تستمر فقط بفضل التوازنات بين الأطراف، وفي مثل هذه الحالة؛ يكون لدى الجميع أفضل استجابة لما يفعله الآخرون (Michael Vlerick, 2020, PP 181-190). فالتوازن بين القوى المجتمعية هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة العقد الاجتماعي، بينما تصبح المعضلة هنا؛ في كيفية اختيار توازن واحد من مجموعة التوازنات الممكنة والمقترحة، بينما تتفاقم المشكلة بسبب الجدل حول مفاهيم صقل التوازن، حيث تم اقتراح العديد من التحسينات كطريقة لحل مشكلة الاختيار

المتكافئ، فحله لا يمكن أن يتم عن طريق اللجوء إلى العقل فقط (لأنه ببساطة لا يوجد حل محدد) ولكن حله –قد يكون– من خلال التفاعلات المتكررة بين الأطراف العقلانية، والوقوف على الخط الفاصل بين التبرير والتفسير، وذلك للوصول إلى صياغة جديدة لنظام اجتماعي تعاوني يتبعه الناس بحرية، مع تفضيل توازن على آخر إذا كان نتاج إجراء تطوري. وفي ضوء أن العقود الاجتماعية هي نتاج للإجراءات التطورية؛ فقد يكون للمجتمع وقواه القدرة على إقامة حكومة جيدة بفضل التفكير والاختيار، وإزاحة اعتمادهم على الدساتير السياسية القائمة على الصدفة أو القوة (Gerald Gaus, et al, 2021, PP 17-18). فتحقيق التوازن بين القوى والتيارات يعتمد بالأساس على حالة المجتمع –بالنظر إلى دوافع وقيود أعضائها– الذي يفضل الاستقرار على الفوضى، حيث إن التوازن ليس بالضرورة نتيجة مرغوبة في ظل أي معيار معقول: ففي الواقع ربما يكون الوصف الأكثر شهرة لعدالة التوازن السياسي هو لـ(جورج أورويل George Orwell) والذي يعبر عنه بعبارة "تخيل حذاءً يختم على وجه إنساني إلى الأبد". ومع ذلك، فهناك سبب مهم للتركيز على التوازن: وهو إذا ما حاولنا تنفيذ الحلول السياسية غير المتوازنة فلن يتحقق ذلك بشكل حقيقي (Paul Seabright, et al, 2021, P 3). وبمجرد تحقيق التوازن الجديد، فإن ذلك يمنحنا إمكانية الانتقال إلى توازن أمثل محتمل، حيث يحتاج أعضاء المجتمع إلى طريقة ما لتحقيق الأسباب للانتقال من توازن إلى آخر، كما إنهم بحاجة إلى جهاز يمكن أن يكون بمثابة إرشاد لإظهار السبب الذي يجعلهم مضطرين للتوافق مع مجموعة واحدة من القواعد مقابل مجموعة أخرى، وفي هذا الصدد؛ يتمثل دور المؤسسات الاجتماعية لـ "نظام الحرية الطبيعية المتوازنة" في تأمين السلام من خلال فرض العدالة المتوازنة، حتى يشعر الناس بالحرية في المشاركة وفي التبادل المفيد (John Thrasher, 2018, PP 209-210). ومن هنا؛ فكلما كانت القوى الاجتماعية والسياسية أكثر توافقًا وتوازنًا مع المعايير المجتمعية؛ سمح ذلك بعمل النظام السياسي بشكل واضح وبسيط لحماية الحرية الطبيعية، ومكن ذلك؛ الأفراد الأحرار في المجتمع الاستفادة من التفاعل مع بعضهم البعض، لذا؛ يمكن اعتبار العقد الاجتماعي أداة توازن فاعلة، لتحديد ما إذا كانت هناك

رغبةً في الانتقال إلى توازن اجتماعي جديد أم لا. وبهذه الطريقة، يمكن لجهاز العقد الاجتماعي "اختبار" المجموعة الحالية من المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة، مقابل مجموعات أخرى من المؤسسات والقوى المقترحة، وذلك لتعزيز آليات التوازن والاستقرار المجتمعي عبر الحوار، خصوصًا أوقات الأزمات.

– الاتجاه الثالث: نظرية النظم لـ"دايفيد إيستون" (Systems Theory):

يشير (ديفيد إيستون Easton) إلى أن نظام الحكم يعد من أهم آليات التفاعل الموجودة داخل أي مجتمع، حيث يتم بنائه لإجراء مهام ملزمة أو موثوقة، ووفقًا لإيستون، فإن النظام الحاكم هو أكثر أنظمة السلوك شمولية في المجتمع، والموجه لتنفيذ القيم بشكل رسمي، وهو ما يميز النظام الحاكم غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، فيما يضع "إيستون" أربعة معايير –أخرى– لتمييز النظام الحاكم عن غيره من الأنظمة الأخرى داخل المجتمع؛ وهي: (١) مدى تميزه بالأدوار والأنشطة السياسية عن الأدوار والأنشطة الأخرى ومدى اندماجها جميعًا في أبنية محددة، (٢) إلى أي مدى يشكل شاغلو الأدوار السياسية مجموعة متميزة داخل المجتمع ويظهرون إحساسًا داخليًا بالتضامن والتماسك والتعاون مع القوى المدنية الأخرى، (٣) المقدار الذي توجد به التسلسلات الهرمية الأخرى، مثل الثروة أو المكانة أو غيرها من العوامل غير السياسية؛ (٤) مدى اختلاف طرق التوظيف ومعايير الاختيار للأدوار السياسية وغير السياسية. وفي ذات الوقت؛ تمارس قوى المعارضة والتيارات السياسية الأخرى ضغوطًا على عمل الأنظمة الحاكمة، وتخلق ضغوطًا منهجية، ومع ذلك، فإن الأنظمة الحاكمة تصمد أمام مثل هذه التوترات بفضل الحوار والتعاون والتشارك معهم في اتخاذ بعض القرارات المصيرية، حيث يتشكل التوتر من بعض العوائق التي تعرقل الأداء الطبيعي للنظام السياسي، وأحيانًا توصله إلى درجة الانهيار التام إذا لم يبدي النظام التعاون المطلوب مع القوى الأخرى (Aligarh Muslim University, 2022, PP 5-8). وفي هذا الصدد؛ فإن النظام الحاكم الذي يريد الاستمرار الفعال في حكم البلاد؛ عليه أن يتكيف مع قوى

المعارضة، عبر التعاون والتشاور إزاء القرارات الكبرى وفي إدارة الدولة، ودمجهم في مؤسسات صنع القرار. كما يخبرنا "إيستون" أن القيم الإنسانية في هذه الحالة تصبح فعالة، خصوصًا عندما يتجرد النظام من أهدافه الإقصائية، كما يتشكل الخلاف الأساسي في الحياة السياسية حول التساؤل التالي: ما أفضل النظم الحاكمة للمجتمع السياسي؟ أي من يجب أن يحكم؟ وكيف يحكم؟؛ وتوصل "إيستون" إلى أن أفضل الأنظمة الحاكمة؛ هي تلك التي تسعى بجهد لحل الخلافات مع الشركاء أو المتنافسين الآخرين دون تهميش أو استبعاد (Eugene F Miller, 2014, PP 210-234). من هنا؛ فالنظام السياسي –في رأي إيستون– هو أحد مشتقات تحليل النظم المعاصرة، ويتم اختياره كوحدة أساسية للتحليل، ويركز على السلوك داخل النظام، وهو مكون من التفاعلات التي يتم من خلالها توجيه القيم بشكل رسمي وتنفيذها في المجتمع، كما أنه يتضمن مجموعة من التفاعلات الأفقية مع قوى المعارضة، ويشكل مجموعة من الأنماط المنظمة والمستمرة للعلاقات بين الناس والمؤسسات الرسمية والمدنية، فيما يحتوي النظام السياسي –مثل أي نظام طبيعي– على نظام ذاتي التنظيم يستطيع من خلاله تغيير عملياته وأبنيته وتصحيحها وتعديلها، فضلًا عن أنه ديناميكي بمعنى أن بإمكانه الحفاظ على نفسه من خلال آلية التغذية الراجعة المستنبطة من آراء قوى المعارضة، والتي قد تساعده على الاستمرار (على الرغم من أن كل شيء آخر مرتبط به قد يتغير حتى بشكل جذري). (Kamat Vasudha, et al, 2018, PP 45-59). كما يفيد "إيستون" بأن النظم الحاكمة تعمل "كوحدات تحليل" من خلال إجراءاتها وقراراتها ووظيفتها وتعاونها مع التيارات السياسية الأخرى، لذا يُفهم النظام على أنه جزء (عنصر) من نظام أكبر، ووفقًا لإيستون؛ يتطلب تحليل الأنظمة ما يلي: (١) "النظام" (على سبيل المثال، الحياة السياسية)؛ (٢) "البيئة" يكون فيها النظام جزءًا لا يتجزأ منها؛ (٣) "الاستجابة لقوى المعارضة" مما يعني وجود اختلافات في أبنية وعمليات النظام مع قوى المعارضة، ويحاول التخفيف من حدتها بآليات مستحدثة، و(٤) "التغذية الراجعة" من خلال المعلومات الواردة من التيارات السياسية خارج النظام الحاكم، والتي تؤثر على صنع القرار من قبل الفاعلين (Elias Carayannis,et al,

2016, PP 5-6). لذا تعد رؤية "إيستون" للنظم الحاكمة رؤية تكاملية، حيث تتضمن القيم والثقافة والسلطة والحوكمة والتنفيذ والمشاركة وما إلى ذلك، كما تتضمن جميع أنواع العمليات الرسمية وغير الرسمية، والتفاعلات مع القوى السياسية الأخرى (وأن هذا التفاعل يحدد نظام الحكم سواء ديموقراطي أم غير ديموقراطي)، الوظائف، الأبنية، القيم (خصوصًا قيمة نبذ الانقسام الداخلي، والتخفيف من حدة الصراع في المجال العام)، والسلوك (أي طريقة التعامل مع المعارضين والسماع لرؤاهم والتعاون معهم دون إقصاء أو تهميش) ويعد هذا النمط من نظم الحكم جيدًا وقادرًا على الحفاظ على استقرار الدولة وحفظ مكوناتها من الفوضى والتخريب. (Sora Templates, 2020, PP 1-5). كما أن هذا النمط من نظم الحكم –في الحقيقة– هو نظامًا ديناميكيًا يهدف إلى بناء إطار سياسي قائم على التعاون والتحاور والتشارك مع قوى المجتمع الأخرى، عبر "التغذية السياسية الراجعة"، وعبر قدرة النظام على التوفيق بين المخرجات والمدخلات (المطالب والدعم اللذان تطالب بهما القوى المدنية)، بالتالي؛ تنشئ علاقةٍ دورانيةٍ إيجابيةٍ بين المدخلات والمخرجات، مما يزيد من تماسك الدولة ونظامها الحاكم من ناحية، وحفظ الأمن المجتمعي من ناحية أخرى.

"مناقشة التوجه النظري للدراسة"

لقد طرحت "المقولات النظرية" سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية، والتي ساهمت في تفسير موضوع الدراسة، يتم عرضها على النحو التالي:

– إن الحوار الوطني يمكن أن يفتح الباب أمام حل المعضلات والخلافات ومسببات الصراع بشكل سلمي ودون اللجوء إلى العنف، ويجعل التحولات السياسية في أي مجتمع أكثر شمولاً للقوى المشكلة لبنائه السياسي.

– إن الحوار الوطني بين النظم الحاكمة وقوى المعارضة يفشل –غالبًا– إذا ما سيطرة التعقيدات السياسية أو التحديات الأخرى على مجرياته وأولوياته الوطنية.

– نظام الحكم المتوازن –والديناميكي– يجعل من الحوار الوطني الشامل –مع القوى والتيارات الأخرى– منصةً تُشجع على تنوع الأفكار والآراء دون قمعها، ومنطلقًا للتفاهم المتبادل حول المشكلات والفرص، والبحث عن أرضية مشتركة، عبر وضع جدول أعمال توافقي، وتقريب الآراء المتباينة، وكسر حالة الجمود بين جميع الأطراف.

– يعد الحوار الوطني الشامل من أهم آليات "كتابة العقد الاجتماعي الجديد"، ذلك لأنه معنِي بمناقشة قضايا التوازن السياسي، وفرص ومشاكل التحول الديمقراطي، ووضع الاستراتيجيات لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، في ظل فرضية "إن الوساطة من أجل السلام والحوار الوطني هما طريقان مهمان للتسوية السلمية وحل النزاعات الداخلية للمجتمعات والدول".

– من أهم آليات الحوار الوطني الفعال؛ بنائه على مبادئ تشاركية مع جميع الأطراف المتحاورة – الحكومية والمدنية– لكي تعمل على توجيه المناقشات وهيكلتها بشكل تعاوني، وإنهاء الصراع، وتمهيد الطريق للانتقال السياسي.

– من الأخطاء السياسية التي قد يقع فيها أطراف الحوار وتتسبب في فشله؛ ما يلي: إقامة الحوار في معزل عما يحدث بالفعل وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، استمرار الصراع بين مختلف المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني أثناء الحوار، التركيز على الشخصيات بدلاً من القضايا، اتباع أساليب التواصل –الرأسي والأفقي– المبنية على النظرية المثالية للحوار وليس على المناقشة الواقعية أو على مبادئ التفاوض السلمي، استغلال الحوار وإساءة استخدامه والتلاعب به من قبل القادة –الحكوميين أو المدنيين– لتعزيز سلطتهم ونفوذهم.

– إن من أبرز آليات إنجاح الحوار الوطني الشامل: تحديد القضايا ذات الأولوية، تقييد سبل الصراع والخلاف، حل النزاعات من خلال وسائل دستورية، البعد عن طرح القضايا المحفزة للعنف، تحديد أطراف الحوار–من القوى الحكومية أو المدنية– بعدالة ودون إقصاء أو تهميش، طرح المشاكل الأكثر تعقيدًا في نهاية جلسات الحوار والبدء بالمشتركات، إدارة الحوار بشكل ديمقراطي تعاوني، استحداث آليات مشتركة لمنع الصراع المستقبلي، إجراء مناقشات منظمة ونقدية وبناءة حول الحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، وذلك لتنفيذ مخرجات الحوار في ضوء هذه الحالة وبشكل تشاركي. إلخ.

– غالبًا ما يؤدي الحوار الوطني في نهايته إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات اللازمة، عبر المشاركة الفاعلة للنظام الحاكم –النخب وصانعي القرار– والمنظمات السياسية من خارج الحكومة، وذلك لتجنب المواجهات والصراعات، وترسيخًا لمبدئ الحوار السلمي كجزء أصيل من الثقافة السياسية العامة للمجتمع.

– الحوار الوطني يعمل كآلية لإدارة الصراع، وكإجراء ديمقراطي، وكآلية للتشاور السياسي والعمل المشترك، وذلك لإدارة النزاعات المحتملة بين النظم الحاكمة –الديموقراطية– وقوى المعارضة بشكل سلمي، عبر الالتقاء المباشر، ومناقشة القضايا الخلافية على المائدة المستديرة، لبناء العلاقات الإيجابية بين مختلف الجهات الفاعلة، تعزيزًا للحوكمة التشاركية الشاملة.

– غالبًا ما ستستمر الحوارات الوطنية الشاملة –في السنوات المقبلة– في كونها الأداة الرئيسة لتحقيق التوافق السياسي بين القوى والتيارات، الرسمية والمدنية، في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما تضمنت المبادئ التالية: " الشفافية، الشمول، المشاركة العامة دون تمييز أو تغييب، توافر أجندة سياسية بعيدة المدى، دعاية ذات مصداقية، قواعد إجرائية واضحة لنتائج الحوار، وخطة عمل قابلة للتنفيذ".

– أخيرًا؛ لا تظهر التأثيرات السياسية للحوار على المجتمع، بشكل فوري، أو بشكل سريع، وذلك لأن تنفيذ قرارات الحوار ومخرجاته تعد ذات مسعى معقد، وتستغرق وقتًا طويلاً، لتحقيق الهدف الأساسي منه؛ والمتمثل في "تعزيز التماسك والتضامن المجتمعي".

سابعًا: الدراسات السابقة (ومناقشة معطياتها):

انقسمت الدراسات السابقة إلى محورين رئيسيين، كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت (الهيكل التنظيمي للحوارات الوطنية: الأهداف، المراحل التحضيرية، آليات العمل، والضمانات):

– خلُص (صلاح الدومة) في نتائج دراسته المعنونة بـ "**دور الاعتراف بالحقائق في الحوار لإنجاحه وإنجاح ما بعده**" إلى أن الحوار الوطني الناجح يمر بعدة مراحل كالتالي؛ المرحلة الأولى: مرحلة

التحضير للحوار عبر الدعوة الشاملة والتنظيم، المرحلة الثانية: التركيز على نقاط الاتفاق والابتعاد مؤقتًا عن نقاط الاختلاف أو نقاط الاشتباك العميقة أو المعقدة، المرحلة الثالثة: ربط الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد بالمحاور القابلة للتنفيذ، أما المرحلة الرابعة: فيتم من خلالها تأطير الحوار وآلياته عبر ثقافة وتراث المجتمع. كما توصل الباحث أيضًا؛ إلى أهمية التفاهم بين أطراف الحوار خصوصًا في (الحالة السودانية)، ووضع حلول مشتركة لمشكلاتهم العالقة، والربط بين المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية واعتبار أن كلًا منهم نتاج للآخر، مع الاعتراف بأن تغييب الإرادة السياسية لقوى المعارضة تعد من أهم أسباب فشل المفاوضات القائمة، فيما أن الثقة المبنية على الأهداف الوطنية بين أطراف الحوار هي من أبرز نقاط نجاحه. (الدومة، صلاح الدين عبدالرحمن، ٢٠١٥).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "الدومة" حول: ضرورة الاعتماد على أهل الاختصاص في بناء خطة الحوار، وعناصرها، ومحاورها، وأولوياتها، مع أهمية أن تفسح القيادات السياسية الرسمية بالدولة المجال أمام قوى المعارضة لكي تبدي رأيها، ووجهة نظرها في طريقة الإدارة السياسية للملفات المصيرية، مع النظر إلى الأزمات –المطروحة على طاولة الحوار– بشكل شمولي وليس مجتزأً، كذلك ضرورة أن تستبعد أطراف الحوار "القوى المسببة للفتن" من بينهم (لأنهم موجودين لإفشال الحوار وهذا هو هدفهم الرئيس، سواءً كانوا من القوى الرسمية أو قوى المعارضة)، مع اختصار الحوار بين كتلتين وطنيتين لا أكثر؛ حتى لا تزداد نقاط الاختلاف ويزداد الشقاق.

– كما كشف (حسن الساعوري) في دراسته بعنوان "**الدور الخارجي في عملية الحوار الوطني**" عن أن عملية الحوار لا تعني الحوار بين متخاصمين أو أعداء ولكن بين متنافسين سياسيين على سلطة البلاد، حيث تعد "المصالحة الوطنية" من أبرز أهداف إقامة الحوارات الشاملة بين أطراف النزاع السياسي، فالحوار تبعًا لهذا؛ هو من الظواهر السياسية الإيجابية للخلاص من أزمات المجتمع، ولكي تترسخ مبادئه كثقافة شاملة لدى المواطنين والقوى والتيارات السياسية للتعاطي مع

المعضلات والمشكلات، وكطريقة فعالة للحل. وانطلاقًا من هذا اعتبر الباحث أن الحوار الوطني – السوداني– يعد قضية مصيرية بالأساس في ضوء الأزمات الخطيرة والأحداث الباعثة للصراع الداخلي، كما تحولت قضية الحوار بين الأطراف الداخلية –السلطات الحاكمة والقوى المدنية والمسلحة– إلى قضية دولية، تحت وطأة أخطار الأوضاع الداخلية، والتي قد تنتهي إلى حرب أهلية طاحنة، فشملتها رعاية الأمم المتحدة، حتى يخلص الحوار ومخرجاته برعاية أممية، تضمن تنفيذها على المستويين الداخلي والخارجي. (الساعوري، حسن علي، ٢٠١٥).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "الساعوري" حول: صعوبة تبني الخطط الجزئية عند بناء وثيقة الحوار لحل النزاعات الوطنية الشاملة، أو تنفيذ مخرجات الحوار بعيدًا عن الرعاية الدولية لحل النزاعات المحلية، خصوصًا في حالة تشدد أيًا من أطراف الحوار لفرض وجهة نظره على حساب الآخرين، أو أن يُفضي الحوار إلى مخاطر أمنية قد تهدد السلم والأمن الدوليين، أو أن تؤدي إلى نشوب حرب أهلية أو إقليمية مستعرة.

– أشارت (إيمان عبدالحليم) في دراستها بعنوان (**تحولات ممتدة: معضلات وفرص الحوار الوطني في اليمن)** إلى أن أطراف الصراع–في اليمن– توصلوا عبر الحوار الوطني إلى أولويات العمل المستقبلي في البلاد المأزومة، والتي تأتي على رأسها: وضع آليات سياسية لتطبيق مخرجات الحوار، الوصول إلى حل لقضية الجنوب، حلحلة الوضع في مدينة صعدة، حسم قضايا المهاجرين والنازحين واللاجئين، المطالبة بعودة الأراضي والأموال المسروقة، وضع إطار طويل الأمد لحل قضايا العدالة الانتقالية والمصالحة بين الأطراف المسلحة، بناء الدولة الوطنية المدنية، مع أهمية تفعيل آليات الحكم الرشيد، وذلك؛ تمهيدًا لوضع دستور شامل ودائم للبلاد، كما تناول الحوار الوطني اليمني سبل بناء جيش موحد، وأجهزة أمن فاعلة، فضلًا عن وضع أطر تضمن استقلالية القضاء، وترسيخ الحريات والحقوق، وتعزيز دور بعض الأجهزة السيادية.. الخ. كما ذكر الباحث وجود بعض التحديات التي اعترضت استكمال جلسات الحوار –خصوصًا الجلسات الختامية–

بسبب التأجيل والاختلاف حول بعض القضايا، إلا أن الدعم الدولي والإقليمي ساعد في استمرارها واستكمال أعمالها بشكل فعّال (عبدالحليم، إيمان أحمد، ٢٠١٤).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "إيمان" حول: ضرورة أن تشمل الأعمال التحضيرية للحوار ما يلي: مناقشة قضايا التنمية المستدامة، قضايا التغيرات المناخية، ومستقبل الدولة وعلاقاتها، كذلك؛ ضرورة ربط بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالصراعات الدائرة بين القوى

والتيارات السياسية والعسكرية والدينية، ووضع آليات للتخفيف من حدتها.

– فيما أشار (محمد أبو حمور) في دراسته بعنوان "**الأوراق النقاشية الملكية وتعزيز الحوار الوطني**" إلى أهمية المبادرة الملكية لتعزيز سبل الحوار الوطني في الأردن؛ والتي هدفت إلى تعميق التعاون وتوطيد سبل الحوار الديمقراطي بين الأطراف السياسية (بين المؤسسة الملكية الحاكمة والقوى السياسية في البلاد)، حيث دعت المبادرة إلى الاهتمام بدور أصحاب الفكر السياسي الناجع، وضرورة دمجهم في مؤسسات اتخاذ القرار، تطبيقًا لمبادئ العمل الديموقراطي المعاصر، القائم على الحوار والتفاهم، وتقليص صور التهميش والإقصاء للتيارات السياسية الوطنية، في ضوء؛ سيادة القانون والدستور كأساس للإدارة السياسية البناءة، والتي تعد أساسًا للدول المدنية التشاركية. (أبو حمور، محمد، ٢٠١٧).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "أبو حمور" حول: ضرورة اعتماد الدول العربية على الحوار الوطني كأساس للمسئولية الجماعية، وكحاضنة للقيم السياسية والعمل الديمقراطي بين فرقاء الوطن الواحد، دون عنف أو فرض وصاية، خصوصًا حول القضايا المصيرية التي تواجه أفراد المجتمع والسلطات الحاكمة على حدٍ سواء.

– كذلك توصل (محمد الصغير، وآخرون) في دراستهم بعنوان "**تصور مقترح لتفعيل ثقافة الاختلاف في تحقيق التوافق الوطني بالمجتمع المصري المعاصر**" إلى أن تحقيق التوافق السياسي

بين تيارات المجتمع المصري وطبقاته وقواه –من أجل السلام والعيش المشترك– لا يتأتى إلا من خلال نشر ثقافة التسامح بين أفراد الوطن الواحد، إما بشكل أفقي (بين الناس وبعضهم)، أو بشكل رأسي (بين أعضاء المجتمع ونظامه الحاكم)، وذلك عبر بعض المؤسسات الوطنية، مثال ذلك: المؤسسات التعليمية (كالمدارس والجامعات)، أو المؤسسات الإعلامية، أو المؤسسات الدينية (كالمساجد، والكنائس)، أو منظمات المجتمع المدني (كالأحزاب، والنقابات، والجمعيات الأهلية)، وذلك لدحض ثقافة العنف والقتل، وتقييدًا لعوامل الصراع السياسي مع نظم الحكم، واتباع طريق الحوار والتفاهم والعمل المشترك، عبر الوقوف على أرضية تجمع ولا تُفرق. (الصغير، محمد كمال قناوي، وآخرون، ٢٠٢٠).

بينما تختلف الدراسة الراهنة مع رؤية "الصغير" حول: أن مصر تعاني من اختلافات مذهبية وطائفية جسيمة، فهذه الرؤية غير واقعية، لأنها حال بعض الدول المجاورة القائمة على القبلية أو العشائرية، وهذا غير متوفر في الحالة المصرية، إذ أن جل ما تشهده مصر –في الآونة الأخيرة– عبارة عن اختلافات على المستوى (الفكري، أو الأيديولوجي، أو السياسي) في طريقة الإدارة، أو في أفضل الطرق الممكنة لتقديم الحلول، فالمجتمع المصري نسيج واحد، ولا يوجد بينهم تباينات عرقية أو انقسامات دينية.

– كما أوضح كلًا من (مرتضى خضر، وجيهان سليم) عبر نتائج دراستهم بعنوان "**دور المعارضة في استقرار النظام السياسي لدوائر الجزائر**" الدور الحيوي الذي تؤديه المعارضة في تنمية الحياة السياسية، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وترسيخ الأنظمة الديموقراطية، عبر الحوار الدائم والمستمر مع المؤسسات الرسمية في الدولة، إذ يؤشر تنامي دور المعارضة في أي مجتمع على تقدمه الحضاري، وعلى مدنية الدولة، واستقرار الحكم فيها، كما أشار الباحثان؛ إلى أهمية أن تلعب المعارضة دورًا يبني ولا يهدم، يعزز من قوة وتماسك نظام الحكم ولا يتصارع معه، يتنافس على الوصول إلى السلطة ولا يتقاتل أو يستخدم العنف الصلب ضدها، فهذا النمط من المعارضة يعد

نمطًا إيجابيًا، ويساهم في سرعة تحضر المجتمع واستقرار أركان الدولة. (سليم، جيهان عبدالله، خضر، مرتضى أحمد، ٢٠٢٢).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية كلًا من "جيهان، ومرتضى" حول: ضرورة أن تسمح الدولة للمعارضة بأداء دورها الرقابي على الأجهزة التنفيذية، ومراقبة أداء الحكومة، والمشاركة في اتخاذ القرار (على المستوى النيابي)، دون تقييد أو تهديد، حتى تتشكل التعددية السياسية، بما يفيد المجتمع، ويحمي نظام الحكم فيه من التفكك أو الصراع.

– فيما توصلت (صدقه فاضل) في دراستها بعنوان "**البرلمان الميدان الأنسب للحوار الوطني الدائم والشامل لكل شيء: مجلس الشورى السعودي نموذجاً**" إلى أحقية القوى المتنافسة سياسيًا؛ المشاركة في الحكم (بشكل مباشر أو غير مباشر)، والانضمام إلى مؤسسات اتخاذ القرار، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال حوار وطني جامع، على أن يكون الهدف الذي تسعى إليه هذه القوى هو مصلحة البلاد، ورفاهيتها، وحفظ استقرارها، ومقاومة العدو الخارجي لها، وعلى أن تكون الجهة المنظمة لمثل هذه الحوارات هي "المجالس البرلمانية"، ويتم عبر خطوتين رئيسيتين؛ الأولى: الحوار السياسي المتأني والمتدرج في ضوء الثوابت الخليجية، والثانية: ترشيد مخرجات الحوار، وإصدار القرارات التنفيذية المطبقة له، عبر قوانين وقرارات نافذة. (فاضل، صدقه بن يحيى، ٢٠١٧).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "صدقه" حول: أهمية التزام الدول بالحوار مع قوى المعارضة بشكل مستمر، وبكافة أنواعه، وأولوياته، وأهدافه، حيث يعد "الحوار البرلماني المستدام" ضرورة مجتمعية لدعم الاستقرار والأمن في البلاد.

– وفي الأخير، قدم كلًا من (ربيع أحمد، وحسين صالح) في دراستهما بعنوان "**مائدة مستديرة عن الخطوات العملية لإنجاح الحوار الوطني**" أهم خطوات إنجاح الحوار بين الأطراف والقوى

السياسية؛ والتي من أبرزها على سبيل المثال ما يلي: ضرورة التسلسل في مطالب الحوار الوطني من البسيط إلى المعقد، عدم تأجيل جلسات الحوار لأي سبب، التوافق على أطراف الحوار وأهدافه وآليات عمله، العمل على تحديد العقد السياسي والاجتماعي القائم، مراجعة تقارير الحوار ومقارنتها على المستويين الإقليمي والدولي، فضلًا عن؛ ضرورة المساواة بين أطراف الحوار وعدم التمييز بين القوى الحكومية أو المدنية. (أحمد، ربيع حسن، أبو صالح، حسين سليمان، ٢٠١٥).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "ربيع، وحسين" حول: أن الحوار الوطني بين القوى المتنازعة –والهادفة إلى الوصول إلى السلطة– يعطل من استخدامها للعنف أو القوة المسلحة، ويشرعن إلى التفاهم والتماسك المجتمعي، كما أنه يمثل الطريق والملاذ الآمن لبناء الدول الديموقراطية المعاصرة.

المحور الثاني: الدراسات التي رصدت (نتائج الحوارات الوطنية الشاملة: التحديات، المآلات، وآليات تنفيذ المخرجات):

– اعتمد (عبدالرحمن حداد) في دراسته بعنوان "**الحوار الوطني السوداني: بين الرفض والقبول**" على المنهج الوصفي، وصنف التحديات التي شابت الحوار السوداني الراهن؛ كالتالي: أولًا: تحديات ما قبل الحوار (فقدان الثقة، العنف، وعدم الاستجابة)، ثانيًا: التحديات التي صدّرتها الأحزاب مثال ذلك (رفض بعض الأحزاب –البارزة في الحياة السياسية– دعوة الحوار مع الحكومة القائمة)، ثالثًا: تحديات ما بعد الحوار (الخلاف حول آليات تنفيذ المخرجات، الصراع حول من ستؤول له عملية التنفيذ، صعوبة تحقيق الإصلاح السياسي الشامل، تعذر ترسيخ السلام بين مكونات المجتمع، فضلًا عن هشاشة أطر الإصلاح الاقتصادي –المزعوم– بهدف تحقيق التنمية المستدامة). (حداد، عبدالرحمن عثمان، ٢٠١٥).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "حداد" حول: أن حالة التشرذم والصراع التي نشبت –قبيل إجراء الحوار الوطني– بين القوى المشكّلة للمشهد السياسي في السودان؛ جاءت نتيجة: غياب

المؤسسية، وغياب أطر العمل الديموقراطي، ولتفادي هذا الغياب –من أجل تحقيق الإصلاح السياسي الشامل والتوفيق بين هذه القوى والفاعلين الجدد– فإن ذلك يتطلب الإعلان عن حوار جديد، قائم على الشفافية، وبدون شروط مسبقة لأي طرف من أطراف النزاع.

– فيما رصد (عبدالمجيد دقنيش) في دراسته بعنوان "**خارطة الطريق التونسية: التقاط الأنفاس بالحوار الوطني**" أبرز آليات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني (الحالة التونسية)؛ والتي منها على سبيل المثال ما يلي: التنسيق الشامل بين الفاعلين والسياسيين والمعارضين في الساحة التونسية، تحقيق التوافق بين النخب الليبرالية ونخب الحركات الإسلامية، قيام المجتمع المدني بدوره في الحياة السياسية، التقريب بين التنازلات والتوافقات المقدمة من قبل الهيئات الرسمية والمدنية، مراجعة المسلمات والثوابت الوطنية، محاولة تصحيح المسار بين قوى المعارضة والحكومة، فضلًا عن؛ محاولة الاستفادة من تنوع القوى والتيارات السياسية من حيث انتماءاتها وأجيالها وتجاربها وتكويناتها الأيديولوجية. (دقنيش، عبدالمجيد، ٢٠١٤).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "دقنيش" حول: أن الحوار الوطني بين الفصائل والقوى السياسية ينتج عنه حالة أخلاقية إيجابية؛ وهذه الحالة تساهم فيما يلي: تعزيز التماسك الاجتماعي، ترسيخ مبدأ الاختلاف الإيجابي، نزع الصراع الصلب، التخفيف من حدة الاحتقان في المشهد السياسي، بالإضافة إلى؛ الحفاظ على التماسك والترابط العضوي بين مكونات المجتمع.

– كما توصل (أحمد عبدالمنعم) في نتائج دراسته بعنوان "**تونس: أزمة الحوار الوطني**" إلى بعض المآلات المتصورة للحوار الدائر اليوم في تونس؛ ومن هذه المآلات على سبيل المثال ما يلي: "فشل الحوار" بسبب التعنت فيما بين القوى السياسية ومؤسسة الرئاسة حول بعض القضايا والأزمات، انسحاب أحزاب المعارضة الليبرالية والدينية من الحوار، حدوث تداعيات سلبية على وضع تونس

الأمني، اتجاه أطراف الحوار نحو التصعيد والنزاع، اللجوء إلى الشارع عبر مظاهرات يُستخدم فيها العنف الناعم أو الصلب ضد نظام الحكم، فضلًا عن احتمالية حرق مقرات بعض الأحزاب الدينية مثل (مقرات حزب النهضة) من قِبل بعض الأحزاب الليبرالية. (عبدالمنعم، أحمد فارس، ٢٠١٤).

بينما تختلف الدراسة الراهنة مع تصور "عبدالمنعم": والذي يفترض فيه بأن "العمليات الديمقراطية في تونس لن تتأثر كثيرًا بسبب فشل الحوار الشامل بين الأطراف المتحاورة"، حيث ترى الدراسة الراهنة: أن هذا التصور قد يكون بعيدًا عن الواقع السياسي، إذ أن العمل الديموقراطي يبدأ بالحوار وليس بأي حل آخر كالتظاهرات العنيفة أو فرض الرأي بالقوة.

- فيما أوضح (خالد محمد) في دراسته بعنوان "**موجبات ومآلات الحوار الوطني والسيناريوهات المحتملة**" أن الحوار الوطني في الوقت الراهن أصبح: ضرورة مجتمعية للخلاص من المشكلات السياسية المعقدة، ووسيلة للتفاهم المتبادل بين القوى المتصارعة، عبر تقريب وجهات النظر بين قوى المعارضة والنظام الحاكم. وفي هذا الإطار؛ ولكي نتوقع مآل ناجح لمخرجات الحوار يجب مراعاة ما يلي: دعوة جميع القوى للحوار، إقناع القوى الرافضة لإقامة الحوار بأهمية المشاركة في فعالياته، رصد مواقف التيارات الداخلية تجاه الحوار، بالإضافة إلى تحليل مواقف القوى الخارجية إزاء الحوار. (محمد، خالد حسين، ٢٠١٥).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "خالد" حول: أهمية دعوة جميع القوى للحوار، وعدم التمييز بين أحزاب المعارضة وأحزاب الحكومة، كأطراف فاعلة لحل الأزمات القائمة، ولحلحلة القضايا المعقدة.

- كما عرض (ناصر الطويل) في دراسته بعنوان "**ملامح الدولة الاتحادية في مخرجات الحوار الوطني**" أبرز الملامح المستقبلية للدولة اليمنية الجديدة، وذلك بعد تنفيذ مخرجات المؤتمر الوطني؛

ومن هذه الملامح ما يلي: تحول نظام الحكم في اليمن إلى النمط الاتحادي، تحول البيئة الاجتماعية إلى تجانس وتوافق، اعتبار النمط الاتحادي في اليمن وحدة تحليل لكافة المؤسسات السياسية الرسمية والمدنية، تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني خلال مدة متوسطة الأجل، استبعاد نقاط الضعف من توصيات المؤتمر، تعزيز نقاط القوة لدعم نظام الحكم الجديد، فضلًا عن؛ تحديث خصائص وسمات الواقع اليمني على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي عبر عدد من الخطط التنفيذية. (الطويل، ناصر محمد علي، ٢٠١٤).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "الطويل" حول: ضرورة تقييم التحديات التي قد تعرقل الحوار وتنفيذ مراحله المتعددة، كذلك العمل على تعزيز الفرص المتاحة عند تنفيذ المخرجات، بالإضافة إلى تحليل نقاط القوة والضعف في بنود ومخرجات الحوار، خصوصًا عند الشروع في تنفيذها، بهدف تلافي الأخطاء، مع تعزيز قدرات الحكومة التشاركية، فضلًا عن تحديث الآليات القضائية والبرلمانية المصاحبة لعمليات التنفيذ، في ضوء الثوابت القانونية والدستورية للبلاد.

- فيما كشف (عطا الشعراوي) في دراسته بعنوان "**مخرجات حوار التوافق الوطني ومستقبل مملكة البحرين**" عن أبرز عناصر النجاح عند تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بين القوى السياسية في مملكة البحرين، ومنها على سبيل المثال ما يلي: الدعوة إلى سلسلة من المبادرات الحوارية لمعالجة تداعيات أزمة الرابع عشر من فبراير، تأسيس الحوار على أسس عادلة، دعوة جميع مكونات المجتمع الفاعلة، التنسيق بين أجهزة الدولة والمؤسسات المدنية لوضع خطط تنفيذية ضامنة، التشارك في تنفيذ مرئيات الحوار الوطني وبشكل توافقي، اعتماد المؤسسية في تنفيذ مخرجات الحوار، مشاركة أهل الخبرة والتخصص، تقسيم العمل في ضوء آليات الجودة، تشكيل لجان حكومية ومدنية للمتابعة والمراقبة، الاعتماد على الكفاءة والاحترافية في تنفيذ المهام، بالإضافة إلى؛ العمل على تفعيل الخطط التنفيذية في إطار زمني محدد وبمشاركة كل القوى وبشكل شفاف. (الشعراوي، عطا السيد، ٢٠١١).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "الشعراوي" حول: أهمية أن تُسند المهام التنسيقية –لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني– إلى الوزارات الحكومية –المعنية– لتكون بمثابة حلقة وصل بين الدولة وقوى المعارضة.

– أخيرًا؛ توصل (حاتم مراد) في نتائج دراسته بعنوان "**الحوار الوطني في تونس**" إلى أن الحوار الوطني بين قوى المعارضة والحكومة –وعبر التسويات وتقريب وجهات النظر– قد سمح لتونس بالتغلب على أزمتها السياسية والمؤسسية الراهنة، حيث تضمنت جلسات الحوار (ستة وعشرون) مقابلة مع قادة وممثلي: "الأحزاب السياسية، ممثلي اللجان الرباعية، وسطاء الحوار الخارجيين، الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، وغيرها من الشخصيات المرموقة داخليًا وخارجيًا من: المنظمات المهنية والنقابات العمالية وممثلي المجتمع المدني، والتي راقبت خطط تنفيذ مخرجات الحوار، وقيّمت مراحله وأولويات تنفيذ مخرجاته. (Hatem Murad, 2015).

وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع رؤية "مراد" حول: أن هناك عدد من المشكلات التي قد تعترض تنفيذ مخرجات الحوارات الوطنية، والتي منها على سبيل المثال: استمرار الأزمات السياسية والمؤسسية في البلاد، وضع العراقيل أمام خطط التنفيذ، تهميش الوسائل العلمية عند القيام بعمليات التسوية والتوفيق بين الآراء، فضلًا عن فشل المفاوضات الختامية بين الفرقاء.

وفي إطار تفنيد عدد من الدراسات الحديثة والقريبة من مجال الدراسة الراهنة: ثمة وجود عدد من التساؤلات التي تم رصدها على النحو التالي: كيف سيتشكل الحوار الوطني في مصر؟ ما فوائد الحوار الوطني على المجتمع المصري؟ ما الهدف من الحوار بين الرئاسة المصرية وقوى المعارضة؟ لماذا دُشنت مبادرة الحوار السياسي الآن؟ ما شروط وضمانات وفرص نجاح هذا الحوار؟ هل تأسست فعاليات الحوار على أرضية مشتركة؟ ما المنطلقات التي سيبدأ منها الحوار

المصري؟ هل بات الحوار الوطني في مصر ضرورة مجتمعية؟ وهل ثمة معوقات تفشل مساعيه؟ وكيف يتوقع السياسيين مآلاته؟ وهل هناك عواقب لفشله؟ أم أنها مجرد انعكاسات سلبية مؤقتة لن تؤثر على عمليات التوافق السياسي المنشود؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى، والتي سيحاول الجانب الميداني للدراسة الراهنة الإجابة عليها (قدر الإمكان).

"مناقشة معطيات الدراسات السابقة وفجواتها"

أفرزت الدراسات السابقة عددًا من المعطيات التي استفادت منها الدراسة الراهنة، لكن وفي ذات الوقت؛ لم تتعرض الدراسات السابقة لبعض النقاط المهمة والتي تعالج قضية الحوار الوطني – خصوصًا في الحالة المصرية– وإشكالياته المتعددة، يتم عرضها على النحو التالي:

- أسس بناء خارطة الطريق المصرية بعد عقد الاتفاق الشامل، وأهم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- أسباب دعوة بعض الأحزاب والفصائل السياسية المصرية إلى الحوار، واستثناء فصيل (الإخوان) وتداعيات ذلك.
- مدى جدية الحوار الشامل في مصر بين الأطراف الرسمية والمدنية، وأبرز ضماناته وتحدياته.
- هيكل اللجنة المنظمة للحوار المصري ومحاور أجندتها وأولوياتها، وآليات تنفيذ مخرجاتها.
- مستقبل الحوار المصري (نجاح أم فشل) وأسباب ذلك، وانعكاساته على المشهد المصري.
- سبل معالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكفل بها الحوار في مجتمع "الجمهورية الجديدة".
- آليات التوافق على "جدول الأعمال والتوصيات والمخرجات وسبل تطبيقها".
- السيناريوهات المتوقعة لما سينتج عنه الحوار المصري في حالة نجاحه (عقد اجتماعي جديد، أم "تعديلات/هيكلة" دستورية، أم الاكتفاء بتغييرات بسيطة لبعض القوانين).

هذه الفجوات البحثية –وغيرها من الإشكاليات– هي ما ستسعى الدراسة الراهنة إلى التحقق منها في جانبها الميداني، على النحو التالي:

(الدراســة الميدانيــة)

ثامنًا: الإجراءات المنهجية للدراسة (وأدواتها الميدانية):

ولتحقيق أهداف البحث وتساؤلاته؛ اعتمدت الدراسة الراهنة على (المنهج الوصفي التحليلي)، كما تم جمع مادة ميدانية لعينة "عمدية" مكونة من (١٠٩) حالة، موزعة كالتالي: (٤٨) مفردة من "مجلس أمناء الحوار الوطني" البالغ عددهم الإجمالي حتى شهر نوفمبر (٢٠٢٢) ما يقارب الـ (٦٥) عضوًا باللجان العليا والنوعية والفنية والفرعية، فضلًا عن (٦١) مفردة من "أعضاء الحركة المدنية الديمقراطية" وهي: حركة سياسية مُعارضة ومُكونة من تحالف عدد من الأحزاب المصرية –وقد تأسست حديثًا عام ٢٠١٧– وتشارك الآن من خلال مُمثلين لها في فعاليات الحوار، إضافة إلى ذلك؛ تم التطبيق وعقد المقابلات في مقر "الأكاديمية الوطنية للتدريب بالقاهرة" أثناء عقد جلسات الحوار (والتي بلغت حتى شهر أكتوبر ٢٠٢٢ إحدى عشر جلسة عامة)، وباستخدام أداة (المقابلة شبه المقننة Semi-Structured Interview) من خلال دليل طُبق على مفردات العينة في الفترة من (٢٠٢٢/٩/١٢) إلى (٢٠٢٢/١١/٢٩)، وكان تحليل البيانات تحليلًا كيفيًا، فيما تمت إجراءات المقابلة لهذه العينة بأسلوب (المقابلة المباشرة)، كما اعتمدت الدراسة الراهنة على تحليل عدد من (السجلات الرسمية، والتقارير الحكومية، والمواقع الإلكترونية المتحدثة باسم الحوار).

وقد اشتمل "دليل المقابلة شبه المقنن" فضلًا عن البيانات الأساسية للمبحوث، على عدد من المحاور الرئيسة كالتالي: المحور الأول: الهيكل التنظيمي للحوار الوطني (اللائحة المنظِمة، المشاركين، والمستبعدين)، المحور الثاني: الجمهورية الجديدة ومبادرة الحوار (الأسباب، الأهمية، والمساحات المشتركة)، المحور الثالث: خُطة عمل الحوار (أولويات العمل الوطني وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠)، المحور الرابع: خارطة الطريق نحو الحوار الوطني (بين الضمانات والتحديات)، وأخيرًا؛ المحور الخامس: مُستقبل الحوار الوطني في مصر (عقد اجتماعي جديد للجمهورية الجديدة).

١) مواصفات العينة (ومبررات اختيارها):

تضمنت عينة الدراسة (١٠٩) مفردة، وقد انقسمت خصائصها إلى عينتين: "عينة مجلس أمناء الحوار (٤٨) مفردة، وعينة الحركة المدنية الديمقراطية (٦١) مفردة"، يتم تفصيلهم على النحو التالي:

جدول رقم (١) يبين الخصائص الأساسية لمفردات عينة "مجلس أمناء الحوار واللجان الفرعية" ن (٤٨).

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٢٦	٥٤
	إناث	٢٢	٤٦
السن	أقل من ٤٠ عاماً	٩	١٨,٥
	من ٤١-٥٠ عاماً	١٣	٢٧,٥
	من ٥١-٦٠ عاماً	١٩	٣٩,٥
	من ٦١ فأكثر	٧	١٤,٥
أعضاء مجلس الأمناء	اللجنة العليا	٥	١٠
	الأمانة الفنية	٦	١٢
مقرري اللجان النوعية/ والمقررين المساعدين	لجنة المحور السياسي	٢	٤
	لجنة المحور الاقتصادي	٢	٤
	لجنة المحور الاجتماعي	١	٢
أعضاء اللجان الفرعية	لجنة (مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي)	٤	٨,٥
	لجنتي (الأحزاب السياسية/ والنقابات والمجتمع الأهلي)	٣	٦,٥
	لجنتي (حقوق الإنسان والحريات العامة/ والمحليات)	٤	٨,٥
	لجنتي (الشباب/ والسياحة)	٣	٦,٥
	لجنتي (الأسرة والتماسك المجتمعي/ والثقافة والهوية الوطنية)	٤	٨,٥
	لجنتي (الصناعة/ والاستثمار الخاص المحلي والأجنبي)	٣	٦,٥
	لجنتي (التعليم والبحث العلمي/ والصحة)	٢	٤
	لجنتي (العدالة الاجتماعية/ والقضية السكانية)	٤	٨,٥
	لجنة (أولويات الاستثمارات العامة وسياسة ملكية الدولة)	٢	٤
	لجنتي (التضخم وغلاء الأسعار/ والدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي)	٣	٦,٥

طبقًا للجدول الموضح أعلاه تكونت مفردات عينة "مجلس أمناء الحوار" من حيث النوع من (٥٤٪) من الذكور، و(٤٦٪) من الإناث. فيما تركزت أعمارهم بنسبة (٣٩,٥٪) في الفئة العمرية من ٥١-٦٠ عاماً. أما من حيث عضوية مجلس الأمناء فكانت كالتالي: (١٠٪) من أعضاء اللجنة العليا، ونسبة (١٢٪) من أعضاء الأمانة الفنية للحوار. فيما توزعت العينة من حيث مقرري اللجان النوعية والمقررين المساعدين كالتالي: (٤٪) من لجنة المحور السياسي، ونسبة (٤٪) من لجنة المحور الاقتصادي، بالإضافة إلى (٢٪) من لجنة المحور الاجتماعي. وأخيرًا، توزعت العينة من حيث عضوية اللجان الفرعية للحوار كما يلي: نسبة (٨,٥٪) من أعضاء لجنة (مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي)، ونسبة (٦,٥٪) من أعضاء لجنتي (الأحزاب السياسية/ والنقابات والمجتمع الأهلي)، و(٨,٥٪) من أعضاء لجنتي (حقوق الإنسان والحريات العامة/ والمحليات)، فيما جاءت نسبة (٦,٥٪) من أعضاء لجنتي (الشباب/ والسياحة)، و(٨,٥٪) من أعضاء لجنتي (الأسرة والتماسك المجتمعي/ والثقافة والهوية الوطنية)، بينما جاءت نسبة (٦,٥٪) من أعضاء لجنتي (الصناعة/ والاستثمار الخاص المحلي والأجنبي)، و(٤٪) من المشكلين في لجنتي (التعليم والبحث العلمي/ والصحة)، ونسبة (٨,٥٪) من أعضاء لجنتي (العدالة الاجتماعية/ والقضية السكانية)، فيما جاءت العينة بنسبة (٤٪) من أعضاء لجنة (أولويات الاستثمارات العامة وسياسة ملكية الدولة)، وأخيرًا؛ نسبة (٦,٥٪) من أعضاء لجنتي (التضخم وغلاء الأسعار/ والدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي).

جدول رقم (٢) يوضح الخصائص الأساسية لعينة "أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية (المُعارضِة)" ن (٦١).

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٣٨	٦٢,٥
	إناث	٢٣	٣٧,٥
السن	أقل من ٤٠ عاماً	١٣	٢١
	من ٤١-٥٠ عاماً	٢١	٣٤,٥
	من ٥١-٦٠ عاماً	١٦	٢٦,٥
	من ٦١ فأكثر	١١	١٨
الانتماء الحزبي	حزب العيش والحرية	٩	١٤,٥
	حزب الدستور	١٢	١٩,٥
	حزب الكرامة	١١	١٨
	الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي	٩	١٤,٥
	حزب مصر الحرية	٧	١١,٥
	حزب العدل	٨	١٣,٥
	حزب الإصلاح والتنمية مصرنا	٥	٨,٥
الصفة الحزبية	الأمين العام / أمناء المحافظات	٢٣	٣٧,٥
	الأمناء المساعدين	١٨	٢٩,٥
	أمناء اللجان الفرعية	١٢	١٩,٥
	مسؤولو اللجان المتخصصة	٨	١٣,٥

فيما تشكلت عينة "أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية" –العينة الثانية– كما يتضح من الجدول السابق كالتالي؛ فمن حيث النوع انقسمت إلى: (٦٢,٥٪) من الذكور، و(٣٧,٥٪) من الإناث. وتركزت الفئة العمرية لغالبية مفردات العينة من (٤١-٥٠) عامًا بنسبة (٣٤,٥٪)، ومن (٥١-٦٠) عامًا بنسبة (٢٦,٥٪). بينما توزعت مفردات العينة من حيث الانتماء الحزبي كالتالي: جاء حزب (الدستور) في المقدمة بنسبة (١٩,٥٪)، يليه حزب (الكرامة) بنسبة (١٨٪) من إجمالي

مفردات العينة، فيما شكل حزبي (العيش والحرية، والمصري الديمقراطي الاجتماعي) المرتبة الثالثة من مجموع العينة بنسبة (١٤,٥٪)، بينما جاء حزب (العدل) في المرتبة الرابعة بنسبة (١٣,٥٪)، وفي المرتبة الخامسة جاء حزب (مصر الحرية) بنسبة (١١,٥٪)، بينما جاء حزب (الإصلاح والتنمية مصرنا) في ذيل الترتيب بنسبة (٨,٥٪) من مجموع العينة. وأخيرًا، توزعت مفردات العينة من حيث الصفة الحزبية كما يلي: (٣٧,٥٪) من شاغلي منصب الأمين العام وأمناء المحافظات، يليه الأمناء المساعدين بنسبة (٢٩,٥٪)، بينما شكل أمناء اللجان الفرعية نسبة (١٩,٥٪)، فيما جاء مسؤولي اللجان المتخصصة بالأحزاب في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٣,٥٪) من إجمالي عينة الدراسة.

- شروط ومبررات اختيار عينة الدراسة:

- أن تكون مفردات "**العينة الأولى**" من المشكَّلين في قرار مجلس أمناء الحوار الوطني الصادر من رئاسة جمهورية مصر العربية برقم (١) لسنة (٢٠٢٢) بعد دعوة الرئاسة المصرية له في أبريل من نفس العام، ويشغلون المهام التالية:

أعضاء في (مجلس الأمناء، اللجان النوعية، اللجان الفرعية، والأمانات الفنية للحوار، وعدد من العاملين والمتدربين في مقر الأكاديمية الوطنية للتدريب بالقاهرة)، وتتصف هذه العينة (بأنها مُمثل رسمي لقرارات الدولة في إدارة الحوار الوطني مع رموز المعارضة والقوى المجتمعية المتعددة)، فضلًا عن أنها تتميز بالحيادية والموضوعية في إدارتها للحوار بين جميع الأطراف. وقد تم ترميز دليل مقابلات هذه العينة من الحالة (١) : الحالة (٤٨).

- أما بالنسبة لمفردات "**العينة الثانية**" فيجب أن تشتمل على عدد من المشاركين في جلسات الحوار الوطني، من:

(أحزاب المعارضة المصرية: ممن لديهم رأي مغاير لقرارات الحكومة، ويمتلكون فكرًا بنّاءً، ووجهة نظر سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تعزز من أداء الحكومة وتُقوّم من مسارها، كما يجب أن

تمثل هذه العينة: أغلب تيارات المعارضة المصرية الوطنية؛ والتي لا تتبنى العنف والتطرف الفكري مسارًا لها. فيما تم ترميز دليل مقابلات هذه العينة من الحالة (٤٩) : الحالة (١٠٩).

٢) نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات الكيفية المستخلصة من المقابلات شبه المقننة ومن بعض السجلات الرسمية وعدد من تقارير جلسات الحوار، وقد تم ذلك في سبيل طرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات البحث الراهن، وذلك من خلال تقسيم عرض النتائج وفقاً لخمسة محاور أساسية، كتالي:

المحور الأول: الهيكل التنظيمي للحوار الوطني (اللائحة المُنظِمة، المشاركين، والمُستبعدين):

يستعرض المحور الراهن الإطار التنظيمي لمبادرة الحوار الوطني التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في (أبريل ٢٠٢٢)، والتي بدأت بإعلان إسم المنسق العام للحوار في (يونيو ٢٠٢٢)، ثم تبعها تشكيل مجلس الأمناء من (١٩) عضوًا والذي جاء في نهاية شهر (يونيو ٢٠٢٢)، بهدف القيام بمهمة إدارة الحوار عبر التشاور مع كافة القوى النقابية والسياسية وجميع الأطراف المعنية، وقد تنوعت خلفياتهم على النحو التالي: (أعضاء مجلس نواب وشيوخ، رؤساء تحرير مجلات وجرائد قومية، وزراء سابقين، أساتذة جامعات، باحثين وكُتاب وسياسيين، خبراء في العلاقات الدولية، رؤساء اتحادات عامة، مُمثلين عن الجمعيات الأهلية، مُمثلين عن المرأة والمجتمع النسوي، رجال أعمال، محاميين وحقوقيين، وخبراء اقتصاديين وقانونيين)، وقد جاء هذا التشكيل متنوع ومتعدد، وشامل لطيف واسع من أصحاب الخبرات الفنية والمهنية والأكاديمية، وفي كافة المجالات والموضوعات محل النقاش الراهن، من هنا؛ يحاول المحور الراهن الإجابة على التساؤلات التالية: ما

الهيكل التنظيمي لهذا الحوار؟ ومن المنضمين إليه؟ ومن المستبعدون منه؟ وما أسباب ذلك؟ وقد تمحورت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٣) يوضح تقييم عينة الدراسة لموضوعية اختيار الهيكل التنظيمي للحوار الوطني ن (١٠٩).

ع	"حيادية تشكيل مجلس أمناء الحوار"						"تضمنت المادة الأولى من لائحة الحوار أن يكون للحوار الوطني الذي أطلقه رئيس الجمهورية في ٢٦ أبريل ٢٠٢٢ منسق عام، ومجلس أمناء، ولجان نوعية وأمانة فنية"
	حيادي		حيادي إلى حد ما		غير حيادي		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٣٩	٨١	٦	١٢,٥	٣	٦,٥	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	١٨	٢٩,٥	٢٣	٣٧,٧	٢٠	٣٢,٨	
المجموع ن (١٠٩)	٥٧	٥٢,٥	٢٩	٢٦,٥	٢٣	٢١	

وقد أعربت غالبية عينة مجلس الأمناء بنسبة (٨١٪) عن حيادية التشكيل الراهن، كما يتضح من الجدول السابق، وذلك لأنه جاء نتيجة توافق معظم أعضاء الجماعة الوطنية، كما أنهم يمثلون كافة ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي في مصر، والذي أعطى بدوره مؤشرًا جادًا عن موضوعية مسار الحوار الراهن وعمقه ومصداقيته، فمجلس الأمناء تشكل من منظور هذه العينة من أهم الشخصيات الوطنية التي لا غبار عليها، كما أنهم جديرون بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم. فيما أقرت نسبة (١٢٪) من العينة بأن اختيار وتشكيل المجلس الراهن جاء بشكل موضوعي وحيادي، وبأنه يعكس الإحساس الوطني بالتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المصري، ولكنها وضعت شروطًا في الشخصيات التي يجب أن تستمر في مجريات الحوار الراهن حتى يُكتب له النجاح، ومن هذه الشروط: ضرورة أن يكون الأعضاء من ضمن (القوى المتوافق عليها، الشخصيات التي لا تبحث عن حب الظهور ولا تخطفها أضواء الكاميرات، القوى التي لا تبحث عن فرصة سياسية أو استغلال الحوار لتحقيق مكاسب شخصية، أعضاء لا يكون هدفهم إثبات ذواتهم دون المصالح الوطنية، أعضاء يمتلكون أدب الاختلاف والنزاهة وعمق التفكير وصالح الوطن وهمومه، وشخصيات لديها أمانة العرض والرأي وإخلاص النية لله وللمجتمع). بينما طعنت نسبة (٦٪) في آلية الاختيار وذلك للأسباب الآتية:

(كان لابد من إجراء استفتاء شعبي على هؤلاء الأعضاء، هناك بعض الأعضاء ليس لهم علاقة بالمحاور المطروحة للنقاش العام، لا يوجد ممثلين عن الفلاحين والعمال، فضلًا عن أن استمارة التقدم للمشاركة في فعاليات الحوار غامضة وتشتمل على بنود مجتزئة).

فيما عبرت عينة المعارضة (من أعضاء الحركة المدنية) بنسبة (٣٧٪) عن ارتياحها لآلية اختيار مجلس أمناء الحوار، ولكنها ترى في ذات الوقت أن تشكيلة الأعضاء تنقصها دعوة من لديهم حلول عاجلة لبعض القضايا المهمة والتي تأتي على رأسها: قضايا (النهوض بالتعليم والصحة، والمياه والطاقة والغذاء، والخروج من الأزمة الاقتصادية). بينما جاءت استجابات عينة المعارضة بنسبة (٣٢٪) منتقدةً للتشكيلة الراهنة لمجلس أمناء الحوار، وذلك لعدة أسباب أهمها: (أن نسبة تمثيل قوى المعارضة فيها لا يتجاوز الـ "١٠٪" من مجموع الممثلين للنظام الحاكم، التسرع في عقد الجلسات التحضيرية لاختيار المقررين والمقررين المساعدين والتي تشكلت في أربعة جلسات متتالية جاءت كلها في شهر واحد "الاجتماع الأول في ٣ يوليو، الاجتماع الثاني في ٥ يوليو، الاجتماع الثالث في ١٩ يوليو، أما الاجتماع الرابع جاء في نفس الشهر ٣٠ يوليو ٢٠٢٢"، فضلًا عن خلو هذا التشكيل من ممثلين عن مؤسستي الأزهر والكنيسة والذي بدوره يُفقد هذا المجلس عنصرًا فاعلًا في مجابهة التهديدات الفكرية المتطرفة وتعزيز الفكر المعتدل، بالإضافة إلى أهمية أن يشتمل هذا التشكيل على بعض من المهتمين بالعمل الاجتماعي ممن لديهم حساً وطنيًا وشعورًا حقيقيًا بآلام الناس ومعاناتهم)، وعلى النقيض من ذلك؛ أفادت نسبة (٢٩٪) من مفردات عينة المعارضة عن حيادية هذا التشكيل، وذلك لثقة رئيس الدولة فيهم من ناحية، ولامتلاكهم رؤية إصلاحية شاملة وقابلة للتنفيذ من ناحية أخرى، فضلًا عن التنوع في تخصصاتهم ما بين الاقتصاد والسياسة والشؤون المجتمعية، وشمول المجلس لشخصيات ونخب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مرموقة، وأصحاب موثوقية عالية، فضلًا عن تنوع رؤاهم الوطنية لصالح المجتمع والدولة المصرية.

شكل رقم (١) يوضح تقييم العينة لآلية اختيار مجلس أمناء الحوار وهيكله التنظيمي ن (١٠٩).

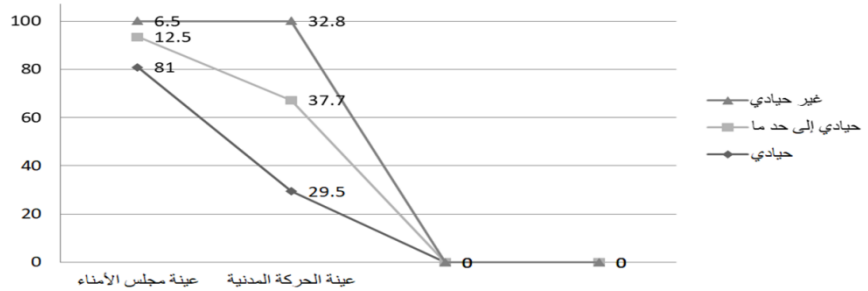

بالإضافة إلى ذلك ترى بعض مفردات العينة –كما يتضح من الشكل السابق– ما يلي:

–ح(٣): "أن التشكيل الراهن أكثر من رائع، لأنه يشتمل على شخصيات وطنية، وقامات محترمة، هدفها الأساسي تحقيق الخير للوطن، كما أنه يحتوي على أسماء مُخلصة تعكس كافة التيارات السياسية والاجتماعية، ولأنهم أصحاب خبرة عميقة سينجح الحوار في تحقيق أهدافه، وسيُحقق التقارب بين القوى وما يطمح إليه المجتمع المصري من تطلعات لغدٍ أفضل".

–ح(١٥): "إن أعضاء المجلس يبشرون بالخير، فهم قامات وهامات في ميدان الإصلاح المجتمعي، وهم من صفوة رجال الوطن المخلصين، سيعملون على وصف الدواء لكافة الأمراض والأزمات التي يعاني منها المصريين، ولكن ينقُصنا في هذا المجلس المستشار عدلي منصور، وعدد من العلماء المتخصصين في العلوم الطبيعية كعلوم (الكيمياء، الطاقة، والتعدين) ففي وقتنا الراهن تعد هذه العلوم هي أساس الازدهار في الدول المتقدمة".

–ح(٦٣): "أشعر أن المجلس يحتاج إلى تنوع وتعدد في أعضائه أكثر من ذلك، حتى لا تتشابه التخصصات والانتماءات، وحتى لا يكون التفكير بطريقة واحدة وبأسلوب متشابه، فالعدل والتنوع أساس كل حوار ناجح، كما أتمنى أن يحمل كل عضو في قلبه مصلحة بلده، وأن يُعلي من شأنها بغض النظر عن انتمائه الحزبي، وأن يعمل بشفافية دون تجميل للصورة، فالمجتمع المصري يستحق الاحترام، وكنت أتمنى أن أرى مُمثلين عن الطبقات الفقيرة بين جنبات هذا المجلس ممن

يعيشون تحت الضغط الاقتصادي والفقر، حتى تكتمل منظومة الحوار وتمثل كافة الشرائح المجتمعية".

-ح(٨٢): "ستتم المصالحة الوطنية بين قوى المجتمع، وستنحسر المسافات بين الدولة والمعارضة في مصر، بفضل هذه المبادرة الحوارية، فالحوار الراهن هو لغة العقلاء من المصريين، ولغة العقل الجمعي، لذا فلابد أن يبتعد أعضاء التشكيل عن لغة الذاتية والأنانية، وعليهم ألا يستحضروا لغة القوة، فالحوار هو حدث راقٍ لنقاش مهذب، نختلف في رؤانا وهي ظاهرة صحية، ولكن لا نعتبره ميدان للتناحر والعداوة والصراع، حتى ينجح الحوار فيما بيننا".

أ- عدالة اللائحة المُنظِمة لعمل مجلس أمناء الحوار (تحديد المهام والاختصاصات وصياغة المخرجات):

جدول رقم (٤) يوضح تقدير عينة الدراسة لعدالة اللائحة المنظِمة لمسار الحوار الوطني ن (١٠٩).

ع	"موضوعية مواد اللائحة المُنظِمة لعمل المجلس"						"قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إصدار اللائحة المُنظِمة لعمل مجلس أمناء الحوار والفعاليات المتفرعة منه، بعد الاطلاع على الدستور ودعوة الرئيس"
	ملائمة		ملائمة إلى حد ما		غير ملائمة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٢٨	٥٨,٥	١٢	٢٥	٨	١٦,٥	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	١٥	٢٤,٥	٢٨	٤٦	١٨	٢٩,٥	
المجموع ن (١٠٩)	٤٣	٣٩,٥	٤٠	٣٦,٥	٢٦	٢٤	

كشفت غالبية عينة مجلس الأمناء بنسبة (٥٨٪) عن عدالة بنود اللائحة المنظِمة لعمل المجلس واللجان المتفرعة منه، فضلًا عن موضوعية المواد الواردة فيه وملائمتها للمسار الحواري الراهن، خصوصًا فيما يتعلق بـ (اختيار نقيب الصحفيين كمنسق عام للحوار، واختيار أمين المجلس الأعلى للإعلام رئيسًا للأمانة الفنية للحوار، وتكليف أمانة المجلس بإدارة الحوار بحيادية بين جميع الأطراف، كذلك اختيار الأكاديمية الوطنية للتدريب كمقر رئيس لإجراء الحوار، بالإضافة

إلى قانونية إجراء الحوار بأسلوب الأغلبية المطلقة كشرط للنصاب وعقد الجلسات، مع احترام التصويت كآلية عادلة إبزاء الموضوعات الخلافية، فضلًا عن أن حضور الجلسات ستتم بشكل تطوعي مجاني أي دون مقابل مالي، بالإضافة إلى الديموقراطية في وضع جدول الأعمال وأولويات العمل الوطني، حيث يحق لكل الأعضاء إضافة بنود في جدول الأعمال وطرحها للمناقشة دون حجر أو إقصاء، ولكن من خلال العرض على المنسق أولًا، والذي يتولى مهمة بدء الجلسات وطريقة إدارتها والمدد الزمنية لإنهائها، والتحدث باسم الحوار أمام الإعلام والرأي العام، كذلك ملائمة اللجان المنبثقة من المجلس "لجنة المحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي" كلجان مُكملة للدور المهم الذي يؤديه أمناء المجلس ومقرريه). فيما أفادت نسبة (٢٥٪) من عينة المجلس أن مواد اللائحة تتصف بالعدل والنزاهة والموضوعية، ولكن يشوب بعض بنودها مظاهر خلل، مثال ذلك (المادة ١٨ والتي تعطي الحق لكل الأعضاء بحضور جميع الجلسات الفرعية والنوعية، وهو ما سيتسبب في التزاحم على بعض اللجان والانسحاب من البعض الآخر، كما أنه نقيض للتخصصية في حضور الجلسات الفرعية، فضلًا عن وجود خلل في البند (١٩) من اللائحة والمتعلق بترتيب المتحدثين في الجلسات بشكل معكوس حيث سيبدأ أعضاء اللجنة ثم مقدم المقترح يليه الحاضرين والمدعوين، ومن الأفضل أن يكون الترتيب عكس ذلك حتى يسمح بإعطاء أكبر فرصة للحضور لعرض قضاياهم ورؤاهم بعدالة وتنوع. بينما أشارت نسبة (١٦٪) من عينة المجلس إلى عدم رضاهم عن المادة (١٤) من لائحة المجلس، مُعللين ذلك بأن هذه المادة يشوبها خلل جسيم، حيث أنها تنص على أن تكون جلسات الحوار مُغلقة ولا تبث على الهواء مباشرة للجمهور والرأي العام، كما تتضمن المادة قيودًا حال إذاعتها ومن هذه القيود (قرار المجلس بالأغلبية للموافقة على إذاعتها، موافقة المنسق العام، مع أفضلية إذاعتها بشكل مسجل في البداية) مما قد يعطي انطباعًا سلبيًا لدى الرأي العام والقوى غير المشاركة في الحوار بعدم حيادية جلساته والقضايا المطروحة فيه.

شكل رقم (٢) يوضح رؤي العينة لعدالة بنود ومواد اللائحة المُنظِمة لجلسات الحوار الوطني ن (١٠٩).

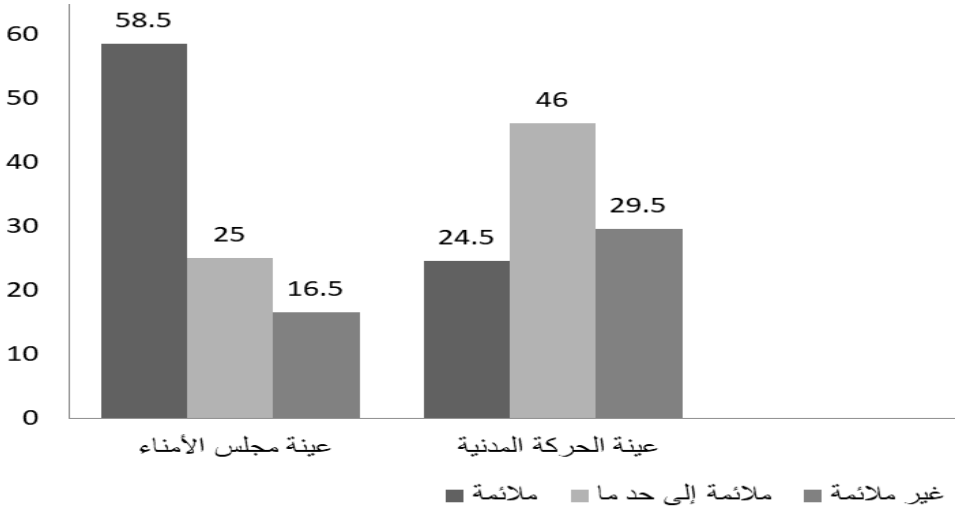

فيما أفادت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٤٦٪) بأن مواد اللائحة عادلة وملائمة لموضوعات ومسار الحوار الراهن، إلا أن هناك بعض المواد تحتاج إلى تعديل مثال ذلك: (المادة الخامسة من لائحة سير الجلسات والخاصة بمهام الأمانة الفنية للتنسيق والإمداد مع اللجان الفرعية للمجلس، حيث ينقصها إيضاح آليات التنسيق، ووسائل الدعم الفني، والسرعة في تلبية الطلبات المقدمة). بينما جاءت نسبة (٢٩٪) من عينة المعارضة غير راضية عن المركزية التي اتبعها المجلس في وضع بنود اللائحة العامة والفرعية والمتعلقة بسير جلسات الحوار وصياغة مخرجاته. إلا أن نسبة (٢٤٪) من عينة المعارضة قد عبروا عن موافقتهم على بنود ومواد اللائحة ووصفوها بأنها عادلة وملائمة لمسار الحوار الراهن، وذلك للأسباب الآتية: أن اللائحة تضم بين دفتيها بنودًا تتعلق بـ (التحديد الدقيق لمهام واختصاصات كلًا من مقرري المحاور والمقررين المساعدين للقيام بالتخطيط وصياغة محتويات الحوار، واقتراح جداول الأعمال، وحضور الجلسات، وتلقي تقارير اللجان الفرعية وفرزها وتصنيفها وتقييمها، كما أن مقرري اللجان الفرعية مسؤولين عن دراسة المقترحات الفنية والتشاور والتنسيق مع مقرري المحاور العامة والحضور والمتحدثين، وإعداد التقارير الدورية واعتمادها، في

حين يتولى المقررين المساعدين مهمة الإشراف على محاضر الجلسات والمتابعة والتنفيذ، بينما تتولى الأمانة الفنية مهمة التنسيق مع مقرري المحاور الثلاثة ومعاونتهم في توفير المستلزمات والبيانات، بالإضافة إلى ذلك؛ تتضمن اللائحة بعض الترتيبات الزمنية الملائمة لإجراء الجلسات من حيث مرحلة الإعداد لها وترتيب أولوياتها وإدارتها وصياغة مخرجاتها). وتتفق هذه النتيجة مع رؤية (هاري فاندن Harry Vanden) حول أهمية أن تُضفي قوانين وبنود لائحة الحوار اللامركزية والانفتاح، وتوفر الطابع الديمقراطي في الجلسات (Harry Vanden, et al, 2012, P53).

علاوة على ذلك؛ ترى بعض مفردات العينة ما يلي:

-ح(١٦): "أرى أن بنود هذه اللائحة تلتزم بالحياد والتجرد، في كل مراحلها ولجانها الفنية والتنسيقية والتنظيمية، كما أنها تمثل مقدمة لحراك سياسي وديمقراطي، هدفه فتح الآفاق أمام حياة سياسية واجتماعية رحبة ومستقرة، بالإضافة إلى أن هذه المواد المنظِمة للحوار الوطني ستُضيق الفجوة بين السلطة الحاكمة في مصر والأحزاب المعارضة، بشكل سريع وإيجابي".

-ح(٣٨): "مواد اللائحة الحوارية شاملة وكافية، هدفها الأول بناء الإنسان المصري، وما أتمنّاه في هذه المرحلة هو أن نتجاوز الإجراءات الشكلية وغير الواضحة عند تعديل بنود هذه اللائحة، والانتقال إلى الأجندة التنفيذية للحوار بشكل صادق وواقعي، وذلك لترسيخ مفهوم الدولة الوطنية، فعند صياغة مواد هذه اللائحة تلقينا أكثر من (١٤) ألف مقترح من كافة القوى والتيارات، كما أرى أن هذه اللائحة ينقصها مواد خاصة بتفعيل لجنة العفو الرئاسي وتسريع خطواتها وإجراءاتها".

-ح(٩٣): "الأكاديمية الوطنية تلقت آلاف الطلبات والمقترحات لصياغة هذه اللائحة، وأرسلت ما يزيد عن (٤٥٠) دعوة إلى رموز العمل الوطني في مصر من كافة التوجهات والانتماءات، كما

طرحت قوى المعارضة عشرات الأسماء لدعوتهم، وبالفعل نحن هنا الآن".

-ح(١٠٣): "نحن كممثلين لأحزاب المعارضة نعرض أفكارنا ومقترحاتنا بكل حرية ودون ضغوط، نشعر أن اللائحة جيدة، وبنودها نقطة في طريق الإصلاح والتقارب، وهدفها وضع بدائل جادة وصادقة للأزمات الراهنة، كما تقدمتُ بمقترح أن يتم توسيع الحوار ليشمل كافة المحافظات المصرية، وأن يكون مقر كل محافظة هو مقرًا لإجراء حوار جاد مع أبناء تلك المحافظة بمراكزها وقراها ومدنها، حتى يكون حوارًا شعبيًا لا نُخبويًا، لبناء وصياغة مستقبل الجمهورية الجديدة".

ب- أخلاقيات جلسات الحوار الوطني (قواعد السلوك في إدارة الحوار):

جدول رقم (٥) يوضح تقييم العينة لمدى الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك أثناء عقد جلسات الحوار بين كافة القوى الوطنية ن(١٠٩).

قواعد السلوك	مدى الالتزام بقواعد السلوك أثناء الجلسات								تنص المادة (١١) من اللائحة "أن يراعي الهيكل التنظيمي للحوار والمشاركين فيه مطابقة أعمال المجلس ولجانه لأحكام الدستور والقانون ومدونة السلوك الأخلاقية"
	عينة مجلس الأمناء ن(٤٨)				عينة الحركة المدنية ن(٦١)				
	يراعي		لا يراعي		يراعي		لا يراعي		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
مبادئ وقيم الحوار	٣٩	٨١,٥	٩	١٨,٥	٤٤	٧٢,٥	١٧	٢٧,٥	
حيادية وشفافية الحوار	٤١	٨٥,٥	٧	١٤,٥	٣٥	٥٧,٥	٢٦	٤٢,٥	
مرونة وانفتاح أعضاء الحوار	٣٥	٧٣	١٣	٢٧	٢٧	٤٤,٥	٣٤	٥٥,٥	
الالتزام والتواصل الفعّال	٤٤	٩١,٥	٤	٨,٥	٣٨	٦٢,٥	٢٣	٣٧,٥	
الاحترام والتعاون المتبادل	٤٦	٩٥,٥	٢	٤,٥	٥٠	٨١,٥	١١	١٨,٥	
حرية التعبير واحترام الرأي الآخر	٤٠	٨٣,٥	٨	١٦,٥	٤١	٦٧,٥	٢٠	٣٢,٥	
جدية الحوار والنقاش	٣٩	٨١,٥	٩	١٨,٥	٣٢	٥٢,٥	٢٩	٤٧,٥	
البعد عن مبادئ المناظرة	٣٦	٧٥	١٢	٢٥	٢٨	٤٥,٥	٣٣	٥٤,٥	

كشفت غالبية عينة مجلس الأمناء بنسبة (٨١٪) عن التزام جلسات الحوار بأخلاقيات وقواعد السلوك خصوصًا فيما يتعلق بمبادئ الحوار وقيمه، من حيث الاستماع للطلبات

والإنصات الجيد للعملية الحوارية، وباعتبارها جلسة تقاربية وليست جلسة للتفاوض أو المنافسة، بينما عبرت نسبة (١٨٪) من عينة المجلس عن أن إدارة الجلسة ينقصها إعلاء قيمة التفاهم للقضايا المطروحة وليس إقناع طرف للأطراف الأخرى بوجهة نظره. بينما أفادت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٧٢٪) بأن الجلسات تلتزم بالأخلاقيات والقيم والمبادئ الحوارية من حيث توزيع الأدوار، وعرض المقترحات وتوزيع الوقت على المتحدثين بشكل متساوٍ، بينما أشارت نسبة (٢٧٪) من عينة المعارضة إلى ضرورة مراعاة المصلحة الوطنية في إدارة الحوار وعدم استحضار الانتماءات والتوجهات أثناء طرح المناقشات، أو الأفكار المسبقة عند اتخاذ قرار بشأن بعض القضايا الخلافية. فيما عبرت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٥٪) عن التزام جلسات الحوار بالحيادية والشفافية وعدم الانحياز لأي طرف على حساب الأطراف الأخرى، فالجميع يتم التعامل معهم بشكل متساوٍ وبمسافة واحدة، بينما ترى نسبة (١٤٪) من عينة المجلس أن هناك غموضًا في توضيح بعض الأهداف التي يسعى الحوار لتحقيقها، والطريقة التي يدار بها الحوار ويُتخذ بها القرار النهائي حيال بعض القضايا، فيما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٧٪) إلى أن جلسات الحوار تراعي مبدأ الشفافية والحياد خصوصًا فيما يتعلق بعرض القضايا والقرارات الجمعية بشكل علني وأمام الجميع، بينما انتقدت نسبة (٤٢٪) من عينة المعارضة مقاطعة بعض المقررين للمتحدثين عند طرح بعض القضايا، ووصفها بأنها قضايا لا تخص الحوار وأهدافه المنشودة. ومع ذلك أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٧٣٪) بمرونة وانفتاح أعضاء الحوار على آراء المشاركين في الجلسات وتقبلها، دون نقد أو تهديد، بينما عبرت نسبة (٢٧٪) من عينة المجلس عن وجود صعوبة في إدراج محاور جديدة للنقاش لأسباب تنظيمية، أضف إلى ذلك أن غالبية عينة المعارضة وبنسبة (٥٥٪) وجدت صعوبة عند بعض المقررين في طرح عدد من القضايا الخلافية، بينما رحبت نسبة (٤٤٪) من عينة المعارضة بتقبل مديري الجلسات النوعية لآرائهم ومساعدتهم في إيجاد حلول لبعض العراقيل الفنية التي قد تعرضوا لها. بينما أشادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩١٪) بالتزام جلسات الحوار بالمواعيد المقررة، وبكتابة التقارير الدورية عن عمل اللجان الفرعية

والفنية، والتواصل الفعّال مع المقررين والمقررين المساعدين خصوصًا مع الأمانة الفنية التي تسعى جاهدة لتلافي أية عراقيل ومشكلات قد تواجه الحضور، كما تَلاحظ أن الجلسة يتم الإعداد لها بشكل جيد، ويُستقبل الحاضرين بحفاوة، وهناك تيسيرات كبيرة في غالبية الإجراءات العملية للجلسات، بينما تفيد نسبة (٨٪) من عينة المجلس باحتياج بعض قواعد سير الجلسات إلى تطوير وتعديل، فيما ذكرت غالبية مفردات المعارضة بنسبة (٦٢٪) بأنهم يتواصلون بشكل جيد مع المنسق العام للحوار والأمانة الفنية والمقررين المساعدين للجان الفرعية والفنية، بينما اعترضت نسبة (٣٧٪) من عينة المعارضة على طول الفترات الزمنية للجلسات وصعوبة التواصل مع بعض المنظِمين لانشغالهم في محاور كثيرة. وفي هذا الصدد؛ يشير (إبراهيم فريحات) في دراسته إلى احتياج جلسات الحوار الوطني لمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية، حتى تنجح عملياته في الوصول إلى الأهداف المرجوة، إذ تتشكل أبرز هذه المبادئ في "الشراكة المتكافئة بين جميع الأطراف، والتمثيل العادل لكافة القوى والتيارات السياسية والمجتمعية". (Ibrahim Fraihat, 2016, P101).

شكل رقم (٣) يوضح تقدير العينة لمدى التزام الجلسات بقيم وأخلاقيات الحوار الهادف ن (١٠٩).

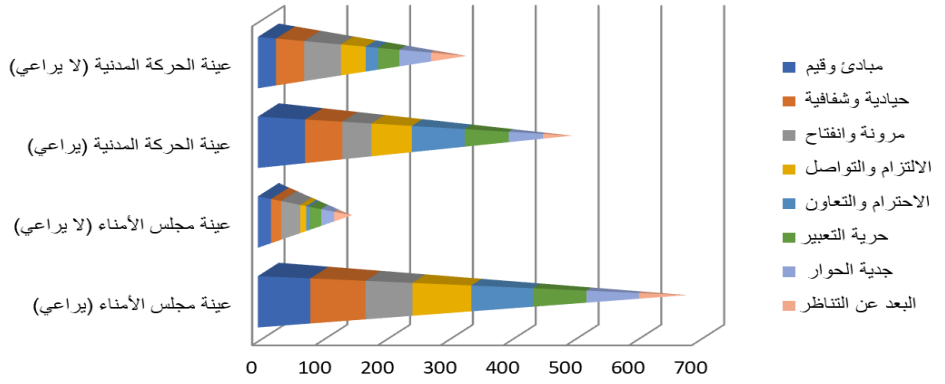

أضف إلى ذلك؛ أن غالبية عينة المجلس أقرت بنسبة (٩٥٪) بتوافر روح الاحترام والتعاون المتبادل بين أعضاء المجلس والحضور من كافة القوى، والهدوء كصفة يلتزم بها مقرري الجلسات عند مواجهتهم لمواقف صعبة أثناء المناقشات، فضلًا عن سعيهم المستمر لخلق بيئة تفاعلية إيجابية أثناء المناقشات، بينما عبرت نسبة (٤٪) من أعضاء المجلس عن امتعاضهم من لغة الأوامر لدى بعض المتحدثين، فيما أيدت غالبية عينة الحركة المدنية بنسبة (٨١٪) الروح الإيجابية في إدارة جلسات الحوار خصوصًا فيما يتعلق بإعطاء المشاركين الفرصة الكافية لطرح وجهات نظرهم بحيادية ودون ضغوط، بينما انتقدت نسبة (١٨٪) من عينة المعارضة المقاطعات المستمرة لهم من بعض الحاضرين. علاوة على ذلك؛ كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٣٪) عن تمتع فعاليات الجلسات بحرية التعبير، وتقبل الرأي المخالف ووجهات النظر المتباينة، والتعاون الإيجابي بين الأطراف، والمسؤولية والجدية في مناقشة القضايا الكبرى والمصيرية، بينما أفادت نسبة (١٦٪) من عينة المجلس بأهمية الحفاظ على المسافات الآمنة بين الجميع وتعزيز الحق الكامل في التعبير عن الرأي وعدم الحجر على بعض الأصوات المخالفة، كما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٦٧٪) إلى أن جلسات الحوار تلتزم بحرية التعبير والتعاون وتقبل الآراء المخالفة، بينما أوضحت نسبة (٣٢٪) من المعارضة بضرورة تجنب الهيمنة في فرض بعض القضايا أو حجب البعض الآخر. بالإضافة إلى ذلك؛ أفصحت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨١٪) عن جدية الحوار والنقاش، وإعلائه لقيمة الآراء المطروحة وتقبله لمساهمات المدعوين، لكن نسبة (١٨٪) من عينة المجلس أشارت إلى أهمية البُعد عن الحساسية إيزاء الرأي المخالف، فيما أشارت نسبة (٥٢٪) من عينة المعارضة إلى أن الحوار الراهن صادق في إيجاد مساحات مشتركة، ومؤمن بأهمية التوافق على مجموعة من الأهداف الإيجابية، وذلك لتحديد مواطن الاختلاف وإيجاد حلول لها، بينما نبهت نسبة (٤٧٪) من عينة المعارضة إلى وجود خلل في تفهم البعض لحقيقة أن مخرجات هذا الحوار هي مسؤولية الجميع وليست قاصرة على جهة واحدة. أخيرًا؛ كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٧٢٪) عن تجنب جلسات الحوار لمبادئ المناظرة فأعضاؤها يعون جيدًا أنهم في حوار ونقاش

لقضايا وأزمات يعاني منها المجتمع المصري، وليسوا في حوار لإثبات الرأي الشخصي أو هزيمة الآراء الأخرى، فيما عبرت نسبة (٢٥٪) من عينة المجلس عن انزعاجها من تصرفات بعض الحضور خاصة فيما يتعلق بتمسك البعض بوجهة نظره وإثبات أنها الصحيحة والآراء الأخرى خاطئة، بينما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٤٪) عن رفضها لأسلوب بعض الحاضرين في تركيزهم على نقاط الاختلاف والبحث عن عيوب قوى المعارضة، إلا أن نسبة (٤٥٪) من عينة المعارضة أفادت بأن هذا الحوار يتبنى أهدافًا صادقة للوصول إلى حلول عاجلة لمشكلات وأزمات المجتمع المصري، وأن فعاليات جلساته تعكس أنه ليس حوارًا شكليًا كما تدعي بعض القوى المعادية لمصر.

ج- المُنضَمون للحوار (آلية اختيار المشاركين/ جدول الأعمال/ نسب المشاركين):

جدول رقم (٦) يوضح تقييم العينة لطريقة تنظيم الحوار من حيث (المشاركين، جدول الأعمال، ونسب التمثيل) ن (١٠٩).

المشاركون في الحوار	الالتزام بالتنسيق مع مختلف التيارات والفئات للمشاركة في الحوار							
	عينة مجلس الأمناء ن(٤٨)				عينة الحركة المدنية ن(٦١)			
	ملائمة		غير ملائمة		ملائمة		غير ملائمة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طريقة اختيار المشاركين	٣٨	٧٩,٥	١٠	٢٠,٥	٨	١٣,٥	٥٣	٨٦,٥
توافر عدد كافي من المشاركين	٤٣	٨٩,٥	٥	١٠,٥	٣١	٥٠,٥	٣٠	٤٩,٥
تمثيل كافة القوى السياسية	٤٠	٨٣,٥	٨	١٦,٥	٢٢	٣٦	٣٩	٦٤
انضمام خبراء وشخصيات عامة	٤٥	٩٣,٥	٣	٦,٥	٤٢	٦٨,٥	١٩	٣١,٥
مشاركتهم في وضع جدول الأعمال	٤٦	٩٥,٥	٢	٤,٥	٢٩	٦٠,٥	٣٢	٣٩,٥

رسم بـ(٦): "من مهام المنسق العام للحوار الوطني البدء في التشاور مع القوى السياسية والنقابية وكافة الأطراف المشاركة في الحوار"

أثنت غالبية عينة المجلس بنسبة (٧٩٪) على الطريقة الديموقراطية والحيادية التي تم بها اختيار المشاركين والمدعوين إلى الحوار الوطني الراهن، عبر عدد من الإجراءات أهمها: استقبال طلبات

المشاركة عبر الموقع الإلكتروني التابع لرئاسة الجمهورية، من ثم يقوم أعضاء مجلس الأمناء بفرز وتقييم تلك الطلبات وتحديد أجودها، وتقديم الدعوة وطلبات الانضمام لمن يتم التوافق عليهم، ونتيجةً لهذا الإجراء العادل في اختيار المشاركين انضم إلى فعاليات الحوار شخصيات لامعة في غالبية المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن كافة الانتماءات والتوجهات، بينما انتقدت نسبة (٢٠٪) من عينة المجلس هذه الطريقة بسبب مركزيتها في يد بعض من أعضاء المجلس، وانفرادهم بمسؤولية اختيار المشاركين، فيما رحبت نسبة (١٣٪) من عينة المعارضة بالطريقة التي تم بها اختيار المشاركين، وإضافتها لأسماء ورموز محسوبة على المعارضة مثل (أحمد الشرقاوي، والحقوقي نجاد البرعي)، بينما انتقدت نسبة (٨٦٪) من عينة المعارضة الطريقة المركزية في اختيار اسم المنسق والأمين العام للحوار دون تنسيق أو تشاور مع أحزاب المعارضة. وفي المقابل أشادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٩٪) بتوافر عدد كافٍ من المشاركين في فعاليات الحوار، إذ وصل عدد المشاركين والمدعوين والحضور إلى أكثر من (٤٨٠) مُشاركًا من كافة القوى والتيارات المعترِفة بدستور (٢٠١٤) كدستور عام للبلاد، بينما عبرت نسبة (١٠٪) من عينة المجلس عن رغبتها في ضم بعض الفاعلين السياسيين الموجودين في الداخل والخارج، وبالإضافة إلى ذلك؛ رحّبت غالبية قوى المعارضة بنسبة (٥٠٪) بالتنوع في خلفيات المشاركين وأيديولوجياتهم الحزبية، بينما اشترطت نسبة (٤٩٪) من عينة المعارضة بضرورة احترام معايير حقوق الإنسان عند دعوة أو استبعاد بعض المشاركين، واتخاذ عدد من الخطوات المهمة لتسهيل المشاركة في فعاليات الحوار مثال ذلك (إنهاء حالة حظر السفر لبعض الشخصيات الوطنية والتي لم تتلوث يدها بالدماء، وقف عمليات الاعتقال السياسي، ومراجعة بعض قوانين إبداء الرأي). بينما أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٣٪) بأن كافة القوى السياسية مُمثَلة في الحوار، فالجميع مرحب بهم عدا فصيل واحد، بينما رأت نسبة (١٦٪) من عينة المجلس بأن هناك قوى مدنية لم تتمكن من المشاركة لأسباب تنظيمية، علاوة على ذلك؛ أشارت نسبة (٣٦٪) من قوى المعارضة بأن الحوار شمل الجميع، وأن جميع قوى المعارضة رحبت بالحوار مع النظام الحاكم، من أجل مستقبل أفضل

للبلاد، فيما نبهت نسبة (٦٤٪) من عينة المعارضة إلى أهمية أن تكون القوى الممثلة للنظام والقوى الممثلة للمعارضة متساوية ومتوازنة، سواء في حضور الجلسات أو في ترأس اللجان الفنية أو النوعية للحوار، حيث جاءت نسبة قوى المعارضة (١٠/٢) بالمقارنة مع نسبة القوى الممثلة للسلطة. بالإضافة إلى ذلك أشارت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٣٪) إلى انضمام عدد من الخبراء الوطنيين والشخصيات العامة للجلسات الحوارية وفي كافة المجالات والقطاعات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، بينما نبهت نسبة (٦٪) من عينة المجلس إلى احتياج الجلسات النوعية لمزيدٍ من الأكاديميين والمتخصصين والخبراء من أجل معالجة بعض الملفات والموضوعات الملحة، فيما رحبت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٦٨٪) بالتنوع في شخصيات وخبرات المشاركين، كما نبهت نسبة (٣١٪) من عينة المعارضة إلى أن الحوار الراهن في حاجة إلى ضم بعض الشخصيات التي كانت مسجونة في قضايا رأي. بينما أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٥٪) بأن جميع القوى قد شاركت في وضع جدول أعمال الحوار عبر التنسيق والتعاون المشترك، فضلًا عن ترحيب غالبية عينة المعارضة بنسبة (٦٠٪) بهذه الخطوة والتي عكست –في رأيهم– جدية الحوار ومساره. فيما تتفق هذه النتيجة مع رؤية (موسى عليا Moosa Elayah) حول أن الحوار الوطني الناجح يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت ومزيدٍ من الاستراتيجيات والضمانات، حتى يتمكن الجميع من المشاركة في ضوء القواعد الأساسية المنظِمة للحوار. (Moosa Elayah, 2022, P102).

شكل رقم (٤) يوضح تقدير العينة لمدى الالتزام بتوافر الفرص أمام جميع القوى الوطنية للمشاركة في الحوار ن (١٠٩).

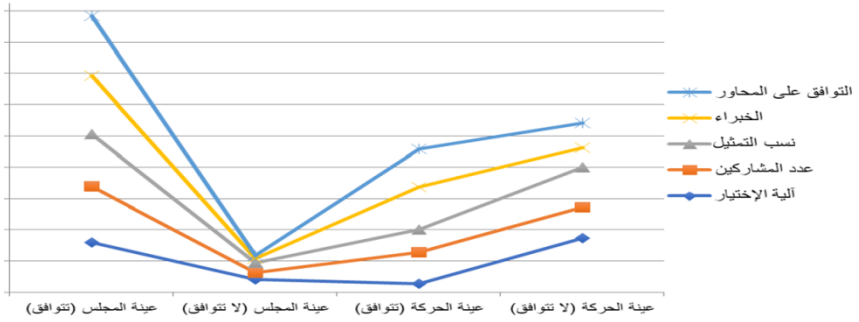

-ح(١١): "أتحنا الفرصة أمام الجميع للمشاركة في فعاليات الحوار، عدا جماعة الإخوان المسلمين ومن تلوثت أيديهم بدماء جنودنا، كما تم توزيع المشاركين بعدالة لإدارة المحاور الثلاثة، ووضعنا معًا وبشكل تعاوني جدول الأعمال وخطة العمل".

-ح(٥٣): "يحتاج الحوار الآن إلى دعوة مزيدٍ من الشباب، الممثلين لكافة الأحزاب والقوى السياسية في مصر، لأننا نبني الآن مستقبلهم في جمهورية جديدة".

-ح(٨٨): "علينا مراعاة التنوع في العناصر المشارِكة، وتقريب المسافات بينهم، والتوافق على جدول الأعمال ومخرجاته".

د- المُستبعَدون من فعاليات الحوار (الأسباب والمآلات):

جدول رقم (٧) يوضح رأي العينة في ضرورة استبعاد بعض القوى والحركات والفئات من فعاليات الحوار ن (١٠٩).

المُستبعَدون المُحتملون من الحوار	مدى وجوب استبعاد بعض التيارات والفئات من الحوار الوطني								ح(٢): "يستبعد من الحوار السياسي كل من شارك أو هدد أو حرّض على دماء المصريين، وكل من خرب أو مارس العنف أو رفض دستور ٢٠١٤"
	عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)				عينة الحركة المدنية ن (٦١)				
	يُستبعَد		لا يُستبعَد		يُستبعَد		لا يُستبعَد		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
جماعة الإخوان المسلمين	٤٨	١٠٠	٠	٠	٥٩	٩٦,٥	٢	٣,٥	
بعض أعضاء (حركة ٦ أبريل/ جبهة الإنقاذ/ حركة كفاية)	٢٩	٦٠,٥	١٩	٣٩,٥	١٢	١٩,٥	٤٩	٨٠,٥	
المعتقلون في قضايا سياسية/ أصحاب العفو الرئاسي	١٩	٣٩,٥	٢٩	٦٠,٥	٢٢	٣٦	٣٩	٦٤	
الجنائيون/ الجهاديون/ الإرهابيون/ ممارسي العنف	٤٨	١٠٠	٠	٠	٦١	١٠٠	٠	٠	
بعض رموز حقبة مبارك	١٤	٢٩,٥	٣٤	٧٠,٥	٣٣	٥٤	٢٨	٤٦	
المعارضين بالخارج/ الرافضين لدستور ٢٠١٤	٤٤	٩١,٥	٤	٨,٥	٥٠	٨١,٥	١١	١٨,٥	

رحبت عينة المجلس بالإجماع بنسبة (١٠٠٪) باستبعاد جماعة الإخوان المسلمين من فعاليات الحوار الوطني وباستثنائهم من مجرياته، بسبب خروجهم عن مسار الجماعة الوطنية، وممارستهم لأفعال تحرض على دماء الجيش والشرطة، ولمشاركتهم في تهديد السلم والأمن المجتمعي، فيما أشاد

غالبية عينة المعارضة بنسبة (٩٦٪) بهذه الخطوة لأنها استبعدت فصيل تلطخت يداه بدماء المصريين، كذلك مارسوا التهديد والإرهاب والتحريض ضد دولة (٢٠١٣)، وجعلوا العنف سبيلًا لبلوغ غاياتهم. كما أشارت غالبية عينة المجلس بنسبة (٦٠٪) إلى ضرورة استبعاده بعض أعضاء (حركة ٦ أبريل، وجبهة الإنقاذ، وحركة كفاية) من الذين لا يعترفون بدستور (٢٠١٤) ويتخذون التظاهرات العنيفة مسارًا سياسيًا ضد الدولة، بينما أفادت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٨٠٪) بضرورة عدم استبعاد هذه القوى لأنها كانت شريك أساسي مع الدولة في إزاحة حكم الإخوان عام ٢٠١٣، وبأنها قوى مدنية تسعى وتؤمن ببناء الدولة الحديثة. علاوة على ذلك؛ حذّرت عينة المجلس بنسبة (٦٠٪) من استبعاد أصحاب العفو الرئاسي والمعتقلون في قضايا سياسية من فعاليات الحوار الراهن، ذلك لأنهم لا ينكرون شرعية ٢٠١٣ ولا النظام الحاكم، وإنما لديهم إشكاليات مع النظام في بعض الملفات السياسية مثل: حرية الرأي وحرية التظاهر، فدمجهم في الحوار مهم وواجب وطني، أضف إلى ذلك؛ دعت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٦٤٪) بضرورة مشاركتهم في فعاليات الحوار، ذلك لعدم ارتكابهم جرائم ضد الوطن، ولا يوجد مانع قانوني يُقصيهم من المشاركة. وعلى النقيض من ذلك نفت عينتي (المجلس، والمعارضة) وبالإجماع بنسبة (١٠٠٪) مشاركة أيًا من (الجنائيين أو الجهاديين أو الإرهابين أو ممارسي العنف) في الحوار الراهن، فهم غير مرحب بهم، وليس لهم مكان وسط الجماعة الوطنية، فالحوار الوطني لم يستبعد الإخوان فقط ولكن استبعد كل من خلط الدين بالسياسة وكل من حرّض ضد استقرار المجتمع وأمنه. بينما أشارت عينة المجلس بنسبة (٢٩٪) بضرورة استبعاد بعض رموز حقبة مبارك الذين تورطوا في جرائم فساد، بينما نفت غالبية هذه العينة بنسبة (٧٠٪) استبعاد من لم يتلوث شرفه بفساد أو بقضايا سرقة لأموال المصريين، أو لمجرد أنهم كانوا مسؤولين أيام مبارك، حيث يعد استبعادهم أمرًا غير ديموقراطيًا، ولأن هناك العديد منهم الآن يشاركون في الحوار وبشكل إيجابي وبنّاء، فأغلبهم أصحاب خبرات كبيرة، بينما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٤٪) بضرورة استبعاد رجال مبارك من الحوار والتحفظ على أموال الفاسدين منهم، لأن ثورة يناير قامت بسبب

فشلهم في إدارة البلاد، والحوار الآن بصدد بناء جمهورية جديدة لا مكان فيها للإرهابيين أو الفاسدين، فيما رأت نسبة (٤٦٪) من عينة المعارضة بأن الحوار يجب أن يكون للجميع بما فيهم رجال حقبة مبارك، فالحوار ليس حكرًا على فصيل دون غيره أو قوى دون غيرها. أما بالنسبة لمشاركة (المعارضين بالخارج، أو الرافضين لدستور ٢٠١٤) فهم مستبعدين تمامًا من الحوار وذلك من منظور كلا العينتين وبأغلبية الأصوات بنسبة (٨٦٪)، وذلك لأنهم حرضوا على الدولة من الخارج، واستعدوا نظامها وقيمها المجتمعية، كما أنهم مُصنفون عند الشعب المصري بأنهم (إرهابيون) وجماعات ليس لها هدف إلا التشكيك في مستقبل البلاد، وضرب استقرارها، كما أنهم لا يقلون خطورة عن الجماعات التي تلوثت أيدهم بدماء شرفاء الوطن.

شكل رقم (٥) يوضح تقدير العينة لمآلات استبعاد بعض التيارات والحركات من الحوار الشامل ن (١٠٩).

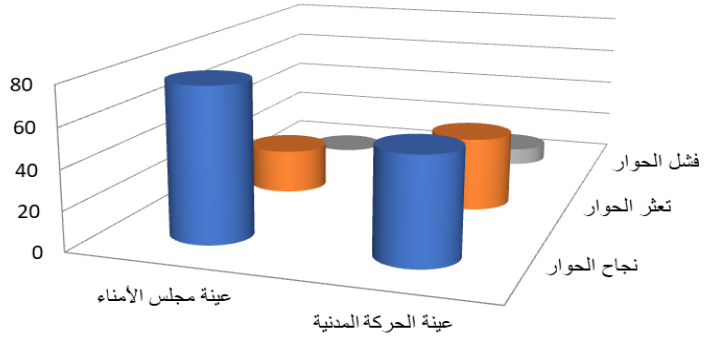

	عينة مجلس الأمناء	عينة الحركة المدنية
نجاح الحوار	77.5	53.5
تعثر الحوار	22.5	37.5
فشل الحوار	0	9

وبالإضافة إلى ذلك؛ فغالبية عينة المجلس وبنسبة (٧٧٪) أفادت بأن الحوار سينجح سواء تم استبعاد تلك القوى سالفة الذكر أو سُمح لها بالمشاركة –كما يتضح من الشكل السابق– إذ أن استبعادهم من فاعليات الحوار لن يكون له تأثيرًا سلبيًا على مساره، بينما أشارت نسبة (٢٢٪)

من عينة المجلس بأن استبعاد تلك القوى –التي لم ترتكب جرائم في حق الوطن– هو قرار غير حكيم وسيكون له آثار واضحة في تعثر الحوار وفي مرونة تنفيذ مخرجاته، بالإضافة إلى ذلك؛ بينت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٣٪) بأن الحوار الراهن سينجح في تحقيق أهدافه بغض النظر عن قائمة المستبعَدين منه، شريطة ألا تحتكر أية جهة الحوار لتحقيق مكاسب شخصية، وأن تكون النية خالصة لوجه الله والوطن، ولمعالجة أزمات المجتمع، بينما تنبأت نسبة (٣٧٪) من عينة المعارضة بتعثر الحوار في ظل تزايد أعداد المستبعدين من فعالياته، مع ارتفاع حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي يعيشها المجتمع المصري، في حين أن هذا التعثر سيكون تعثرًا مؤقتًا. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة (سيلفي نامواسي Sylvie Namwase) والتي يشير في أحد نتائجها؛ إلى أن استبعاد قوى المعارضة التي تتمتع باصطفاف شعبي من فعاليات الحوار الوطني؛ سيقود بالحوار إلى الفشل في الوصول إلى أهدافه. (Sylvie Namwase, 2018, P506).

المحور الثاني: الجمهورية الجديدة ومبادرة الحوار (الأسباب، الأهمية، والمساحات المشتركة):

يقترب هذا المحور من الإجابة على التساؤلين التاليين: ما أسباب إطلاق الرئاسة المصرية لهذه المبادرة الآن؟ وما مدى أهميتها لدى المعارضة؟ وعند طرح هذا التساؤل على مفردات العينة أظهرت استجاباتهم دفاعًا كبيرًا عن أهمية الحوار الوطني الراهن ونجاعته في صياغة فضاءٍ سياسيٍ مفتوح، وتعزيزه لمشاركة المعارضة المصرية في العمليات السياسية بشكل أوسع، مع تمكينهم بجانب الحكومة للمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية، والتي تخص الشأن العام، فالحوار الراهن –في رأيهم– هو بمثابة دعوة لتغيير الواقع المصري عبر إصلاح سياسي جاد وهادف، وهو فرصة مهمة تعبر فيها السلطة الراهنة عن استجابتها لكل الدعوات والمطالبات من أجل المشاركة في صياغة الجمهورية الجديدة ومستقبلها.

جدول رقم (٨) يوضح تقييم عينة مجلس الأمناء لأهمية الحوار السياسي في بناء الجمهورية الجديدة ن (٤٨).

ع	"أهمية الحوار الشامل في ترسيخ قواعد الجمهورية الجديدة"						ح(١٢): "الحوار الوطني عملية سياسية مهمة نحو بناء الجمهورية الجديدة، وترسيخ حالة الاستقرار الاجتماعي"
	مهم		مهم إلى حد ما		غير مهم		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٤٦	٩٥,٥	٢	٤,٥	٠	٠	

وكما يتضح من الجدول السابق؛ أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٥٪) إلى أهمية الحوار الراهن في بناء القواعد السياسية والديموقراطية الفاعلة لمستقبل الجمهورية الجديدة، وذلك لعدد من الأسباب التي أوجدها الحوار بين السلطة والمعارضة، والتي منها على سبيل المثال: انفتاح النظام الحاكم على المعارضة، فضلًا عن تقدير حقوق الإنسان في مصر والمكفولة دستوريًا، وتأمين المدافعين عنها، بالإضافة إلى تحسين الحوار للإطار القانوني لكافة المؤسسات غير الحكومية، فضلًا عن صياغة ضمانات جديدة من أجل وقف الملاحقات القضائية ضد بعض رموز المعارضة، مع كتابة قرارات عادلة تخص إنهاء عمليات الاحتجاز في المطارات المصرية، ووجود تسهيلات كبيرة عند إصدار جوازات السفر الخاصة بالمعارضين داخل وخارج البلاد، من أجل تخفيف قيود السفر، وتسهيل إصدار تأشيرات الدخول والخروج للمشاركين في بعض المنظمات المدنية والتي تدعم حرية الرأي والتعبير من المصريين والأجانب، فالحوار الراهن هو السبيل الديموقراطي للتحدث مع النظام الحاكم بشكل آمن، وهو مفتاح سلمي للإفراج عن بعض السجناء السياسيين، وإجراء إصلاحات سياسية شاملة في مصر، علاوة على ذلك؛ ترى بعض مفردات عينة المجلس ما يلي:

-ح(٤٤): "أن السيسي دعا إلى هذا الحوار بهدف ترتيب البيت الوطني من الداخل، وأنا أنصح قوى المعارضة بالتقاط هذه الفرصة المهمة، التي ستمهد الطريق لعمليات سياسية أكثر شمولًا واستدامة".

ح(٢٣): "الحوار الراهن سيقي مصر في المستقبل من مظاهر الاحتجاج السياسي والعصيان المسلح، وسيرسخ مبدأ السلام الشامل، وسينتصر للحُرية، عبر إرادة سياسية مُنفتحة على الجميع".

أ- دوافع إطلاق مبادرة الحوار الوطني (المحلية، الإقليمية، والدولية):

جدول رقم (٩) يوضح رأي العينة في أسباب إطلاق مبادرة الحوار الوطني الشامل في مصر ن (١٠٩).

ع	الدعوة للحوار: بهدف بناء الثقة أم لدوافع وقتية						ح(٢٤): "للحوار المصري عدد من الأسباب والدوافع التي تقف خلف الإعلان عنه، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي"
	دوافع محلية		دوافع إقليمية		دوافع دولية		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٣٢	٦٦,٥	٧	١٤,٥	٩	١٩	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	٨	١٣	١٩	٣١.٥	٣٤	٥٥,٥	
المجموع ن (١٠٩)	٤٠	٣٦.٥	٢٦	٢٣,٥	٤٣	٤٠	

كشفت عينة الدراسة بنسبة (٣٦٪) عن وجود دوافع محلية وراء إطلاق الرئاسة المصرية لمبادرة الحوار مع المعارضة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: أنها محاولة لإيجاد حلول مشتركة لما تتعرض له مصر من ضغوط في القطاع الاقتصادي الداخلي، كذلك نية النظام فتح آفاق جديدة مع الأحزاب السياسية، وصياغة مرحلة جديدة تتأسس على المساحات السياسية المشتركة، فضلًا عن تحقيق التشاركية في إدارة بعض الملفات السياسية والاجتماعية الشائكة، والبحث عن حالة الإجماع والتوافق عند معالجة مشكلات وأولويات العمل الوطني المصري وبشكل جمعي، مع تحقيق الأمن الاجتماعي للحفاظ على الدولة وتجنيبها مشكلات عدم الاستقرار، بالإضافة إلى ذلك سعي الدولة المصرية نحو مشاركة الرأي العام في القضايا المصيرية والتي تمس الأمن القومي. بينما أشارت نسبة (٢٣٪) من عينة الدراسة إلى أن الدعوة الراهنة لإقامة الحوار جاءت نتيجًة لعدد من الدوافع الإقليمية، والتي منها على سبيل المثال: طمأنة الدول العربية بمسار مصر السياسي

والاقتصادي، فضلًا عن السعي نحو زيادة الاستثمارات العربية والخليجية في مصر، كذلك لتحقيق بعض شروط صندوق النقد الدولي المطالِبة بتحقيق التوافق المجتمعي حيال بعض القضايا الاقتصادية والاستثمارية، بالإضافة إلى تهيئة الأجواء الداخلية في مصر وتأمينها قبل استقبال قمة المناخ المزمع إقامتها في مدينة شرم الشيخ، والتي سبقتها بعض الإجراءات والمبادرات القومية مثل (إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان). فيما أوضحت نسبة (٤٠٪) من عينة الدراسة بأن الحوار السياسي الراهن له دوافع وأسباب دولية عجّلت بالدعوة إليه، ومن هذه الأسباب على سبيل المثال: طمأنة المنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان وحرية التعبير بمسار الملف الإنساني والحقوقي في مصر، فضلًا عن إظهار حالة التوافق السياسي بين النظام والمعارضة أمام بعض الدول الكبرى مثل (أمريكا، فرنسا، بريطانيا، وألمانيا)، وذلك من أجل تخفيف الضغط الخارجي على الإدارة المصرية في هذا الشأن. وتتفق هذه النتيجة مع رؤية (مارتن واليش Martin Wahlisch) والتي يفيد فيها بأن للحوارات الوطنية أسباب ودوافع قد تكون محلية أو دولية، وذلك من أجل أن تتمكن الدول من فرض عمليات السلام والاستقرار على المستوى الداخلي، وتحقيق التواصل والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي. (Rami Khouri, Martin Wahlisch, 2016, P 150).

شكل رقم (٦) يوضح تقدير العينة لحقيقة وجوهر الحوار والدوافع الكامنة للإعلان عنه في هذا التوقيت ن (١٠٩).

بالإضافة إلى ذلك؛ أشارت غالبية العينة بنسبة (٧٢٪) إلى أن الحوار الراهن جاد في تحقيق أهدافه المنشودة، وسيستمر بصفة دائمة كجزء أساسي من العمليات السياسية التي تنشدها الجمهورية الجديدة، بينما ترى نسبة (٢١٪) من العينة بأن الحوار الراهن سيكون لفترة مؤقتة، وذلك من أجل تحقيق بعض المصالح الداخلية والخارجية للسلطة الحاكمة، فيما أفادت (٧٪) من العينة بأن الحوار الراهن هو إجراء شكلي، ويستهدف فقط تحسين صورة النظام في الخارج وأمام بعض المنظمات الحقوقية المحلية والدولية. علاوة على ذلك؛ ترى بعض مفردات العينة، ما يلي:

-ح(٢٥): "أن الحوار الراهن جاء ليبني جسور الثقة المفقودة بين النظام والمعارضة، وشَكّل حلًا جمعيًا لأزمات مصر".

-ح(٣١): "الحوار السياسي تعرض للانتقاد والتشكيك في دوافعه، والدعوة إليه جاءت لتحقيق التوافق الداخلي".

-ح(٥٥): "هذا الحوار ليس نُخبويًا، والهدف الأساسي منه هو تطوير المجال العام وتحقيق المشاركة المجتمعية في كافة ملفاته".

-ح(٩١): "أعتقد أنها مناورة سياسية من أجل تخفيف حالة التأزم والانسداد السياسي التي تعيشها مصر الآن".

ب- أهمية الحوار بالنسبة للمعارضة (التوقيت، الشروط، القضايا والملفات المطروحة):

جدول رقم (١٠) يوضح تقييم عينة الحركة المدنية لأهمية الحوار السياسي فيما يتعلق بالتوقيت والشروط والقضايا الحوارية ن (٦١).

أهمية الحوار فيما يتعلق بـ	أهمية المبادرة الحوارية من منظور المعارضة						ج(١٠): "الحوار فرصة حقيقية لطرح ومناقشة القضايا الخلافية التي تشغل المجتمع وقواه المدنية والسياسية المعارضة"
	عينة الحركة المدنية ن (٦١)						
	مهم		مهم إلى حد ما		غير مهم		
	ك	%	ك	%	ك	%	
توقيت المبادرة	٢٠	٣٢,٥	٢٩	٤٧,٥	١٢	٢٠	
شروط المبادرة	٣٦	٥٩	٩	١٤,٥	١٦	٢٦,٥	
القضايا المطروحة للنقاش	٤٦	٧٥,٥	١٥	٢٤,٥	٠	٠	

أشارت عينة المعارضة بنسبة (٣٢٪) إلى أهمية توقيت إطلاق هذه المبادرة الحوارية مع النظام، في ظل ما تشهده مصر من أزمات وقضايا خلافية متعددة، وتحديات دولية وإقليمية جسيمة، تتطلب توافق وتكاتف كافة القوى المدنية والرسمية لمعالجتها، وصياغة مجموعة من الرؤى الفاعلة لحلها، فيما وصفت نسبة (٤٧٪) من عينة المعارضة توقيت هذا الحوار بالجيد، وبأنه مشروع وطني جامع، ولكن الأهم من إطلاقه هو استمراريته كنمط جديد للتعاون بين مؤسسات الدولة الحكومية والمدنية، بينما أفادت نسبة (٢٠٪) من عينة المعارضة بعدم أهمية عامل الوقت والزمن في إطلاق الحوارات التوافقية مع النظام في مصر، إلا إذا تبع ذلك تغييرات كبيرة وملموسة في السلوك المعادي ضد أصحاب الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان والحريات العامة. وعلى نحو آخر؛ كشفت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٩٪) بأن شروط المشاركة في المبادرة الحوارية مع الدولة كانت شروط جيدة، بل ووطنية، إذ تلخصت في أن الجميع مرحب بهم عدا من تلوثت أيديهم بالدماء، كما أننا نرى في هذا الحوار بأنه استعادة جادة لتحالف "٣٠ يونيو"، وذلك لبناء دولة مدنية، تستمد شرعيتها من دستور ٢٠١٤، بينما أشارت نسبة (٢٦٪) من عينة المعارضة إلى أن بعض الشروط المقررة للانضمام إلى هذا الحوار كانت خفية ولم تظهر على السطح، وقد تم على أساسها استبعاد عدد مهم من الرموز الوطنية. علاوة على ذلك؛ عبّرت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٧٥٪) عن أهمية القضايا المطروحة للنقاش في هذا الحوار، سواء كانت تلك التي تخص القضايا السياسية، أو الأزمات الاقتصادية، أو حتى المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية، أضف إلى ذلك بأن

نسبة (٢٤٪) من عينة المعارضة تؤمن بأهمية مناقشة هذه التحديات والأزمات بشكل توافقي، دون تمييز أو استثناء، وفي ضوء احترام كافة الآراء حتى المخالف منها. فيما تقترب هذه النتيجة من نتيجة (نظام احمد Nizam Ahmed) في دراسته، والتي يرى فيها أهمية أن تستجيب الحكومة لمطالب المعارضة قبل بدء الحوار المزمع عقده بينهم، ووقف أية حملات قمعية ضد مؤيديها، حتى تشعر هذه القوى بأهمية الحوار، وتبادر بالمشاركة فيه، وبالتالي نجاح مسار الحوار السياسي بينهم. (Nizam Ahmed, 2018, PP 90-93).

شكل رقم (٧) يوضح تقدير عينة المعارضة لأهمية الحوار تبعًا لتوجهاتها الفكرية ن (٦١).

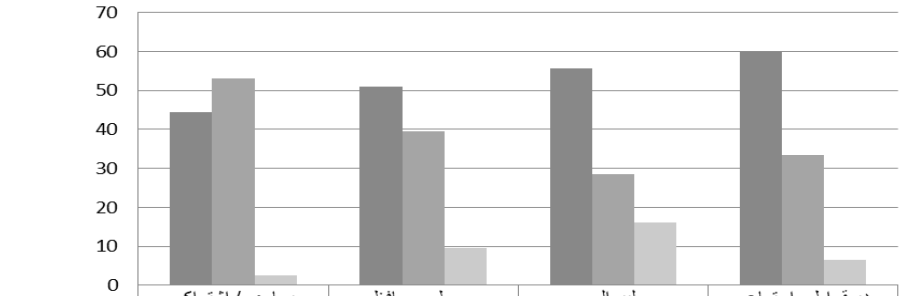

	يساري / إشتراكي	وسطي محافظ	ليبرالي	ديمقراطي اجتماعي
مهم	44.5	51	55.5	60
مهم إلى حد ما	53	39.5	28.5	33.5
غير مهم	2.5	9.5	16	6.5

وكما يتضح من الشكل السابق؛ أفادت غالبية العينة من قوى "اليسار الاشتراكي" بنسبة (٥٣٪) بأهمية الحوار السياسي القائم، ولكن –وفي ذات الوقت– تتوقف هذه الأهمية من عدمها في قدرة الدولة واستعدادها على التجاوب مع رؤاهم وتقبلها وإدراجها في خطة الحكومة لصياغة مستقبل الوطن. بينما ترى غالبية عينة المعارضة من قوى "الوسط المحافظ" بنسبة (٥١٪) بأن الحوار الراهن مهم للغاية، خصوصًا في هذا التوقيت، والذي تعاني فيه مصر جملة من الأزمات، لذا على كافة المشاركين في هذا الحوار العمل بجدية وتجنيب المصالح الشخصية أثناء مناقشة قضاياه

وعرض ملفاته. فيما أشارت غالبية عينة "الاتجاه الليبرالي" بنسبة (٥٥٪) إلى أهمية الحوار الراهن في إحداث نقلة نوعية للحياة الديموقراطية في مصر، وتدشينه لحقبة جديدة من العمل السياسي. وأخيرًا؛ أفادت غالبية عينة المعارضة من أصحاب الفكر "الديموقراطي الاجتماعي" بنسبة (٦٠٪) بأهمية الحوار السياسي القائم مع السلطات المصرية، كفرصة حقيقية لتنشيط الحياة الحزبية، وكسياق جديد لتقديم المقترحات السياسية دون خوف أو عزوف. بالإضافة إلى ذلك؛ ترى بعض مفردات عينة المعارضة ما يلي:

-ح(٧١): "إن الحوار مع الدولة المصرية جاء في وقته، من أجل تبادل الأفكار، وحل الأزمات التي يواجهها الوطن".

-ح(٨٣): "استقر الملف الأمني، وحان الوقت لدعوة الفرقاء السياسيين إلى حوار جاد يُناقِشُ قضاياهم الخلافية".

ج- تجليات الحوار الوطني وأهميته في (تأمين بعض القضايا القومية):

جدول رقم (١١) يُبين رأي العينة في أهمية مبادرة الحوار الوطني وتجلياتها على عدد من القضايا الوطنية ن (١٠٩).

مردود الحوار وأهميته في	"مدى انعكاس الحوار الشامل على بعض القضايا القومية"								ح(٧): "تم تصميم الحوار المصري لمواجهة بعض القضايا والأزمات الثقافية والسياسية والاجتماعية الشائكة، بهدف تحفيز المناقشات الفعالة حولها ومعالجتها"
	عينة مجلس الأمناء ن(٤٨)				عينة الحركة المدنية ن(٦١)				
	يدعم		لا يدعم		يدعم		لا يدعم		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تصحيح الأفكار المغلوطة	٤١	٨٥,٥	٧	١٤,٥	٣٣	٥٤,٥	٢٨	٤٥,٥	
الحرب على الإرهاب	٣٩	٨١,٥	٩	١٨,٥	٣٥	٥٧,٥	٢٦	٤٢,٥	
الديمقراطية التشاركية	٤٥	٩٣,٥	٣	٦,٥	٢٥	٤٠,٥	٣٦	٥٩,٥	
القضية المناخية	٣٣	٦٨,٥	١٥	٣١,٥	١٨	٢٩,٥	٤٣	٧٠,٥	

أوضحت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٥٪) بأن الحوار الراهن سيساهم بشكل فعّال في تصحيح المفاهيم السياسية المغلوطة والأفكار الدينية المتطرفة، عبر التزام بعض اللجان المنبثقة من الحوار –وعلى رأسها اللجنة الثقافية– بصياغة مخرجات تنفيذية تقوم على العلم والقيم والثقافة، فيما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٤٪) إلى أن الحوار السياسي الراهن سيساعد الفرقاء في التقريب من رؤاهم الفكرية، وتصحيح بعض الأفكار المغلوطة التي تتبناها بعض القوى، من أجل تمهيد الطريق أمام الجمهورية الجديدة لتتأسس على أفكار صحيحة ومفاهيم تبني ولا تهدم. بالإضافة إلى ذلك أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨١٪) بأن الحوار القائم سيشكل ركيزة أساسية في الحرب ضد الإرهاب، عبر المستويين الأمني والثقافي، فالجيش يتصدى بالعتاد العسكري، والحوار يواجه الأيديولوجيا المنحرفة بالفكر والتوافق، ويقاوم تأثيراتها السلبية على الشباب والمجتمع، فيما أوضحت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٧٪) بأن الحوار الراهن هو الخطوة الأولى والقاعدة الأساسية في مواجهة الإرهاب في مصر، فإذا وُجد حوار وتوافق بين جميع الأطراف، فلن يوجد الإرهاب، ذلك لأن البيئة الحاضنة لأي فكر إرهابي هي بيئة النزاع والصراع بين القوى والتيارات المجتمعية. وتتفق هذه النتيجة مع رؤية (الأمم المتحدة United Nations) والتي تشير فيها على الأهمية الحاسمة لاستمرار الحوار الوطني والوحدة الوطنية، من أجل ترسيخ موقف وطني موحد، وذلك لمواجهة كافة التحديات والعراقيل التي قد تواجه الدول، وبالأخص قضايا الإرهاب وأخطاره على الشعوب العربية (United Nations, 2019, PP 454). علاوة على ذلك بينت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٣٪) بأن الحوار الراهن يدعم قيم ومبادئ الديمقراطية التشاركية، وبشكل عادل وتوافقي، عبر بناء ثقافة تنويرية تحمي المجتمع من الشرذمة والنزاع، بينما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٩٪) بأن الحوار الراهن يحتاج إلى مجهود أكبر لكي يصل المجتمع المصري إلى الحرية المطلقة، وإلى مجتمع تُعرض فيه الأفكار وتُطرح فيه الأيديولوجيات بلا سقف أو حواجز أو خطوط حمراء، فالديموقراطية الكاملة هي سلوك جمعي يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت لترسيخ قواعده في مصر، لكن –وفي ذات الوقت– فإن الحوار الراهن

هو مجرد خطوة على الطريق الصحيح. فضلًا عن ذلك؛ أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٦٨٪) بأن الحوار الراهن يدعم قضية حماية الأرض من التغيرات المناخية، عبر التضامن مع الدعوات الدولية المنادية بتقليل التلوث الصناعي والحربي، والانبعاثات الخطِرة للغازات السامة، والتحذير من أخطار الاحتباس الحراري، وأهمية التحول إلى الأخضر والطاقة النظيفة، حيث يتم مناقشة هذه القضايا ضمن ملفات لجنتي الصناعة والاستثمار، وكتابة التقارير بصددها ورفعها للتنفيذ، فيما ترى عينة المعارضة بنسبة (٧٠٪) بأن قمة المناخ (COP27) والتي عُقدت في مصر، لا تزال توصياتها في حاجة ماسة إلى النقل من دائرة الوعود إلى دائرة التنفيذ الفعلي، وهذا لن يتم بسهولة، في ظل سيطرة الدول الصناعية الكبرى على صناعة القرار الدولي في هذا الشأن، أما الدول النامية فعليها الانتظار وتكبد الخسائر جراء هذه السياسات غير العادلة.

شكل رقم (٨) يوضح رأي العينة في العلاقة الإيجابية بين إجراء الحوار وتوطيد عدد من القضايا القومية في مصر ن (١٠٩).

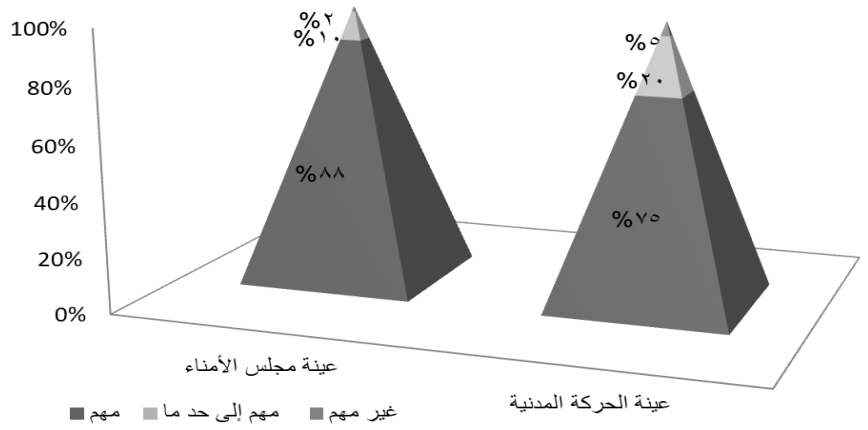

بالإضافة إلى ذلك –ووفقًا للشكل البياني السابق– ترى بعض مفردات العينة ما يلي:

-ح(٣٥): "ناقشنا في أكثر من جلسة ملف العدالة المناخية وربطناها بحقوق الإنسان في مجتمعاتنا الفقيرة".

-ح(٧٤): "الحوار الراهن تعمل مخرجاته على مقاومة البيئة الحاضنة للإرهاب في مصر، عبر تبني عدد من الإجراءات التنفيذية؛ والتي منها على سبيل المثال: مواجهة الثقافة التي تربى عليها الإرهاب في مصر وخارجها، وتفكيك الأيديولوجيا التي ترعاه، مع تحقيق التضامن السياسي الداخلي، والتخفيف من حدة النزاعات والصراعات الاجتماعية والدينية، بالإضافة إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، فالحوار هو العلاج الحقيقي للقضاء على الإرهاب من جذوره، وتجفيف بيئته الحاضنة".

د- انعكاس الحوار الوطني على عدد من (القضايا الخِلافية):

جدول رقم (١٢) يوضح تقييم العينة لأهمية مبادرة الحوار وانعكاساتها الإيجابية على عدد من القضايا الخلافية ن (١٠٩).

مردود الحوار وأهميته في	"مدى انعكاس الحوار على بعض القضايا الشائكة"								ح(٨): "الحوار الوطني في مصر هو إيمان تطبيقي بأهمية اللُّحمة الوطنية لبناء مستقبل جيل الجمهورية الجديدة"
	عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)				عينة الحركة المدنية ن (٦١)				
	يدعم		لا يدعم		يدعم		لا يدعم		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التحول نحو التعددية	٤٠	٨٣,٥	٨	١٦,٥	٣١	٥٠,٥	٣٠	٤٩,٥	
لمّ شمل الفرقاء	٤٣	٨٩,٥	٥	١٠,٥	٣٣	٥٤	٢٨	٤٦	
حماية الدولة	٣٩	٨١,٥	٩	١٨,٥	٤٠	٦٥,٥	٢١	٣٤,٥	
حماية حق الشعب	٤٤	٩١,٥	٤	٨,٥	٣٩	٦٣,٥	٢٢	٣٦,٥	

كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٣٪) بأن الحوار الراهن يدعم قضية تحول السياسة المصرية نحو التعددية، ويمهد الطريق لانتهاء جمهورية الأحادية السياسية، عبر إيجاد مساحات مشتركة مع القوى والتيارات الأخرى، فيما انقسمت عينة المعارضة إلى من يتبنى الرأي السالف بنسبة (٥٠٪) على اعتبار أن الحوار السياسي تأسس على التعددية في التخصصات والأفكار

والاتجاهات، ومن يعتبر وبنسبة (٤٩٪) بأن الحوار الراهن لا يدعم قيم ومبادئ التعددية، حيث أن تعدد الاتجاهات وتوافق الآراء تجاه بعض المشكلات السياسية والاقتصادية في هذا الحوار تبدو صعبة بل ومعقدة. بينما أشارت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٩٪) إلى أن الحوار الراهن قادر على لمّ الشمل بين الفرقاء والأطراف المتنازعة، خصوصًا فرقاء "٣٠ يونيو"، وصياغة رؤية شاملة وموحدة لجمهورية جديدة منشودة، وقد أيدت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٤٪) هذا الرأي إذ أن الإجراءات التي يُخطط لها الحوار تتوافق مع هذا المسار. وفي هذا الإطار أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨١٪) بفاعلية الحوار الراهن في حماية الدولة من الفوضى والنزاعات والصراعات المستقبلية، وقد أيدت هذا التوجه غالبية قوى المعارضة بنسبة (٦٥٪) إذ أن الحوار الراهن –في رأيهم– هو السبيل الوحيد لحماية مصر من التفتت والتشرذم والتطرف الفكري والسياسي. وبالإضافة إلى ذلك؛ أشارت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩١٪) إلى استطاعة هذا الحوار على حماية حق الشعب في التعبير عن رؤيته للمستقبل، والمطالبة بحريته وحقوقه في حياة أكثر عدالة ورفاهية، كذلك أفادت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٦٣٪) بأن الحوار الجاري هو إشارة جيدة ورغبة صادقة من النظام الحاكم لتلبية حق الشعب في حياة كريمة وديموقراطية. وتتماشى هذه النتائج مع رؤية (جيمس والر James E. Waller) حول أهمية الحوارات الوطنية في معالجة القضايا والإشكاليات الخلافية بين صانعي السياسات وأعضاء المجتمع المدني، ولتحقيق الوفاق فيما بينهم، والمساهمة في منع أية نزاعات أو صراعات محتملة قد تحدث بينهم في المستقبل. (James E. Waller, et al, 2020).

شكل رقم (٩) يوضح رأي العينة حول أهمية الحوار الراهن في إنهاء بعض القضايا الخلافية بين المعارضة والدولة ن (١٠٩).

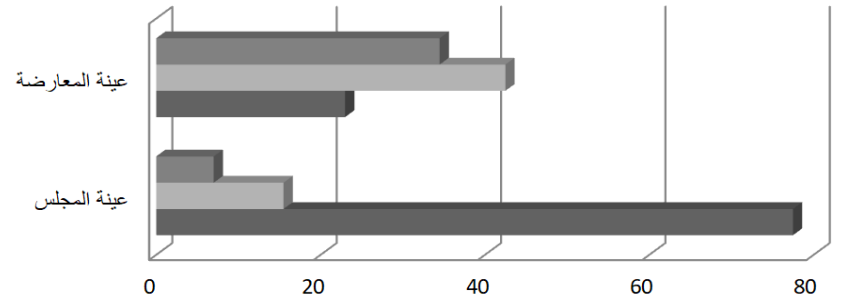

	عينة المجلس	عينة المعارضة
لا ينهي الخلاف	7	34.5
ينهي الخلاف إلى حدما	15.5	42.5
ينهي الخلاف	77.5	23

علاوة على ذلك –ووفقًا للشكل البياني السابق– أفادت غالبية مفردات عينة المجلس بنسبة (٧٧٪) بأن الحوار الراهن قادر على إنهاء الخلافات القائمة بين المعارضة المصرية والنظام، بينما توزعت عينة المعارضة إلى من يتبنى هذا الرأي بنسبة (٦٥٪) ومن يعارضه بنسبة (٣٤٪)، ويتضح ذلك فيما يلي:

–ح(١٩): "ناقشنا عددًا كبيرًا من القضايا الخلافية مع قوى المعارضة، ووصلنا إلى حلول كثيرة، ونحن الآن نقف على أرض مشتركة معهم، وقد تمثلت معظم هذه القضايا في الحقوق السياسية وآليات الاستقرار المجتمعي والأمن والحريات العامة".

–ح(٥٠): "طالبنا بإنهاء حالة الطوارئ بشكل فوري ودائم، ووجدنا استجابة جيدة من السادة المنظمين، رحبو بالطلب ولكنهم ناقشونا في أسباب المطالبة به، إلا أنهم في النهاية أدرجوه ضمن الخطة التنفيذية التي ستُرفع للسيد الرئيس".

المحور الثالث: خُطة عمل الحوار (أولويات العمل الوطني وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠):

يهدف المحور الراهن إلى الإجابة على التساؤلات التالية: هل هناك خطة عمل للحوار

الراهن؟ وما أولويات العمل الوطني التي تهدف إليه؟ وما مدى توافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠؟

جدول رقم (١٣) يوضح رأي العينة في خطة عمل الحوار ومدى توافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ن (١٠٩).

ع	"مدى اتساق خطة عمل الحوار مع رؤية مصر ٢٠٣٠، من أجل تحقيق التوافق المجتمعي والتنمية المستدامة"						تضمنت المادة (١٨) من لائحة الحوار "تشكيل ثلاثة لجان لمناقشة القضايا: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية المتاحة، وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠"
	تتسق		تتسق إلى حد ما		لا تتسق		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٤٠	٨٣,٥	٧	١٤	١	٢,٥	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	٢٩	٤٧,٥	١٤	٢٢,٥	١٨	٣٠	
المجموع ن (١٠٩)	٦٩	٦٣,٥	٢٥	٢٣	١٥	١٣,٥	

وفي هذا الإطار؛ كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٣٪) –وكما يتضح من الجدول السابق– بأن هناك خطة عمل للحوار الراهن، وهذه الخطة تتصف بأنها متكاملة (فنيًا وزمنيًا) ومتسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وتهدف إلى الوصول لتوافق سياسي ومجتمعي حول أفضل الإجراءات وأنجع الآليات التي قد تحقق التنمية المستدامة في مصر، بينما أفادت (١٤٪) من عينة المجلس بأن هناك بعض المحاور في خطة الحوار تحتاج إلى تحديث وتطوير حتى تواكب النسخة المحدّثة من خطة مصر ٢٠٣٠، خصوصًا تلك المتعلقة بالإجراءات والأهداف ومؤشرات التقييم. بالإضافة إلى ذلك؛ أوضحت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٤٧٪) بأن الحوار السياسي القائم يعبر عن رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك لأنه يُمهد المسار أمام انفتاح متوازن بين واجبات المواطن وحقوقه، ويضع الخطط بشكل ارتباطي مع الرؤية القومية، خصوصًا تلك المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى نحو آخر، أشارت نسبة (٢٢٪) من عينة المعارضة بأن خطة الحوار الراهن تتسق مع رؤية مصر وترتبط معها بروابط إيجابية ومسارات متوازية، لكن –وفي ذات الوقت– ينقصها صياغة بعض الأهداف المتوسطة والفرعية وربطها مع الرؤية، وبالأخص تلك المتعلقة بطبيعة الإجراءات التنفيذية والمدد الزمنية المقررة، بينما أشارت نسبة (٣٠٪) من عينة المعارضة بأن خطة عمل الحوار وقضاياه المطروحة؛ تؤشر بأن مخرجاته ستكون منفصلة بشكل كبير

عن رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك للأسباب الآتية: وجود اختلاف واضح في بعض القضايا المطروحة بين (الخطة والرؤية)، وكذلك في آليات التنفيذ واللجان المنوطة بالتقييم والتقويم، بالإضافة إلى أن مخرجات الحوار ستكون في عُهدة رئيس الجمهورية وذلك لتحقيق التنفيذ التوافقي بين (المؤسسات الرسمية والمدنية)، بينما رؤية مصر ستُنفذها الحكومة بلجانها المتخصصة ومؤسساتها الرسمية، كذلك؛ وجود اختلاف في مؤشرات النجاح بين الخطتين؛ فمؤشر الرؤية القومية يُتوقع نجاحها (وبنسبة كبيرة)، أما مؤشر نجاح خطة الحوار فإنه يتوقف على مدى تحقق التوافق المجتمعي بين التيارات والقوى المتعددة، فضلًا عن الاستدامة في تنفيذ المخرجات بينهم والتي قد تبدوا وكأنها مختلفة تمامًا فيما بين الحوار (قصير ومتوسط المدى) والرؤية (والتي ومن المتوقع أن تمتد بعض أهدافها التنفيذية إلى فترات زمنية طويلة ٢٠٣٠/٢٠٥٠). وفي هذا الإطار؛ نستعرض أبرز القضايا والمحاور التي انطوت عليها خطة عمل الحوار، وتقييمات عينة الدراسة لها، وذلك على النحو التالي:

أ) المحور السياسي (التوافق على قضايا الحقوق والحريات العامة):

جدول رقم (١٤) يوضح تقدير العينة لفاعلية الحوار المصري في دعم وتعزيز بعض القضايا السياسية والحقوقية ن (١٠٩).

قضايا المحور السياسي	"درجة تعزيز الحوار الوطني لأبرز القضايا السياسية الشائكة"								ح(٢٧): "وافق مجلس أمناء الحوار في سبتمبر ٢٠٢٢ على اختيار (مقرري لجان المحور السياسي) والتوافق على مناقشة عدد من القضايا السياسية الملحة"
	عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)				عينة الحركة المدنية ن (٦١)				
	يعزز		لا يعزز		يعزز		لا يعزز		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الحقوق السياسية	٤٦	٩٥,٥	٢	٤,٥	٣١	٥٠,٥	٣٠	٤٩,٥	
التمثيل النيابي	٣٥	٧٢,٥	١٣	٢٧,٥	٢٥	٤٠,٥	٣٦	٥٩,٥	
حقوق الإنسان	٤٥	٩٣,٥	٣	٦,٥	٣٣	٥٤	٢٨	٤٦	
شؤون المحليات	٣٦	٧٥	١٢	٢٥	١٨	٢٩,٥	٤٣	٧٠,٥	
الأحزاب السياسية	٤٤	٩١,٥	٤	٨,٥	٣٢	٥٢,٥	٢٩	٤٧,٥	
النقابات والمجتمع الأهلي	٤٢	٨٧,٥	٦	١٢,٥	٢٧	٤٤,٥	٣٤	٥٥,٥	
الحريات العامة	٤٦	٩٥,٥	٢	٤,٥	٣٢	٥٢,٥	٢٩	٤٧,٥	

كشفت غالبية عينة مجلس الأمناء بنسبة (٩٥٪) بأن الحوار الراهن يعزز من الحقوق السياسية لقوى وتيارات المجتمع المدني، فضلًا عن أن تناول قضايا ومبادئ الحق السياسي في هذا المحور وإجراء المناقشات حوله، هو مؤشر جيد، ويعني توافر عدد من التحولات الإيجابية في الحياة السياسية المصرية، بينما انقسمت عينة المعارضة بين من يرى أن هذا الحوار وخطة عمله يعززان من الحقوق السياسية للمواطنين والقوى المصرية بنسبة (٥٠٪)، ومن يرى بنسبة (٤٩٪) أن خطة الحوار الراهن تنقصها بعض الإجراءات القبلية، مثال ذلك؛ تحديد آليات مباشرة الحقوق السياسية في مصر، فضلًا عن تفعيل لجنة العفو الرئاسي للإفراج عن المعتقلين من أصحاب الرأي، مع إيقاف الحبس الاحتياطي ووقف حالة الطوارئ في البلاد. فيما أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٧٢٪) بأن فعاليات الحوار ولجانه الداخلية تدعم توجه الدولة المصرية إيزاء قضية التمثيل النيابي العادل بين الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية، وذلك عبر صياغة قانون خاص بمعالجة إشكاليات التمثيل العادل في كافة المؤسسات النيابية والتشريعية في مصر، بينما أفادت عينة المعارضة بنسبة (٥٩٪) بأن خطة العمل المتعلقة بهذه القضية تحتاج إلى إجراءات إضافية مثل:

تفعيل مخرجات لجنة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي، بالإضافة إلى العمل مع كافة الفرقاء ودون استثناء على صياغة قوانين جديدة تحمي الحق في المشاركة السياسية والحق في التصويت والحق في الترشح، مع إيجاد آليات فاعلة لبناء حياة سياسية حرة وصياغة انتخابات برلمانية شفافة، فضلًا عن وضع أطر سياسية وقانونية جديدة تضمن عدالة تمثيل كافة القوى والتيارات السياسية في البرلمان والحياة النيابية. وعلاوة على ذلك؛ كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٣٪) بأن الحوار الراهن يعزز من حقوق الإنسان في مصر، عبر دراسة ومناقشة الملفات والمحاور الرئيسة لطبيعة هذه الحقوق، وآليات حمايتها، خصوصًا تلك المتعلقة بالحق في التعبير وحرية الرأي والمشاركة السياسية، فيما توزعت عينة المعارضة بين من يرى أن للحوار الراهن دورًا في تعزيز حقوق الإنسان في مصر بنسبة (٥٤٪) ووجود نية صادقة للتعامل معها بشكل إيجابي، وبين من يرى أن هذه الخطة همّشت من بعض الحقوق وسطّحت من قضاياها بنسبة (٤٦٪)، فالخطة الراهنة —في رأيهم– لا زالت ضعيفة أمام التحديات وأوجه القصور التي تواجه ملفات وقضايا حقوق الإنسان في مصر. فيما رأت غالبية عينة المجلس بنسبة (٧٥٪) بأن الحوار الراهن سيعالج قضايا شؤون المحليات، عبر تحديث القوانين الخاصة بانتخابات المحليات، وتطوير الإدارات المحلية ومهامها، وطرق تعيين رؤسائها، والمدد الزمنية المقررة للدورة المحلية ومجالس إدارتها، فيما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٧٠٪) بأن الحوار الراهن تجاهل بعض القضايا والأزمات المهمة التي تواجه ملف المحليات في مصر، مثال ذلك: ضعف الرقابة على المجالس المحلية في القرى والمدن المصرية، وممارسة دورها دون تطوير أو مرونة، مع ضعف خدماتها المقدمة للجمهور، كذلك إجراء انتخابات المحليات وفق دستور ٢٠١٤ دون مراعاةً لبعض بنوده الحاكمة، فضلًا عن وجود قصور ونقاط ضعف في بعض الإجراءات المتعلقة باختيار القيادات التنفيذية وبشكل توافقي. بالإضافة إلى ذلك؛ كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩١٪) بأن هذا الحوار يعزز من فاعلية الحياة الحزبية في مصر، مع توقع إصداره لبعض القوانين الجديدة التي ستُمكن الأحزاب السياسية من ممارسة حقوقها وصلاحياتها، فيما توزعت عينة المعارضة بين من يرى أن هذا الحوار قد يعزز من الحياة الحزبية بنسبة (٥٢٪)،

وبين من يعتقد بنسبة (٤٧٪) بأن الحوار الراهن في حاجة إلى إضافة عدد مهم من القضايا والملفات والتحديات التي قد تعرقل مهام الأحزاب في مصر، مثال ذلك: مشاركة الأحزاب السياسية في اتخاذ قرارات تجاه بعض القضايا القومية، فضلًا عن زيادة نسب تمثيل الأحزاب في البرلمان والحكومة، مع تخفيف حدة التعامل الأمني مع بعض أحزاب المعارضة، أضف إلى ذلك تعديل بعض القوانين الخاصة بالإصلاح السياسي والحزبي في الدستور المصري (٢٠١٤). فيما أشارت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٧٪) ونسبة (٤٤٪) من عينة المعارضة بأن الحوار الجاري سينتج عنه قرارات إيجابية تخص عمل النقابات والمجتمع الأهلي في مصر، بينما ترى غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٥٪) بأن الحوار الراهن يحتاج إلى إضافة عدد من الملفات الحيوية التي تخص الحياة النقابية والأهلية، مثال ذلك: تحديث بعض التشريعات الخاصة بالنقابات المهنية، وتطوير مهامها وأدوات عملها، مع تجديد بعض التشريعات التي تخص مزاولة المهن الصحية والتعليمية والاقتصادية، علاوة على إضافة بعض المواد التنفيذية في اللائحة الجديدة والتي تخص العمل الأهلي والنقابي. فيما أقرت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٥٪) وغالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٢٪) بأن خطة عمل الحوار الراهن تبحث في كافة التحديات التي قد تعرقل الحريات العامة في مصر، وتحاول معالجتها عبر تعديل بعض القوانين الجديدة، وإضافتها في رؤية مصر ٢٠٣٠، فضلًا عن إضافة بعض البنود المتعلقة بنوعية وطبيعة هذه الحريات في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر، بينما أشارت نسبة (٤٧٪) من عينة المعارضة بأن خطة عمل الحوار الراهن ينقُصها بعض القضايا والإشكاليات التي تخص تعزيز الحقوق والحريات العامة، مثال ذلك: ضمانة حرية وشفافية الإعلام والصحافة، وصون حرية التعبير والإبداع، بالإضافة إلى حماية حرية الفكر المعارِض. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (هنريك ثون Henrik Thune) والتي يرى فيها أن الحوار السياسي كقوة تقدمية يُعزز من التفاهم المتبادل بين الفرقاء، ويعمل على تسوية النزاعات السياسية بين أنظمة الحكم وقوى المعارضة، كما أن للحوار الوطني دورًا سياسيًا يتشكل في

التخفيف من حدة الصراعات والانقسامات الداخلية، وتهدئة التوترات الخارجية. (Pernille Rieker, Henrik Thune, 2016).

شكل رقم (١٠) يوضح رأي العينة في خطة الحوار نحو تفعيل أطر الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في مصر ن (١٠٩).

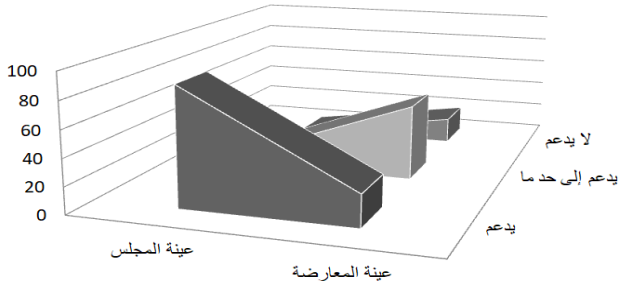

	عينة المجلس	عينة المعارضة
يدعم	88.5	24
يدعم إلى حد ما	10.5	56.5
لا يدعم	1	19.5

فيما أوضحت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٨٪) بأن خطة عمل الحوار الراهن تدعم مبادئ الإصلاح السياسي على جميع المستويات الحزبية والنقابية، بينما أفادت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٦٪) بأن الخطة الراهنة تدعم مسار التحول الديموقراطي المنشود في مصر، ولكنها تحتاج إلى ضمانات سياسية مُلزمة، من أجل تنفيذ تلك الضمانات بشكل موضوعي وحيادي. كما ترى بعض مفردات العينة –على سبيل المثال– ما يلي:

–ح(١٤): "نحن في لجنة مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي نُخطط لوضع آليات جديدة تحمي الحقوق السياسية، وتضمن التمثيل البرلماني لكافة قوى الشعب، وتكفل إجراء انتخابات تشريعية شفافة وعادلة".

–ح(٦٥): "خطة عمل الحوار جادة، لكن ينقصها الطموح في مستقبل سياسي أفضل، ووضع

آليات جديدة لتعديل بعض القوانين والبنود الخاصة بالحياة الحزبية والنقابية، بهدف ممارسة هذا الحق بشكل حر وديموقراطي".

ب) المحور الاقتصادي (سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية الضاغطة):

جدول رقم (١٥) يوضح رأي العينة في فاعلية الحوار كآلية مهمة للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها مصر ن (١٠٩).

قضايا المحور الاقتصادي	"مساهمة الحوار الوطني في التخفيف من تجليات الأزمة الاقتصادية"								ح(١): "الحوار الراهن يستهدف رفع معدل النمو الاقتصادي إلى (٧%)، ودعم الصادرات القومية، وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية لبلوغ مشارف الجمهورية الجديدة"
	عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)				عينة الحركة المدنية ن (٦١)				
	يساهم		لا يساهم		يساهم		لا يساهم		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التضخم/ وغلاء الأسعار	٣٣	٦٨,٥	١٥	٣١,٥	٣٢	٥٢,٥	٢٩	٤٧,٥	
الدين العام/ وعجز الموازنة	٢٩	٦٠,٥	١٩	٣٩,٥	٢٨	٤٥,٥	٣٣	٥٤,٥	
الصناعة/ وسياسة ملكية الدولة	٢٦	٥٤,٥	٢٢	٤٥,٥	٣٥	٥٧,٥	٢٦	٤٢,٥	
انكماش حجم السياحة	٣٩	٨١,٥	٩	١٨,٥	٣٦	٥٩,٥	٢٥	٤٠,٥	
الإصلاح المالي	٤١	٨٥,٥	٧	١٤,٥	٣٨	٦٢,٥	٢٣	٣٧,٥	
أولويات الاستثمارات العامة	٣٤	٧٠,٥	١٤	٢٩,٥	٢٩	٤٧,٥	٣٢	٥٢,٥	
الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي	٣٨	٧٩,٥	١٠	٢٠,٥	٣٤	٥٥,٥	٢٧	٤٤,٥	

أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٦٨٪) بأن خطة عمل الحوار الراهن تتضمن عددًا من الآليات الفاعلة في مواجهة التضخم وغلاء الأسعار في مصر، أهمها: الوصول إلى مرحلة الاستقرار السعري، وتخفيض معدل التضخم، مع حماية المستثمر والمستهلك، في ضوء إجراءات تحرير المعاملة الرأسمالية وميزانها، فضلًا عن مراجعة بعض السياسات النقدية ومعالجتها، بهدف تحقيق المرونة الكافية في سعر الصرف، فيما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٢٪) بأن الحوار الراهن يحاول المساهمة في ضبط الأسواق، وزيادة الإنتاج لمواجهة الغلاء، بينما أوضحت عينة المعارضة بنسبة (٤٧٪) بضرورة إضافة عدد من الآليات قصيرة الأجل –في خطة عمل الحوار– لمواجهة التصاعد الخطير في أسعار السلع والخدمات، وهبوط العملة المصرية أمام الدولار، كذلك وضع مجموعة من الإجراءات المعالِجة لآثار هذه الأزمة على المواطنين، خصوصًا في مجالي التشغيل

وضعف النمو فضلًا عن حركة الأموال الساخنة. علاوة على ذلك؛ كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٦٠٪) بأن خطة الحوار الراهن تناقش بكل جدية قضية الدين العام المصري وعجز ميزان المدفوعات، وتسعى –وبشكل توافقي– مع كافة التيارات إلى وضع مجموعة من الإجراءات المالية العاجلة، من أجل إصلاح المنظومة العامة للإيرادات والنفقات، ومناقشة الاتفاقيات المالية مع صندوق النقد الدولي، فضلًا عن التحذير من مخاطر إصدار وطباعة الأموال النقدية دون غطاء، بينما ترى عينة المعارضة بنسبة (٤٥٪) بأن خطة الحوار الراهن فاعلة وسينتج عنها عمليات مالية ناجحة، من أجل كبح جماح هذه الأزمة، فيما أشارت نسبة (٥٤٪) من عينة المعارضة إلى ضرورة التوجه بالسياسات المالية ناحية الإنتاج وليس الاقتراض حتى تصبح خطة الحوار فاعلة. أما بخصوص قطاع الصناعة وسياسة ملكية الدولة، أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٥٤٪) بأن خطة الحوار تتضمن حزمة من السياسات الفاعلة لتنشيط قطاع الصناعة، وذلك بهدف رفع الإنتاجية الصناعية وزيادة الدخل القومي، بينما أشارت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٧٪) إلى أهمية الحوار الراهن في دعم وثيقة ملكية الدولة، وفتح آفاق اقتصادية جديدة، لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، بينما رأت نسبة (٤٢٪) من عينة المعارضة بأن خطة الحوار ينقصها: عدد من الإجراءات الجديدة لإدارة أصول الدولة بشكل فعّال، مع تحديث بعض قوانين الاستثمار، فضلًا عن تقليص حجم استثمارات المؤسسات الرسمية واستبدالها بمؤسسات القطاع الخاص. وعن أزمة انكماش حجم السياحة في مصر أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨١٪)، وغالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٩٪) بأن الحوار الراهن يخطط إلى وضع بعض الإجراءات الجديدة من أجل رفع نسب الإشغال السياحي في مصر، ومن هذه الآليات –والمتوافق عليها حتى الآن– رفع كفاءة البنية التحتية لـ(المناطق السياحية، والأثرية، والطرق، والمطارات، والفنادق)، بينما أشارت عينة المعارضة بنسبة (٤٠٪) بأن الخطة الراهنة في حاجة إلى إضافة بعض الإجراءات الأخرى مثال ذلك: وضع محور خاص بالتنمية السياحية، ومعالجة أزمة الأراضي الأثرية، مع تعزيز الظهير الخلفي للسياحة في مصر وفي مقدمتها وسائل الترفيه والحماية والتأمين، فضلًا عن رفع وعي المصريين بأهمية السياحة

وبآليات تعزيزها، بالإضافة إلى معالجة مشكلات السياحة الشاطئية والثقافية والاستكشافية. أما بخصوص قضية الإصلاح المالي كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٥٪) وعينة المعارضة بنسبة (٦٢٪) عن اشتمال خطة عمل الحوار على إجراءات ناجعة لمعالجة قضايا الدين العام والخلل المالي والعجز في الموازنة العامة للدولة، بهدف تحقيق مبادئ مالية واضحة، ووضع آليات شفافة ومتسقة ومترابطة، من أجل تعظيم الإيرادات ومعالجة الاختلالات السوقية. فيما أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٧٠٪) بأن خطة العمل تتضمن أولويات الاستثمارات العامة للدولة، وآليات تحفيزها، عبر تقديم التسهيلات والضمانات، ودعم رجال الأعمال، ورفع كفاءة الطرق والموانئ العامة، بينما أشارت عينة المعارضة بنسبة (٥٢٪) بأن خطة عمل الحوار قاصرة وفي حاجة إلى إضافة بعض الملفات الأخرى مثل: تأمين البضائع الاستراتيجية، وتعظيم دور القطاع الخاص، مع إضافة بعض القوانين الجديدة، وهيكلة لوائح الاستثمارات العامة للدولة، وتحديثها، فضلًا عن فتح آفاق استثمارية جديدة في مجالات (الطاقة، والمناجم، والاستصلاح الزراعي). وأخيرًا؛ كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٧٩٪)، وغالبية عينة المعارضة بنسبة (٥٥٪) عن وجود مناقشات جادة وواسعة تتضمنها خطة عمل الحوار الراهن إيزاء ملف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في مصر، وفي مقدمة هذه المناقشات؛ وضع أولويات جديدة لتصحيح مسار الاستثمار العام وقضاياه الشائكة، فضلًا عن رفع ميزانيات الإنفاق الاستثماري العام، ومناقشة قضية توقيف المشروعات القومية –في هذه الفترة العصيبة– بهدف تخفيض التضخم، بينما نبّهت نسبة (٤٤٪) من عينة المعارضة بضرورة تضمين بعض الإجراءات المهمة والمتعلقة بإصلاح منظومة المنافسة الاقتصادية والمزاحمة الاستثمارية بين الدولة والقطاع الخاص، ومعالجة بعض السياسات الاقتصادية الهشة، فضلًا عن تعزيز حوكمة الاقتصاد المصري. وتقترب هذه النتيجة من رؤية (ستيفن كينج Stephen J. King) والتي يشير فيها إلى أن للحوار الوطني فوائد اقتصادية جمة؛ أهمها تحقيق التقدم والتنمية المستدامة، وتعزيز الوفاق الاجتماعي الاقتصادي، فضلًا عن حماية الفقراء؛ عبر تحفيز الاقتصاد وزيادة مستوى الدخل. (Stephen J. King, 2020, P 138).

شكل رقم (١١) يوضح رأي العينة في أهم القضايا الاقتصادية التي تشغل بال المواطنين في الوقت الراهن ن (١٠٩).

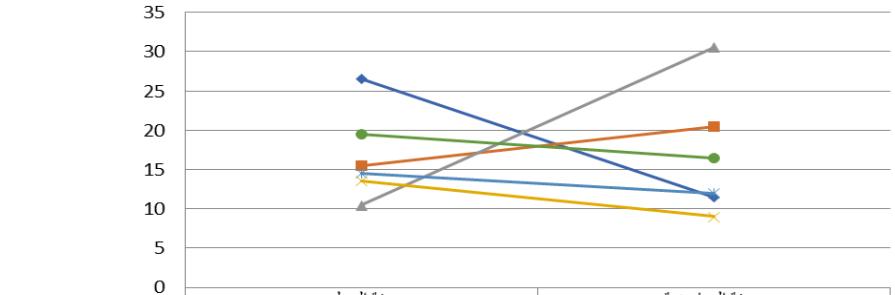

	عينة المجلس	عينة المعارضة
ارتفاع الأسعار	26.5	11.5
البطالة	15.5	20.5
انخفاض قيمة الجنية	10.5	30.5
زيادة معدلات الفقر	13.5	9
تدني أجور العاملين	14.5	12
زيادة أسعار الوقود	19.5	16.5

وكما يتضح من الشكل السابق؛ أفادت غالبية عينة الدراسة بأن خطة عمل الحوار الراهن تسعى إلى تعزيز الحماية الاقتصادية للمواطنين، في ظل عدد من الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي يعانون منها، والتي تأتي على رأسها: أزمة ارتفاع الأسعار، ومشكلة البطالة، فضلًا عن أزمة انخفاض قيمة الجنية أمام الدولار، علاوة على زيادة أسعار الطاقة ورفع الدعم عنها، وغيرها من القضايا والأزمات الاقتصادية الأخرى. فيما ترى بعض مفردات العينة، ما يلي:

-ح(١٨): "أضفنا بنودًا جديدة في خطة عمل الحوار، بهدف معالجة بعض الأزمات التي تؤرق الحياة اليومية للمواطن الفقير، مثل مشكلة ارتفاع الأسعار والضرائب والقروض الشخصية والاستيراد وتدني الأجور وزيادة معدلات الفقر".

-ح(٧٨): "مخاوف الشارع المصري من انهيار الجنيه تتصاعد يومًا بعد يوم، ولا يوجد استقرار في أسعار السلع، والقادم على مصر صعب للغاية، ونحاول جاهدين عبر هذه الخطة أن نقلل من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على المواطن والدولة".

ج) المحور الاجتماعي (الحقوق الاجتماعية المأزومة وآليات بناء الثقة):

جدول رقم (١٦) يوضح رأي العينة في حجم المسؤولية المجتمعية للحوار ن (١٠٩).

قضايا المحور الاجتماعي	مدى مساهمة الحوار الوطني في معالجة بعض القضايا الاجتماعية المُلحة								ح(٤): "يستهدف الحوار الوطني مناقشة أبرز القضايا المجتمعية المتداخلة والمتشابكة، بشكل توافقي، وصولًا إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية"
	عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)				عينة الحركة المدنية ن (٦١)				
	يساهم		لا يساهم		يساهم		لا يساهم		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الأسرة والتماسك المجتمعي	٤٥	٩٣,٥	٣	٦,٥	٢٩	٤٧,٥	٣٢	٥٢,٥	
الثقافة والهوية الوطنية	٣٩	٨١,٥	٩	١٨,٥	٢٧	٤٤,٥	٣٤	٥٥,٥	
القضية السكانية	٤١	٨٥,٥	٧	١٤,٥	٢٨	٤٥,٥	٣٣	٥٤,٥	
الشباب	٤٤	٩١,٥	٤	٨,٥	٣١	٥٠,٥	٣٠	٤٩,٥	
الصحة	٤٦	٩٥,٥	٢	٤,٥	٢٥	٤٠,٥	٣٦	٥٩,٥	
التعليم والبحث العلمي	٣٩	٨١,٥	٩	١٨,٥	٤٣	٧٠,٥	١٨	٢٩,٥	
العدالة الاجتماعية	٤٣	٨٩,٥	٥	١٠,٥	٣٦	٥٩	٢٥	٤١	

كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٣٪) بأن خطة عمل الحوار الراهن تناقش باهتمام كبير مشكلات الأسرة المصرية، وسُبل تحقيق التماسك المجتمعي، عبر إضافة بنود جديدة إلى قانون الأحوال الشخصية (٢٥٦)، وتحديث بعض مواده، المتعلقة بتحقيق التوازن الأسري، وتحديد الحقوق والواجبات الخاصة بالزواج والطلاق والحضانة والنفقة ومسكن الزوجية، فضلًا عن وجود تعديلات مهمة في قانون الرؤية ونفقات العلاج، فيما أفادت عينة المعارضة بنسبة (٤٧٪) بأن خطة الحوار الراهن تراعي قيمة التماسك المجتمعي، وتسعى إلى التخفيف من حدة الانقسام الداخلي، عبر دعوة المؤسسات الرسمية والمدنية للتوعية بأهمية المواطنة، والتوافق على بناء بعض المشاريع القومية التي تعزز من ذلك مثل مشروع "حياة كريمة"، والذي يهدف إلى تحقيق المساواة وتقليص الفجوة الاجتماعية بين جميع التيارات والفئات، بينما نبّهت نسبة (٥٢٪) من عينة المعارضة إلى ضرورة إضافة بعض البنود المعزِزة للأسرة في خطة الحوار الراهن، مثال ذلك: وضع قوانين جديدة تخص ظاهرة العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى تشكيل لجان رصد لمتابعة ارتفاع

مؤشرات الطلاق في المجتمع المصري، مع تغليظ عقوبة المتسببين في زواج القاصرات وعمل الأطفال، فضلًا عن مناقشة ظاهرة التفكك الأُسري وخلل النسق العائلي، ومواجهة تأثيراته السلبية على استقرار المجتمع وتماسكه. كذلك أشارت عينتي المجلس بنسبة (٨١٪) والمعارضة بنسبة (٤٤٪) إلى أن خطة العمل الراهنة تناقش بكل جدية التغيرات السلبية التي أصابت الثقافة المصرية والهوية الوطنية، ووضعت مجموعة من الآليات المعالِجة لأزمة طمس الهوية المصرية والتعايش السلمي، ودحض الأيديولوجيات الوافدة والمغايرة لثقافتنا الوطنية، مع مقاومة التمييز الطائفي والجندري، فضلًا عن مجابهة الفكر المتطرف للجماعات الأصولية، بينما رأت عينة المعارضة بنسبة (٥٥٪) بأن خطة الحوار الراهن تنقُّصها بعض النقاط المهمة في هذا الإطار، مثال ذلك: مواجهة الهيمنة والسيادة عند بعض التيارات والقوى ومنتجي الصراعات الفكرية، بالإضافة إلى إصدار قوانين رادعة لمن يحاول شق الصف الوطني أو تقزيم الشخصية المصرية أو تفكيك الهوية الوطنية، مع صياغة عدد من الآليات التي تبني قيم الانتماء والولاء للوطن، وتحارب العنصرية والطائفية والقبلية، فضلًا عن مواجهة جماعات التكفير والعنف والاستغلال الديني، وصياغة رؤى جديدة تواجه خطاب الكراهية والتمييز والتجهيل والتفتيت الاجتماعي، في مقابل إعمال التفكير والعقل والتنوير. أما بخصوص القضية السكانية فقد كشفت غالبية عينة المجلس بنسبة (٨٥٪)، ونسبة (٤٥٪) من عينة المعارضة بأن خطة الحوار الراهن تراعي أبعاد هذه المشكلة عبر بعض الإجراءات، مثال ذلك: حوكمة أزمة الزيادة السكانية ووضع حدًا لها، مع بناء الخطط لضبط معدلاتها، وتطوير البنية التحتية لاستيعابها، وذلك من خلال بناء المدن الجديدة والطرق الملائمة، فضلًا عن تخفيض معدل الإنجاب، وتحديث بعض السياسات السكانية الخاصة بالتعليم والصحة وتوزيع السكان، مع تصحيح بعض الإجراءات الخاصة بها، وإضافة بنود جديدة في اللائحة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية في مصر، بينما أفادت عينة المعارضة بنسبة (٥٤٪) إلى ضرورة إضافة بعض البنود الأخرى إلى المحور الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بمقترح إنشاء هيئة قومية مستقلة للتنمية الاجتماعية والسكان، مع توسيع صلاحياتها وتفعيل قراراتها،

وذلك من أجل مجابهة أخطار الزيادة غير المتوازنة بين السكان والإنتاج. علاوة على ذلك كشفت غالبية عينتي المجلس بنسبة (٩١٪)، والمعارضة بنسبة (٥٠٪) بأن خطة عمل الحوار الراهن تتناول قضايا الشباب ومشاكله وطموحاته في مستقبل أفضل، بكل جدية، وعبر عدد من الإجراءات، مثال ذلك: مشاركة عدد كبير من الشباب في فعاليات الحوار الراهن، مع وضع خطط جديدة تهدف إلى تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، فضلًا عن تشكيل قاعدة بيانات للمتميزين في كافة المجالات والقطاعات للاستفادة منهم، مع وضع آليات جديدة تهدف إلى بناء كوادر شبابية مدربَة على القيادة والإدارة، فيما نبّهت عينة المعارضة بنسبة (٤٩٪) لحاجة خطة العمل إلى فتح مساحات سياسية جديدة للشباب المصري لكي يعبر عن رأيه بكل حرية وديموقراطية، مع تمكينه من القيادة. بالإضافة إلى ذلك؛ أفادت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٥٪)، ونسبة (٤٠٪) من عينة المعارضة بأن خطة عمل الحوار الراهن أفسحت مجالًا كبيرًا لقضية الصحة ومشكلاتها في مصر، واتخذت بعض الإجراءات المناسبة في هذا الصدد، مثال ذلك: العمل على رفع جودة الخدمات الصحية المقدمة، مع دمج المستشفيات الحكومية والجامعية والتأمين الصحي في كيان واحد لتسهيل الحصول على الخدمة، والمطالبة برفع رواتب الأطباء وبقية الكادر الطبي لتحسين الخدمة المقدمة للجمهور، فضلًا عن زيادة التدريب والتأهيل لجميع القائمين على هذه الخدمة، بينما أشارت عينة المعارضة بنسبة (٥٩٪) إلى أن الخطة الراهنة ينقُصها ما يلي: تحسين بيئة عمل الأطقُم الطبية، مع تحديث لوائح الأدوية المجانية والعلاج على نفقة الدولة، فضلًا عن معالجة أزمة هجرة الأطباء المتميزين إلى الخارج. أما بخصوص قضية التعليم والبحث العلمي فقد أوضحت غالبية عينتي المجلس بنسبة (٨١٪)، والمعارضة بنسبة (٧٠٪) بأن خطة عمل الحوار الراهن تراعي الجوانب التالية: رفع كفاءة البنية التحتية والبشرية العاملة في مجال التعليم الأساسي والجامعي، بالإضافة إلى وضع لائحة جديدة تراعي مبادئ الجودة وأخلاقيات البحث العلمي، بينما أشارت نسبة (٢٩٪) من عينة المعارضة إلى أهمية إضافة بعض البنود الأخرى لخطة العمل، مثال ذلك: تطوير مستوى المعلمين، مع توفير المستلزمات التقنية في المدارس، ورفع رواتب أساتذة

الجامعات، فضلًا عن إصلاح منظومة التعليم المهني والصناعي، كذلك النهوض بجامعة الطفل ورعاية الطلاب الموهوبين، بالإضافة إلى معالجة أزمتي الدروس الخصوصية وعزوف الطلاب عن الذهاب إلى المدارس، والعمل على حوكمة ملف التعليم في مصر. وأخيرًا، أشارت غالبية عينتي المجلس بنسبة (٨٩٪)، والمعارضة بنسبة (٥٩٪) إلى أن خطة عمل الحوار الراهن تتعامل مع قضية العدالة الاجتماعية في مصر من زاويتين، الأولى: تعزيز وسائل العدل الاجتماعي، والثانية: بناء آليات جديدة تُرسخ لمبدأ تكافؤ الفرص، وتحارب الوساطة والمحسوبية في تولي المناصب، وتتيح الخدمات للجميع ودون تمييز، وتقلل من التفاوت الاجتماعي بين الطبقات، سواء في الدخل أو في المكانة الاجتماعية، مع بناء القدرات البشرية، ومحاربة التهميش على أساس الطبقة أو الوظيفة أو المكان الجغرافي، فيما نبهت عينة المعارضة بنسبة (٤١٪) إلى أن خطة عمل الحوار الراهن تواجهها بعض التحديات المستقبلية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، مثال ذلك: التمايز الطبقي الواضح بين فئات المجتمع المصري، فضلاً عن ضعف الإطار المؤسسي العام، والذي يدعم آليات العدالة بين المواطنين. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (بيتر موس Peter Moss) حول أن هناك علاقة ارتباطية بين نجاح الحوار الوطني وبين التخفيف من حدة عدد كبير من المشكلات الاجتماعية، مثال ذلك معالجة مشكلات: التفاوت الطبقي، الزيادة السكانية، وإعالة المسنين. (Peter Moss, Ann-Zofie Duvander, 2019, P 42).

شكل رقم (١٢) يوضح تقييم العينة للعلاقة الارتباطية بين قضايا المحور المجتمعي وتعزيزه للأمن الاجتماعي في مصر ن (١٠٩).

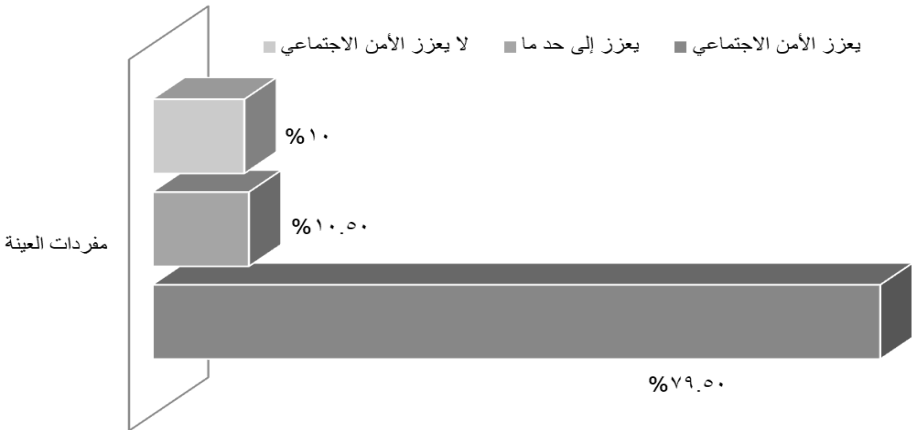

فيما كشفت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٩٪) بأن خطة عمل الحوار الراهن تعزز من الإجراءات الداعمة للأمن الاجتماعي في مصر. كما ترى بعض مفردات العينة –على سبيل المثال– ما يلي:

–ح(٢٨): "تم بناء المحور الاجتماعي الراهن لكي يدعم الأمن الصحي، والتعليمي، والسكاني، ويحمي الأمن الثقافي لمصر".

–ح(٥٩): "صحة المرأة المصرية وأخطار الزيادة السكانية، كانتا على رأس أولوياتنا في هذا المحور".

المحور الرابع: خارطة الطريق نحو الحوار الوطني (بين الضمانات والتحديات):

يستهدف المحور الراهن الإجابة على التساؤلات الآتية: ما الضمانات المقدمة من قبل النظام المصري والمعارَضة لإنجاح الحوار؟ ومن الجهة التي تتعهد بتنفيذ تلك الضمانات المتفق عليها فنيًا وزمنيًا؟ وما التحديات والعقبات التي قد تعرقل خطة إنجازه؟ وفي هذا الإطار؛ جاءت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

أ) ضمانات الدولة المصرية نحو مسار سياسي يَقبل الجميع (بين الترحيب والتشكيك):

جدول رقم (١٧) يوضح تقييم العينة للضمانات المقدمة من قبل الدولة إلى المعارضة لإنجاح مسار الحوار ن (١٠٩).

ع	مدى كفاية الضمانات المقدمة من الدولة						ح(٤): "ضمان نجاح الحوار متوقف على الإرادة الصادقة لجميع الأطراف، وإيجاد بشائر لمناخ سياسي أكثر مرونة"
	كافية		كافية إلى حد ما		غير كافية		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٤٥	٩٣,٥	٢	٤	١	٢,٥	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	٢٠	٣٢,٥	٢٣	٣٧,٥	١٨	٣٠	
المجموع ن (١٠٩)	٦٥	٥٩,٥	٢٥	٢٣	١٩	١٧,٥	

كشفت غالبية عينة مجلس الأمناء بنسبة (٩٣٪)، ونسبة (٣٢٪) من عينة المعارضة بأن الضمانات المقدمة من قبل الدولة للقوى والتيارات المصرية كافية لبدء الحوار، وإنجاح مساره، حيث تتشكل هذه الضمانات –على سبيل المثال– فيما يلي: النية الصادقة لدى النظام الحاكم في بدء عملية الإصلاح السياسي والتوافق المجتمعي، فضلًا عن البدء في معالجة أزمات وقضايا الحقوق والحريات في مصر عبر تدشين الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، مع تمثيل المعارضة وكافة القوى في الحوار بشكل عادل ومتوازن، بالإضافة إلى الاستجابة إلى مطالبهم، كما أن هذه المبادرة الحوارية تختلف عن المبادرات الحوارية السابقة خصوصًا فيما يتعلق بالأهداف والقوى المشارِكة، مع البدء في إصدار قرارات العفو الرئاسي عن عدد كبير من معتقلي الرأي، فضلًا عن وجود ضمانات كافية لتنفيذ مخرجات هذا الحوار، في ظل الضغوط الدولية والمحلية والتي قد تعطي فرصة حقيقية لقوى المعارضة للحصول على حقوقها، مع وجود مؤشرات ملموسة لتحولات حقيقية في سياسة الدولة ناحية المعارضة مثل: ظهور بعض من رموز المعارضة في القنوات الرسمية للدولة، مع هيكلة مجلس إدارة حقوق الإنسان في مصر لصالح تعزيز الحريات، فضلًا عن مراجعة وضع بعض السجناء السياسيين تمهيدًا للإفراج عنهم، مع التحقيق العاجل في أية مظاهر غير

قانونية ترددها المعارضة مثل وجود ظاهرة الاختفاء القسري أو التصفية خارج القانون أو الإفلات من العقاب، مع توسيع المساحات السياسية لقوى المجتمع المدني والإعلام والصحافة للعمل بحرية، ووجود إرادة سياسية حقيقية للانفتاح السياسي على المعارضة، أضف إلى ذلك؛ مراجعة قانون الحبس الاحتياطي ومحاولة تعطيله، فضلًا عن تصدي مؤسسة الرئاسة لتنفيذ مخرجات الحوار، مع إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسساتية عاجلة، مع ضمانة تحقيق التوافق والتشارك بين كافة الفرقاء عند تنفيذ مخرجات هذا الحوار. فيما أشارت عينة المعارضة بنسبة (٣٧٪) إلى أن الضمانات سالفة الذِكر تعد كفاية ولكنها في حاجة إلى إضافة بعض الضمانات الأخرى، مثال ذلك: نَقل الحوار من الأكاديمية الوطنية للتدريب إلى مكان آخر، خصوصًا أن هذه الأكاديمية تابعة لرئاسة الجمهورية، مع أهمية تعيين نائبًا للمنسق العام للحوار (والذي تم تعيينه من طرف الحكومة وبشكل منفرد)، على أن يكون هذا النائب من قوى المعارضة، مع إعادة النظر في نسبة تمثيل قوى المعارضة في اللجان الفنية والفرعية، بالإضافة إلى هيكلة المحاور الثلاثة الرئيسة للحوار وتعديل مسماها إلى (محور حقوق الإنسان، محور الهوية والمواطنة، ومحور الإصلاح السياسي والاجتماعي). بينما نبّهت عينة المعارضة بنسبة (٣٠٪) إلى أن هذه الضمانات غير كافية لإنجاح مسار الحوار الراهن، كما أن بعضها يشوبه الغموض والالتباس، وذلك للأسباب الآتية: تباطؤ الإجراءات القانونية والأمنية المتعلقة بإخلاء سبيل بعض المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، فضلًا عن الموافقة على إخلاء سبيل بعضهم بشكل انتقائي وبطيء، كما شمل هذا الإفراج عددًا قليلًا من المسجونين، بنسبة لا تتجاوز الـ (٥٪) من القوائم المقدمة إلى المنسق العام، بالإضافة إلى أن الإفراج عنهم تم على فترات طويلة وبإجراءات مُعقدة، وعلى جانب آخر؛ اتخذت الدولة قرارات أُحادية بشأن الموافقة على تلقي القروض وعقد الصفقات والاتفاقيات الاقتصادية دون التوافق عليها داخل الحوار وبشكل انفرادي، وهي تدخل ضمن القضايا الاستراتيجية والقومية، والتي تمس أمن الوطن واستقراره الداخلي، علاوة على أنه قد تم التوافق –قبل بدء الحوار– على عدم تحرك الحكومة في هذه الملفات بمفردها، إلا بعد موافقة أعضاء الحوار الوطني عليها، فضلًا

عن توقف لجنة العفو الرئاسي عن العمل، ودون سابق إنذار، إضافةً إلى إقصاء بعض رموز المعارضة عن الظهور في وسائل الإعلام الحكومي والخاص، ولأسباب مجهولة.

شكل رقم (١٣) يوضح أبرز ضمانات النظام السياسي للانفتاح على المعارضة وإنجاح الحوار الراهن.

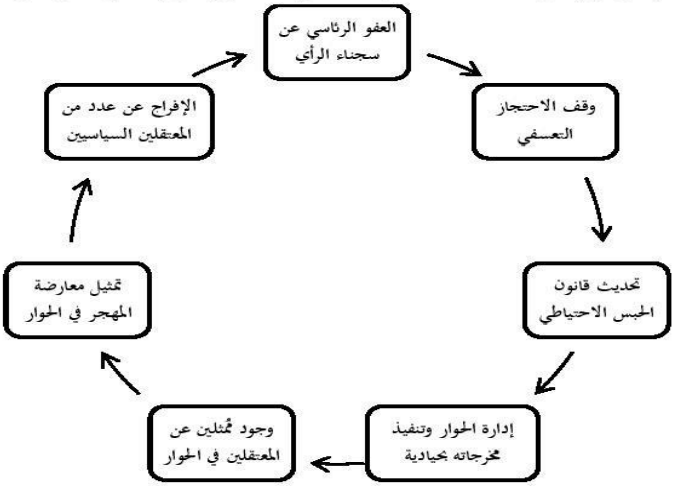

وبالإضافة إلى ذلك؛ ترى بعض مفردات العينة، على سبيل المثال، ما يلي:

-ح(١٧): "إن ضمانات الدولة أكثر من ممتازة، والمعارضة اطمأنت للجدّية في تنفيذ هذه الضمانات، وقد أفرجنا حتى الآن عن (٨٠) شخصية محسوبة على قوى المعارضة، كما أن لجنة العفو الرئاسي ستستأنف عملها قريبًا بعد هيكلة مجلس إدارتها، وهناك دُفعات أخرى سيُفرج عنهم خلال الأيام المقبلة".

-ح(٦٠): "سنتعاطى بإيجابية مع هذه الضمانات، ليس بهدف تجميل وجه النظام كما يدعي البعض، ولكن حتى نحصل على مكاسب مهمة في مجال الحريات والتعبير، وها قد بدأنا الآن نرى ثمار هذا الحوار في خروج عشرات المعارضين من السجون حتى قبل أن ينتهي الحوار الراهن من صياغة مخرجاته".

شكل رقم (١٤) يوضح درجة الثقة لدى (عينة المعارضة) في أعضاء مجلس الأمناء كمسؤولين حياديين لتنفيذ الضمانات ن (٦١).

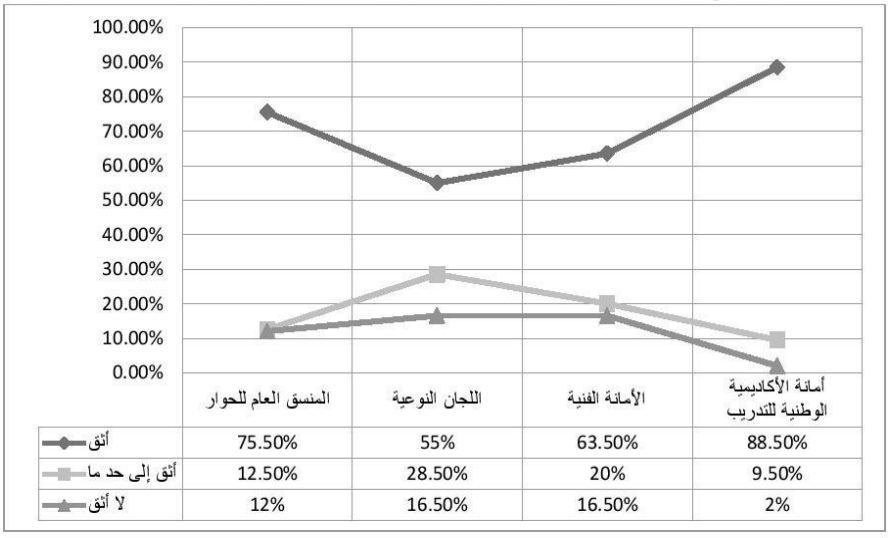

	المنسق العام للحوار	اللجان النوعية	الأمانة الفنية	أمانة الأكاديمية الوطنية للتدريب
أثق	75.50%	55%	63.50%	88.50%
أثق إلى حد ما	12.50%	28.50%	20%	9.50%
لا أثق	12%	16.50%	16.50%	2%

-ح(٨١): "المنسق العام للحوار هو المسؤول الأول عن تنفيذ تلك الضمانات، ونحن كقوى معارِضة نثق فيه كوسيط حيادي للتنفيذ والمتابعة وتلافي التحديات، كما أن مستوى ثقتنا في مجلسه ولجانه الفرعية والفنية (قوية)، ذلك لكونهم أطرافًا تنتهج مبدأ الشفافية والموضوعية في التواصل والمعالجة والتنفيذ، وكضامنين موثوقين بيننا وبين النظام الحاكم".

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (عمر شقيان Omer Shurkian) والتي يشير فيها إلى أهمية أن تقدم الدولة بعض الضمانات لجذب قوى المعارضة للانضمام إلى الحوار، ومن هذه الضمانات: إنهاء حالة الاعتقالات التعسفية، وقف الأعمال العدائية، معالجة الوضع الإنساني، ضمان الحريات الأساسية، ضمان حقوق الإنسان، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، حيث تعد هذه الإجراءات بمثابة أولوية قصوى لبناء الثقة مع المعارضة، وخلق بيئة مواتية لإجراء الحوار الوطني على أسس من العدل والحرية. (Omer Shurkian, 2021, P 288-293).

ب) استجابة المعارضة للحوار (بين الاصطفاف الوطني والاشتباك السياسي):

جدول رقم (١٨) يوضح تقييم العينة لمدى استعداد المعارضة السياسية لقبول الحوار مع الدولة ن (١٠٩).

ع	درجة استجابة المعارضة لدعوة الحوار						ع(٤١): المعارضة الجادة "تعارض من أرض الوطن، وتتحاور مع السلطة بهدف تحقيق التنمية والإصلاح، فهي معارضة من أجل الوطن، لا تستقوي بالخارج أو تُحرض عليه"
	قوية		متوسطة		ضعيفة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٤٠	٨٣,٥	٣	٦	٥	١٠,٥	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	٣٨	٦٢,٥	١٥	٢٤,٥	٨	١٣	
المجموع ن (١٠٩)	٧٨	٧١,٥	١٨	١٧	١٣	١١,٥	

كشفت عينة مجلس الأمناء بنسبة (٨٣٪) بأن غالبية قوى المعارضة رحّبت بالانضمام إلى هذه المبادرة، كما أنها وافقت على هذه الدعوة بشكل سريع ووطني، وتعاطت معها بشكل إيجابي (على الرغم من أن هناك بعض القوى التزمت الصمت، وبعضها الآخر رحب بحذر، ومنهم من رحب وفرض شروط استباقية، وقوى ثانية رفضت الحوار خوفًا من المشاركة الشكلية، وقوى ثالثة انسحبت من المشهد الحواري ولكنها قدمت مقترحات لإثراء الحوار دون مشاركة مباشرة منها)، أما بخصوص غالبية القوى السياسية فإنها فضّلت المشاركة وقبول الحوار مع النظام الحالي على الفور، وذلك للأسباب الآتية: شعور غالبية قوى المعارضة بأن مصر الآن تمر بفترة عصيبة من تاريخها، وبأنها في حاجة ماسة إلى إجماع وطني لحل مشكلاتها ومعالجة أزماتها، فضلًا عن رغبة المعارضة المصرية في إحداث تغيير سلمي شامل في الحياة السياسية المصرية، بعد فترة طويلة من الجمود والانسحاب من المشهد السياسي، كذلك حاولت إيجاد طريقة آمنة لإنهاء حبس المعارضين وأصحاب الرأي، والتعاون والتكامل مع النظام الراهن في مواجهة الأزمات والمشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري الآن، إضافةً إلى فتح المجال العام المصري أمام المجتمع المدني للمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية والاستراتيجية، وعلى جانب آخر اعتبرت بعض القوى أن هذا الحوار هو مجرد تفاوض مع النظام الحالي ووافقت على تمثيل التيارات المدنية والحزبية فيه، كما

اعتبرتها قوى أخرى بأنها فرصة سياسية بديلة للانفجار المجتمعي المحتمل، أو بمعنى أقرب أنها استبدال آمن للصراع السياسي المحتمل إلى حوار سياسي جامع، وقد حرصت هذه القوى على الاستمرار في الحوار ورفضت الانسحاب منه بهدف تحقيق المصلحة الشعبية، فيما اعتبرتها قوًى أخرى أنها فرصة مهمة لتحقيق المحاصصة مع السلطة الراهنة في إدارة الدولة والمشاركة في المؤسسات النيابية والبرلمانية. كذلك أفادت غالبية عينة المعارضة بنسبة (٦٢٪) بأن استجابتهم للمشاركة في الحوار الراهن جاءت واسعة وقوية ومُلبِية للطموحات السياسية، وذلك لتحقيق بعض الأهداف، والتي منها على سبيل المثال ما يلي: تحقيق التقارب مع السلطة وعودة الروح التوافقية، مع استئناف النقاش السياسي بين قوى المجتمع، واعتبارها فرصةً لتحريك المياه الراكدة نحو نقاش وطني جاد، مع المساهمة في معالجة أزمات المجتمع المصري، وتَقل الحياة السياسة بمشاركة شاملة ومن كافة القوى، مع تجنيب مصر خطر العزوف السياسي، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، كذلك؛ اعتبرتها بعض القوى فرصَة لتحقيق التهدئة السياسية وتلطيف الأجواء المتصاعدة بين قوى المعارضة والسلطة الراهنة، ومجالًا سانحًا لتعديل بعض القوانين المتعلقة بحرية الحياة السياسية، كقانون التظاهر وإبداء الرأي وحرية الصحافة، وقانون الانتخابات. بينما أشارت نسبة (٢٤٪) من عينة المعارضة إلى أن استجابة قوى المعارضة للحوار الراهن جاءت متوسطة، وذلك لعددٍ من الأسباب، أهمها: القبول الجزئي لشروط المعارضة من قبل النظام، واستبعاد بعض القوى التي كانت مشاركة في ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو من فعاليات الحوار، فضلًا عن تشكيك بعض القوى الأخرى في جدية الحوار، أو التخوّف من عدم التشاركية في تنفيذ مخرجاته. وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (جوناثان زرتمان Jonathan K. Zartman) والذي يرصد فيها؛ وجود علاقة ارتباطية بين التعاطي الإيجابي لقوى المعارضة مع دعوة الحوار، وبين خفض معدلات الهيمنة عليها ووقف القمع الحكومي ضدها، وباعتبارها شريك حقيقي في إدارة شؤون الدولة. (Jonathan K. Zartman, 2020, P 49).

شكل رقم (١٥) يوضح صور استجابة المعارضة السياسية للحوار الراهن مع الدولة.

وعلاوة على ذلك؛ أفادت بعض مفردات العينة، على سبيل المثال، بما يلي:

-ح(٧٢): "رحبت غالبية القوى الوطنية بالمشاركة في الحوار الراهن، بمختلف توجهاتها السياسية وأيديولوجياتها الفكرية، حتى قوى أقصى اليمين (القوى السلفية)، قَبلت دعوة الحوار دون تردد أو تشكيك، وبمسؤولية وانفتاح منقطع النظير".

-ح(٨٦): "قبِلنا الحوار مع السلطة الراهنة ولكن بشروط، تحقق معظمها، وتعطل بعضها، ولكننا نأمل في مسار حواري صادق، يحقق عددًا من أهدافنا المنشودة، وفي مقدمتها تأمين الحقوق والحريات العامة في مصر".

ج) التحديات المُعرقلة لخطة الحوار (رصد مؤشرات الفشل وإيجاد مخارج آمنة):

جدول رقم (١٩) يكشف عن توقعات العينة لأصعب المراحل التي قد يتعثر عندها الحوار بين المعارضة والدولة ن (١٠٩).

ع	استشراف أصعب مراحل الحوار (تحديات خارطة الطريق)						ح(٥): "بعد عبور الدولة المصرية لتحدياتها الأمنية، وإثبات الطريق مُمهدًا لاجتياز التحديات السياسية والاجتماعية، عبر إطلاق حوار وطني جامع، يشمل جميع القوى وكافة الأطراف الفاعلة"
	قبل بدء الحوار		أثناء إجراء الحوار		بعد انتهاء الحوار		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٢٣	٤٧,٥	١١	٢٣	١٤	٢٩,٥	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	١٧	٢٧,٥	١٩	٣١,٥	٢٥	٤١	
المجموع ن (١٠٩)	٤٠	٣٦,٥	٣٠	٢٨	٣٩	٣٥,٥	

انقسمت عينة الدراسة الراهنة إلى ثلاثة توجهات عند تقديرها لأبرز التحديات المتوقعة، والتي قد تعرقل مسار الحوار الراهن إذا ما وجدت أو توفر أحدها، **فالتيار الأول**: وقد جاءت نسبته (٣٦٪) من مجموع عينة الدراسة، أفاد بأن التحديات التي قد تُفشل مساعي الحوار الراهن تتركز بالأساس قبل بدء العملية الحوارية، وذلك إذا ما توافرت النقاط الآتية (أو أحد منها): إذا كان السياق السياسي في مصر غير مواتٍ، أو وُجدت مقاومة من قبل النخب السياسية أو الحزبية ضد أهداف الحوار الراهن، كذلك، إذا ما استُبعدت الجهات الفاعلة والجماعات الشعبية من الحوار، أو تم اختيار مجلس يدير الحوار لتحقيق مصالحه الشخصية أو أن يكون موالٍ لطرف ضد طرف آخر، كذلك ترى –هذه العينة– أن المشكلة بالأساس تكمن في فترة الإعداد للحوار، وعدم الأخذ في الاعتبار الخبرات الحوارية لدى بعض القوى والتيارات أو البناء على الحوارات السابقة، أضف إلى ذلك؛ أنه إذا لم يراعى مستوى الممثلين للقوى السياسية، وعددِهم، والهدف من اختيارهم، أو استبعاد بعض القوى السياسية والتيارات المصرية التي تتمتع بشعبية واسعة ومؤثرة، ودعوة قوىً أخرى تفتقد للشرعية السياسية بين عموم المصريين، وعلى جانب آخر؛ نبهت العينة من مخاطر قد تكون محتملة، خصوصًا إذا ما تعلق الأمر بضعف القدرات الفنية أو المهنية لبعض المشاركين في الحوار، حيث أنها تعد من أخطر المعوقات التي قد تتسبب في إفشال الحوار الراهن، خصوصًا فيما يتعلق بـ: (ضعف صياغة اللائحة المنظِمة لعمل الحوار، هشاشة الجانب القانوني عند إعداد بنود اللائحة، إغفال دراسات الجدوى لمشاريع القرارات، ضعف اللجان التحضيرية، فضلًا عن؛ وجود قصور في أسماء بعض المشاركين أو المدعوين: على مستوى شعبيتهم، أو مدى قبولهم في الأوساط المحلية أو الدولية، أو في جدارتهم عند إنجاز الأعمال الموكلة إليهم)، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن عدم مراعاة التمثيل العادل للقوى المشاركة من حيث (الجنس، الجيل، التمثيل المكاني، الأحزاب، المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، الجمعيات المهنية ومجتمع الأعمال، والنقابات العمالية) قد تتسبب في إفشال الحوار المصري الراهن، كما قد تتسبب في ضعف مشروعيته وجدية مخرجاته. أما **التيار الثاني**: والذي جاءت نسبته (٣٥٪) من إجمالي

عينة الدراسة، فيشير إلى أن أبرز العوائق التي قد تُفشل الحوار الراهن ستظهر بعد انتهاء الحوار، أو بالأحرى أثناء تنفيذ مخرجاته، وذلك للعوامل الآتية: احتمالية الفشل في تنفيذ المخرجات بشكل كامل، أو تنفيذها بشكل جزئي، أو تنفيذ بنود من المحاور الثلاثة المتفق عليها وإهمال البنود الأخرى، بالإضافة إلى الفشل في تنفيذ المخرجات بشكل سريع أو في الفترة الزمنية القصيرة أو المتوسطة، فضلًا عن تعمد استبعاد قوى المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية من المشاركة في تنفيذ هذه المخرجات، المتوافق عليها، مع انفراد طرف على حساب الأطراف المشاركة بالتنفيذ، أو إجراء التنفيذ بصورة شكلية. وأخيرًا، أوضح **التيار الثالث**: والذي جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢٨٪)، بأن مؤشرات فشل الحوار الراهن قد تظهر أثناء إجراء الحوار نفسه، وذلك للاحتمالات الآتية، فعلى سبيل المثال: إذا كان دعم المجتمع المصري للحوار ضعيفًا، أو تواجدت تدخلات إقليمية أو دولية تهدف إلى عرقلته، كذلك إذا كان أداء مجلس الأمناء أو اللجان الفنية أو التحضيرية أو مجموعات العمل ضعيفًا، أو أُستخدمت لغة التشكيك أو التخوين أو العنف من قبل أطراف الحوار، سواء أثناء مناقشاتهم العامة، أو عند تناولهم للملفات والقضايا المطروحة في خطة الحوار، فضلًا عن تشدد بعض الجهات الفاعلة، أو تمسكها بقراراتها دون مرونة، أو تعنت بعضها الآخر عند اتخاذ بعض القرارات القومية أو الاستراتيجية، أو عند المصادقة على آليات المعالجة، مع تصاعد التوترات وحدة الخلافات أثناء إجراء الحوار، في حين يرى البعض الآخر، أن طول مدة الحوار المصري أو قصرِه قد يكون عاملًا معرقلًا لنجاحه، وذلك لأسباب لوجستية أو أمنية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (دونالد روتشيلد Donald Rothchild) والذي توصل فيها إلى أهم التحديات التي قد تُعرقل مسار الحوارات الوطنية، مثال ذلك: تعنت الحكومة في مواقفها، الظروف الغامضة والمتعلقة بمن سيشارك وكيف ستؤثر توصياته على خطط الحوار، الفشل في جلب المعارضة ذات الظهير الشعبي الواسع، زيادة نسب المشاركين من قوى الحكومة، فضلًا عن استبعاد النقاش حول بعض القضايا الأساسية مثل الهوية الوطنية، الحقوق المدنية وحقوق

الإنسان، السياسة الاقتصادية، الحكم، وغيرها. (John Harbeson, Donald Rothchild, 2018, PP 155-160).

شكل رقم (١٦) يوضح تقدير عينة الدراسة لأبرز التحديات التي قد تُفشل مسار الحوار الوطني في مصر.

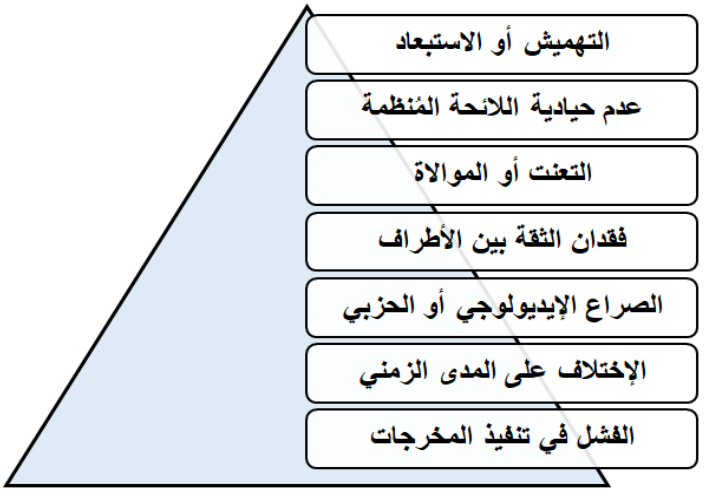

وبالإضافة إلى ذلك؛ ترى بعض مفردات العينة، على سبيل المثال، ما يلي:

-ح(٢٠): "نحاول تفادي أية تحديات أو عراقيل قد تظهر أثناء فعاليات الحوار، أو بعد الانتهاء منه، وذلك بمزيد من الشفافية والتطوير، مع تقديم كافة الإرشادات والإيضاحات حول آليات عمل الحوار والمستهدف منه، فضلًا عن رفع تقارير دورية عن الأداء والتحديات، لرئيس الجمهورية، وبصفة مستمرة، حتى يمكن تلافيها".

-ح(٥١): "ملف سجناء الرأي وقانون الحبس الاحتياطي، يعدان من أكبر التحديات التي قد تعرقل نجاح الحوار الراهن، أو إذا كانت هناك نية مُبيتة لاستبعادنا من المشاركة في تنفيذ المخرجات".

المحور الخامس: مُستقبل الحوار الوطني في مصر (عقد اجتماعي جديد للجمهورية الجديدة):

يستهدف المحور الراهن –والأخير– الإجابة على التساؤل التالي: ما مستقبل هذا الحوار في مصر (نجاح، أم فشل)؟ وما آليات تنفيذ مخرجاته؟ وما احتمال تحول هذه المخرجات إلى عقد اجتماعي جديد للجمهورية الجديدة المنتظَرة؟ وقد جاءت استجابات عينة الدراسة؛ كالتالي:

أ) مصير الحوار الوطني (وآليات تنفيذ مخرجاته):

جدول رقم (٢٠) يُبين توقعات عينة الدراسة لمستقبل الحوار الوطني في مصر إيزاء تحقيق مقاصده ن (١٠٩).

ع	مدى نجاح الحوار الوطني في تحقيق أهدافه (مصير الحوار)						ع(٩): الحوار الوطني الراهن "سيُساهم في إفراز حلول نعّالة تُمكن المجتمع المصري في المستقبل القريب من معالجة تحدياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بنجاح"
	النجاح		النجاح الجزئي		الفشل		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٤٦	٩٥,٥	٢	٤,٥	٠	٠	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	٣٩	٦٤	١٦	٣١,٥	٦	٤,٥	
المجموع ن (١٠٩)	٨٥	٧٧,٥	١٨	١٦	٦	٦,٥	

كشفت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٧٪) بأن الحوار الراهن سينجح في الوصول إلى أهدافه، خصوصًا فيما يتعلق: بتحقيق التنمية السياسية المستدامة، وبناء المسافات المشتركة، ودمج قوى المعارضة المصرية في مؤسسات صنع القرار العام، وفي تأمين المهدّدين بالمعتقلات والسجون بسبب آرائهم وأفكارهم، بالإضافة إلى وضع خارطة طريق تُرسخ لبناء الوطن المصري على أسس حديثة ومتطورة، ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤرق المجتمع المصري، فضلًا عن المساهمة في بناء دولة مدنية جديدة تُؤمن بالديمقراطية والتعاون مع كافة التيارات السياسية الأخرى. بينما أفادت نسبة (١٦٪) من عينة الدراسة بأن الحوار الراهن سينجح في تحقيق بعض أهدافه، وليس جميعها، كما أن تنفيذ هذه الأهداف سيكون بشكل انتقائي. في حين أشارت

نسبة صغيرة (٦٪) من عينة الدراسة إلى أن الحوار الراهن سيفشل في تحقيق أهدافه، وذلك لعدة عوامل أهمها: تصدر الليبراليين والناصريين للحوار، واستبعاد تيارات وقوى الإسلام السياسي الفاعلة، والتي لايزال لها تواجد –ليس بالهيّن– بين أوساط المصريين، وهي في ذات الوقت المناهض الحقيقي لنظام الحكم الحالي، ولقيام دولة مدنية حديثة، لذلك فهي ستسعى بكل جهد لإفشال تنفيذ هذه المخرجات، كما أنها ستُجهض أية أعمال قائمة على المشاركة والتوافق المجتمعي. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ستيفن داي Stephen Day) والذي توصل فيها إلى وجود علاقة ارتباطية بين مصير الحوار الوطني (سواء نجاح أو فشل) من جهة، وتحقيق التوافق العام –من عدمه– بين المعارضين والدولة، فيما يخص أغلب القضايا الخِلافية من جهة أخرى. (Stephen W. Day, Noel Brehony, 2020, P 298).

شكل رقم (١٧) يرصد بعض آليات الحوار في تنفيذ مخرجاته المُتعلقة ببناء المسافات المشتركة، والتشاركية في بناء المستقبل المصري.

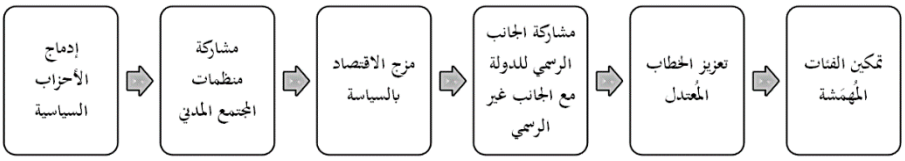

– فيما ترى بعض مفردات عينة الدراسة، ما يلي:

–ح(٤٥): "الحوار السياسي في مصر سيعمل كركيزة أساسية للجمهورية الجديدة، وسيحقق التنمية السياسية المستدامة، وسيبني المسافات المشتركة بين جميع الأحزاب والقوى السياسية المتنافرة".

–ح(٦١): "الحوار الراهن تشاركيٍ في جميع مراحله، بدءًا من التشاور لإعداده إلى صياغة وتنفيذ مخرجاته، وهو مؤشر مهم يدل على نية الدولة المصرية في إيجاد حياة سياسية ذات جودة عالية، تُرسي قيم الدولة الحديثة".

شكل رقم (١٨) يكشف عن بعض آليات تنفيذ مخرجات الحوار الراهن الخاصة بتعزيز الهوية والمواطنة المصرية.

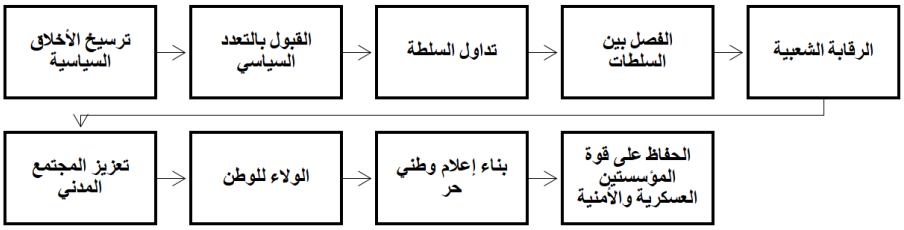

-ح(٣٠): "تنفيذ مخرجات هذا الحوار سيتم بشكل تعاونٍ بين جميع الأطراف والقوى، ولن ينفرد به النظام الحاكم، كما أنه سيتم على مراحل، وبمجموعة من اللجان المتخصصة، وبإشراف مباشر من رئاسة الجمهورية ومجلس أمناء الحوار، وبلا تمييز".

-ح(٧٥): "نحن كقوى معارضة سنُتابع تنفيذ هذه المخرجات، وما يهمنا في هذه المرحلة هو تحقيق الإصلاح السياسي، وفتح المجال العام في مصر أمام التعددية والتنوع الإيديولوجي، وقبول الآخر".

شكل رقم (١٩) يُظهر توقعات العينة لنطاق ومستوى تنفيذ مخرجات الحوار الراهن (أولويات العمل الوطني) ن (١٠٩).

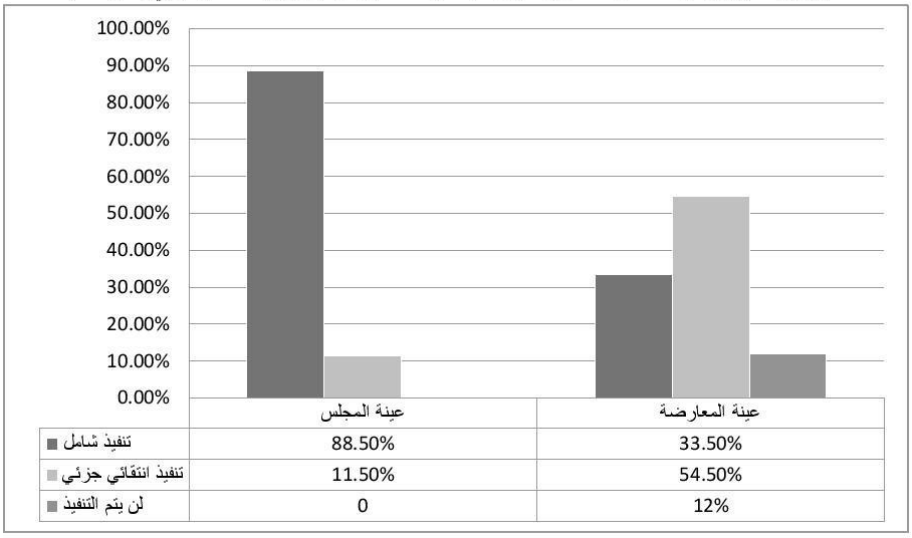

	عينة المجلس	عينة المعارضة
تنفيذ شامل	88.50%	33.50%
تنفيذ انتقائي جزئي	11.50%	54.50%
لن يتم التنفيذ	0	12%

-ح(٢٤): "تنفيذ المخرجات سيكون شاملًا لكافة البنود والمقترحات والتوصيات التي توصل إليها الحوار الراهن، وبنظام الإجماع والتوافق وليس بنظام التصويت، وفي صورة تشريعات وقوانين مُلزِمة، ولن يكون تنفيذها انتقائيًا، فضلًا عن أنه سيتم بضمانة من رئيس الجمهورية، وفي أقرب وقت مُمكن".

-ح(١٠٧): "سيتم تنفيذ بعض من مخرجات الحوار، والتخلي عن بعضها الآخر، خصوصًا في ضوء بعض التحديات التي قد تُواجه تنفيذ مخرجات المحور الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن أن الحوار الوطني الراهن هو حوار سياسي بالأساس".

ب) مُخرجات الحوار الوطني كخريطة للمستقبل (عقد اجتماعي جديد أم انقسام سياسي جديد):

جدول رقم (٢١) يُظهر توقعات عينة الدراسة لمستقبل مخرجات الحوار الراهن ن (١٠٩).

ع	مخرجات الحوار الراهن ستؤدي بمصر إلى:						مستقبل الجمهورية الجديدة وعقدها الاجتماعي الجديد
	صياغة عقد اجتماعي جديد		انقسام سياسي آخر		انسحاب سياسي من المشهد		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة مجلس الأمناء ن (٤٨)	٤٥	٩٣,٥	٣	٦,٥	٠	٠	
عينة الحركة المدنية ن (٦١)	٣٤	٥٥,٥	١٩	٣١,٥	٨	١٣	
المجموع ن (١٠٩)	٧٩	٧٢,٥	٢٢	٢٠	٨	٧,٥	

كشفت غالبية عينة الدراسة بنسبة (٧٢٪) بأن مخرجات الحوار الراهن ستُصاغ في عقد اجتماعي جديد، وأن هذا العقد سيكون بمثابة دستور جديد للجمهورية المنشودة، كما أن هذه المخرجات ستُمثل اللبنة الأولى في مراحل بناء هذه الجمهورية، فضلًا عن أنها تتماشى مع رؤية بناء الدولة الحديثة المتطورة، والتي تتبادل فيها الرؤى، وتقوم قواعدها على مبادئ من الديمقراطية

والعدالة الاجتماعية، وتضم بين جنباتها الجميع، بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم، وفي مساحات مشتركة، ومسافات سياسية قوامها الشفافية والمساواة، والمشاركة الجادة لبناء مستقبل أفضل. بينما أفادت نسبة (٢٠٪) من عينة الدراسة بأن مخرجات هذا الحوار لن تُحقق انسجام سياسي كامل بين جميع الأطراف في مصر، وسينتهي الحال بانقسام سياسي جديد. فيما أشارت نسبة (٧٪) من عينة الدراسة إلى أن الحوار الراهن سينتهي بانسحاب غالبية القوى السياسية والمدنية من المشهد العام، وستتولى الدولة قيادة الدفة بمفردها مرة أخرى.

وتتفق هذه النتائج مع رؤية (إلين لوست Ellen Lust) والذي يشير فيها إلى أن الناتج النهائي من أي حوار وطني (ناجح)؛ هو صياغة مخرجاته في صورة عقد اجتماعي جديد، ويستلزم هذا العقد إجراء تعديلات فورية على الحكومة القائمة، وضم بعض المعارضين إليها، وذلك لتنفيذ ما اتُفق عليه من بنود وقرارات، مع تحديد أربعة مجالات للإصلاح العاجل: مثال ذلك "وقف الصراع وإحلال السلام، تحرير المجتمع السياسي، محاربة الفقر، وتنشيط الهوية الوطنية". (Ellen Lust, 2016, PP 850-860).

شكل رقم (٢٠) يوضح توقعات عينة الدراسة لشكل الجمهورية الجديدة ن (١٠٩).

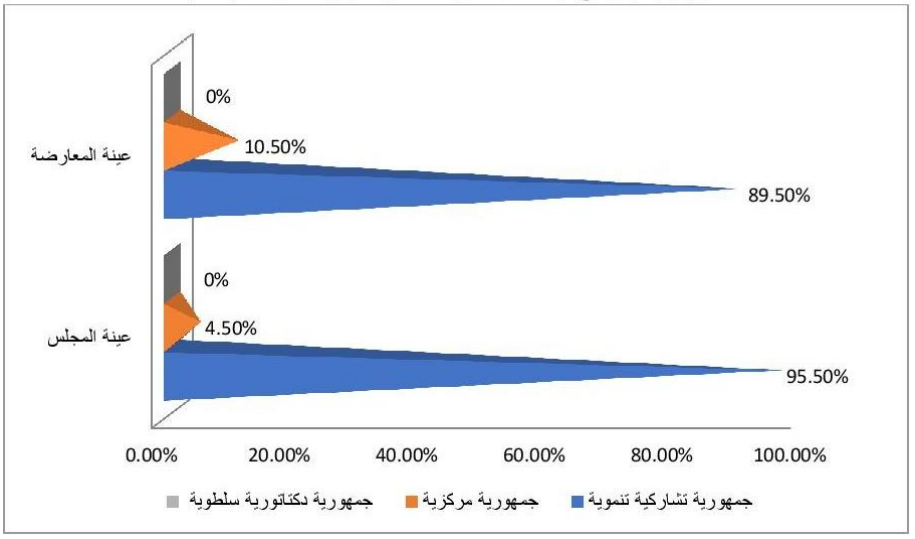

فيما توقعت غالبية عينة المجلس بنسبة (٩٥٪)، وغالبية عينة المعارضة بنسبة (٨٩٪) بأن الجمهورية الجديدة والتي يسعى الحوار للوصول إليها ستكون جمهورية تشاركية تنموية، وستبتعد كثيرًا في سياساتها عن الجمهوريات المركزية أو الجهوريات السلطوية الدكتاتورية. بالإضافة إلى ذلك؛ ترى بعض مفردات عينة الدراسة ما يلي:

-ح(٤٨): "مخرجات هذا الحوار ستُصاغ بنوده في عقد اجتماعي جديد، وسيتحول بعضها إلى قوانين تنفيذية تساهم في تشييد الجمهورية الجديدة (دولة الرفاهيّة)، على أسس من العدل والكرامة والتوافق المجتمعي العام".

-ح(١٠٩): "دستور الجمهورية الجديدة؛ سيتشكل من مخرجات هذا الحوار، وهذا الدستور سيكون من أبرز أهدافه: بناء الإنسان المصري، وتطوير شخصيته السياسية والاجتماعية، وتأسيس مجتمع جديد يقبل الجميع، ويعيش فيه الناس حياة مستقرة ومتطورة، لذا؛ تعد هذه المخرجات بمثابة قلم ستُرسَم به خريطة وملامح الجمهورية الجديدة المنشودة".

تاسعًا: مُناقشة نتائج الدراسة (الاستنتاجات):

كشفت نتائج الدراسة الراهنة عن أسباب دعوة الرئاسة المصرية إلى إقامة حوار وطني في مصر ٢٠٢٢، ومدى أهميته، وهيكله التنظيمي، وأهم القوى المنضمة إليه، وأبرز التيارات المستبعدة منه، والمناخ السياسي العام، الذي تُجرى فيه تلك المحادثات المباشرة مع كافة القوى المصرية، بتنوع توجهاتها وتعدد طيفها الفكري والثقافي والأيديولوجي، عدا فصيل الإخوان المسلمين ومن تلطخت أيديهم بدماء المصريين، وغير المعترفون بدستور ٢٠١٤، دستورًا عامًا للبلاد. وقد جاء هذا الحوار؛ محاولةً لإيجاد طرق مبتكرة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتردي، والأحوال الاجتماعية المشحونة، مع الأخذ في الاعتبار طرح آليات جديدة لربط السياقات الوطنية مع ديناميكيات الصراع المتغير في مصر، لذا، دعا الحوار السياسي الراهن مجموعةً واسعةً من أصحاب المصلحة

والسياسيين والخبراء وقوى المعارضة وممثلي الأحزاب لإجراء هذه العملية التداولية، التي تبني ولا تهدم، وتُقرّب ولا تُفرق، من أجل تعظيم إمكانات الحوار وتنويع الحلول والتوصيات، في بيئةٍ سياسية مواتية وسانحة، وتوقيت مهم ومتعطش لأية دعوات تُحقق الانسجام الوطني، خصوصًا في ظل ما تمر به مصر في جانبها السياسي (قيام ثورتين ٢٥-٣٠، ونشوء توترات بين بعض القوى السياسية ونظام الحكم)، وعلى الجانب الاقتصادي (أزمة طاحنة، تضخم، تدهور للعملة، والتأثيرات السلبية لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية)، فضلًا عن أزماتها الاجتماعية (مجتمع مشحون، ويعاني من أزمات مُركبة في أغلب قطاعاته ومستوياته)، وقد وضُعت هذه الاعتبارات جُلها في مرحلةٍ تحضيريةٍ شاملة وشفافة وتشاورية، وبدأت –ولا تزال– عملية حوارية تشترك فيها كافة النُخب المصرية والقوى والتيارات المدنية دون تمييز أو إقصاء، مما سمح لهم بإجراء حوار مُمثل للجميع، وربما ساهم أيضًا في فتح المجال السياسي المصري للمشاركة المستقبلية بشكل أرحب وأوسع (Susan Stigant, Elizabeth Murray, 2015, PP 1-3)، وبمشاركةٍ مفتوحة ومسؤولة من قبل جميع الأطراف.

كذلك أوضحت الدراسة الراهنة أهمية الحوار السياسي لدى المعارضة المصرية، وتوقيته، ومدى استحقاقه لعملية محتملة، هدفها صياغة فهم جديد للعلاقات الأفقية والرأسية بين الدولة المصرية والمجتمع، والتي جاءت في لحظة تاريخية محورية، وذلك لإعادة بناء العقد الاجتماعي المصري، على أسس من الديموقراطية والعدالة، ومع ذلك، تخوّف بعض المراقبين من أن تضيع هذه الفرصة، إذا ما كانت هذه العملية هي مجرد حدث تكنوقراطي دون صدى لدى المجتمع وقواه (Catherine Barnes, 2017, PP 5-7)، أو تم استغلالها من أولئك الذين يسعون إلى السلطة بوسائل مختلفة، ورغم ذلك، فهناك إشارات جادة بأن عملية الحوار الوطني الراهن ستُساهم بشكل فعّال في (إعادة) بناء مؤسسات الدولة بشكل شامل وتوافقي، كما أنها ستزيد من قدرة المجتمع على الحفاظ على علاقاته البينية بصورة عادلة وسلمية.

فيما أشارت نتائج الدراسة الراهنة إلى أهم الآليات اللازمة لدعم عملية الحوار الوطني في مصر، وسُبل تعزيز التحول السلمي، عبر التركيز على التفاهم والتعاون بين الأحزاب الرئيسة والفئات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع ونظام حكمه، وذلك من أجل صياغة إجماع عام حول الإصلاحات السياسية المرجوة من الدولة المصرية، والبدء في عمليات صادقة لتطوير المسار السياسي، والمضي قدمًا للخروج من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المصري، وربما لصياغة إطار عمل جديد يهدف إلى تغييرات أكثر جوهرية في المشهد المصري، الذي يشهد استقطابًا بين قواه بشكل قد يؤثر على خصائص الدولة ونظام حكمها، فضلًا عن تعزيز القدرة السياسية والاجتماعية في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، وأبرزها الطعن المستمر من قبل أعداء الوطن في شرعية الدولة نفسها أو في مؤسساتها الرسمية والمدنية.

علاوة على ذلك؛ بيّنت نتائج الدراسة الراهنة خطة عمل الحوار، وأجندته، وأولوياته الوطنية، وأهدافه المنشودة، فتوزعت الآراء بين المرحب بالخطة، والمتخوف من بعض بنودها، فيما قرر البعض الآخر وضع شروط مُسبقة لقبول دعوة الحوار، والبدء في حوار سياسي حقيقي وبنّاء، يتسع للجميع، ويهدف إلى مشاركة كافة الفصائل السياسية في تحديد أولويات العمل الوطني المصري، وفي هذا الإطار؛ أعاد النظام المصري تفعيل لجنة العفو الرئاسي، وأفرجت السلطات عن عدد كبير ومهم من المسجونين سياسيًا، وفتحت المساحات السياسية العامة للمعارضة، وللمدافعين عن حقوق الإنسان، ووضعت قائمة بالإجراءات والتدابير اللازمة لخلق الثقة قبل بدء الحوار وأثناء فعالياته وبعد الانتهاء منه (مرحلة تنفيذ المخرجات)، وتبعًا لهذه الخطوات الجادة من قبل النظام المصري، رحّبت أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية بدعوة الرئاسة، لتحقيق العمل السياسي المشترك، وجاءت موافقة هذه الأحزاب وقبولها للحوار مع السلطة المصرية، باعتبارها فرصة مهمة لتحقيق الاتفاق وتحسين ظروف الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد، وطريقًا سانحًا لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتشريعية والمؤسسية، بالإضافة إلى فتح مجالات

أرحب للحريات في بعض المواضيع التي تشمل: التحول الديمقراطي، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الحريات العامة، والأمن القومي (John Wiley, 2022, PP 1-2). فيما اعتبرها آخرين؛ انفراجة جديدة لصالح القوى الوطنية، وللمشاركة في تشكيل مستقبل مصر، وتطورًا هاماً يمكن أن يوفر أساسًا جيدًا للبناء عليه، بينما أشار فريق آخر؛ إلى أن هذا الحوار لا يمكن أن ينجح في ظل القيود الحالية خصوصًا في مجالات حرية التعبير والإعلام، فلا حوار سياسي يمكن ضمانه دون حرية للتعبير، ولا يمكن إجراء حوار وطني حقيقي ومثمر في ظل بعض القوانين المقيدة للحريات، والتي تم تمريرها على مدى السنوات الماضية، حيث تضمنت اتهامات واسعة يمكن استخدامها لمحاكمة أي شخصية مُعارضة أو أي شخص ذي رأي مُختلف، فيما نظر إليها البعض الآخر على أنها خطوة إيجابية نحو شمول أوسع للجماعات السياسية، بينما أثارت دعوة الحوار – أيضًا- تكهنات حول توقيتها والأسباب الحقيقية وراءها، وما إذا كان يمكن النظر إليها على أنها انفراجة سياسية حقيقية أو أنها محاولة لاحتواء المعارضة في ظل الأزمات الراهنة التي تمر بها الدولة.

لذا قدمت نتائج الدراسة الراهنة؛ رصدًا ميدانيًا وتفسيرًا لأبرز الضمانات المقدمة من قبل النظام المصري والمعارضة لإنجاح هذا الحوار، ووضحت أبرز التحديات المحتملة، التي قد تُعرقل خطته (قبل البدء، وأثناء الفعاليات، وبعد الانتهاء منه)، حيث جاءت أبرز ضمانات الدولة لطمأنت المعارضة المصرية حتى تنضم إلى الحوار الراهن، عبر إطلاقها للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لتحسين مجال حقوق الإنسان في مصر، وإنشاء بيئة سياسية أكثر شمولًا؛ بما في ذلك الحق في التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وتوفير مساحات جيدة للمجتمع المدني، مع رفع حالة الطوارئ السارية منذ العام ٢٠١٧؛ بينما أعرب بعض السياسيين المعنيين بالحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، عن مخاوفهم بشأن قانون المنظمات غير الحكومية لعام (٢٠١٩)، وقانون (٢٠١٨) لمكافحة جرائم الإنترنت وجرائم تكنولوجيا المعلومات، وقانون الكيانات الإرهابية لعام (٢٠١٥)، وقانون (٢٠١٣) بشأن الاجتماعات العامة

والتظاهرات السلمية (European Parliament, 2022, PP 1-5)، وطالبوا بضم هذه القوانين إلى أجندة الحوار لتعديل بعض بنودها المقيدة للحريات، ورفع القيود غير المبررة على حرية التجمع السلمي، وتعديل بعض السياسات تجاه المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي ذات الإطار؛ التزم الطرفين –ممثلي الدولة وممثلي قوى المعارضة في الحوار الراهن– بتعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى تحقيق بعض الأهداف المشتركة والتي تتمثل في بناء الاستقرار والسلام والازدهار في مصر، والقيام بدور أكثر أهمية لدعم الاستقرار المجتمعي، وتعزيز القدرة على الصمود أمام الأزمة الاقتصادية الراهنة، والعمل على فتح مساحات جديدة للمُنظمات غير الحكومية المستقلة، وتسهيل إجراءات تسجيلها، وحضورها لكافة الفعاليات السياسية، فضلًا عن التأكيد على حق جميع المصريين في الوصول إلى المعلومات، والوصول إلى بعض المواقع الإلكترونية، ووضع حد للتمييز وضمان المساواة الفعلية لجميع المصريين أمام القانون، وترسيخ الممارسة السياسية على النحو المنصوص عليه في الدستور، مع ضمان حقوق الأقليات الدينية في مصر، ودعوة البرلمان المصري إلى الإسراع في اعتماد بعض مخرجات الحوار الراهن، ووضعها كقوانين شاملة ومتوافق عليها؛ مثال ذلك: قانون مكافحة العنف ضد المرأة، وحمايتها من الاعتداء الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز التغييرات القانونية الأخيرة والتي أضافها مجلس إدارة الحوار الراهن ضمن أولويات العمل الوطني، مثال ذلك؛ قوانين مواجهة عمالة الأطفال، وزواج القاصرات، ومنع إساءة معاملتهن، ودعم آليات الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضدهن.

أخيرًا؛ قدمت نتائج الدراسة الراهنة؛ استشرافًا لمستقبل الحوار الوطني في مصر، حيث توقعت غالبية عينة الدراسة نجاح الحوار الراهن في لمّ الشمل، وتنفيذ المخرجات، بشكل تشاركي دون تمييز أو إقصاء، والنجاح في بناء جمهورية جديدة، قائمة على الديموقراطية والعدل والمساواة، والنجاح في صياغة عقد اجتماعي جديد، يحقق مستوى متقدم من الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي،

كما يساهم في انتعاش الاقتصاد المصري، وعودة المسار الثقافي إلى مستوياته المعهودة. (Hafsa Halawa, 2022, P 254). ناهيك؛ عن تحقيق الدولة المصرية لمواجهةٍ ناجحةٍ لكافة الصدمات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وإصدار قرارات إصلاحية في جميع المجالات، فالحوار الوطني الراهن في مصر لا يتطلع فقط إلى وقف الصدمات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والقادمة، ولكنه يتطلع أيضًا إلى بناء مستقبل الجمهورية الجديدة برؤية سياسية معاصرة، تُستثمر فيها كافة الجهود، وتبرز من خلالها أهمية الدور المصري إقليميًا ودوليًا (Amnesty International, 2022, PP 1-7)، وتنتقل فيها مصر إلى القيام بدورٍ طموحٍ على المستوى الدولي خصوصًا في مجالات؛ قضايا التغيرات البيئية والمناخية، وصياغة نهجًا تشاركيًا جديدًا يضم كافة الأطراف الفاعلة، مع ضمانة المشاركة الهادفة للمجتمع المدني وممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، فضلًا عن مواءمة التشريعات المصرية مع القانون الدولي، ومراجعة القوانين الحالية، واعتماد تشريعات جديدة، وصياغتها في عقد اجتماعي جديدة يتناسب وأهداف الجمهورية الجديدة المنشودة.

"توصيات الدراسة ورؤيتها الاستشرافية"

- ضرورة تعزيز العوامل المساهمة في نجاح الحوار الوطني الراهن، فضلاً عن مواجهة التحديات التي قد تتسبب في عرقلته.
- تحسين جودة الحوار الوطني المصري، عبر توسيع نسب المشاركين من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
- استفادة الحوار الراهن من دعم مؤسسة الرئاسة المصرية له.
- ضمانة تنفيذ مخرجات الحوار المصري، ودعم الإصلاحات المتفق عليها.
- دعم ممثلي الحوار الراهن مجتمعيًا وسياسيًا، من أجل تنظيم عمليات الحوار وشرعنة مخرجاته.
- تكثيف المشاورات حول قواعد اتخاذ القرار وتنفيذ المخرجات لمنع التوترات أثناء الحوار وبعده.

– تغيير مكان إقامة الحوار بشكل مستمر، وتوسيع نطاقه، مع توفير عمليات الدعم الإداري والفني له.

– تصميم آليات للمتابعة عند تنفيذ مخرجات الحوار، والتوافق عليها، وضمان مشاركة الجميع في إجراءها.

– توفير الإرادة السياسية للحوار الراهن، وبشكل مستمر وليس بصورة مؤقتة، وفي كافة القضايا المصيرية والخلافية.

– ضرورة أن يكون الحوار الراهن جزءًا لا يتجزأ من عمليات التغيير الأكبر التي تنشُدها الجمهورية الجديدة.

– إيجاد أرضية مشتركة بين الأحزاب المشاركة في الحوار، حتى تزداد فرص نجاحه ووصوله إلى أهدافٍ توافقية.

– ضرورة أن يستفيد الحوار الراهن من خبرة الحوارات الوطنية السابقة في مصر.

– تكثيف الدعم السياسي والمالي والتقني، لرفع درجة نجاح الحوار في تحقيق أهدافه.

– تقديم أطراف الحوار لبعض التنازلات، وبناء التحالفات، لتعزيز الاتفاق، وضمان التنفيذ.

– استدعاء الخبراء والمتخصصين عند تنفيذ المخرجات، مصحوبة بتدابير بناء الثقة وسلسلة من الخطوات الجادة والصادقة.

– استدامة الحوار بين كافة الأطراف (الرسمية والمدنية)، كنمط مستقبلي لإدارة الشؤون السياسية في الجمهورية الجديدة.

"قائمة المراجع"

– أولًا: المراجع الأجنبية:

1) Alessandro Ferrari, James Toronto (2016); ***Religions and Constitutional Transitions in the Muslim Mediterranean***, UK, Taylor & Francis, P33.

2) Aligarh Muslim University (2022); ***The System Approach of David Easton***, Amsterdam, StuDocu, PP 209-210.

3) Almas Syzdykov, et al (2016); ***Towards the Concept of the Political System***, VOL. 11, NO. 7, Kazakhstan, IEJME, PP 2189-2192.

4) Amnesty International (2022); ***Egypt: COP27 should not overshadow human rights crisis in the country***, UK, Amnesty International Public Statement, PP 1-7.

5) Berghof Foundation (2017); ***National Dialogue Handbook: A Guide for Practitioners***, Germany, Berghof Foundation Operations GmbH, PP 20-21.

6) Carmen Geha (2021); ***From Revolt to Community-Driven Resistance***, Italy, IAI Istituto Affari Internazionali, P 7.

7) Catherine Barnes (2017); ***Dilemmas of Ownership, Inclusivity, Legitimacy and Power Towards Transformative National Dialogue Processes***, Berlin, Berghof Foundation, PP 5-7.

8) Daniel Brumberg, et al (2021); ***National Dialogues in Peace building and Transitions: Creativity and Adaptive Thinking***, USA, United States Institute of Peace, P 5.

9) Elias Carayannis, et al (2016); ***Mode 3 knowledge production: systems and systems theory, clusters and networks***, Vol. 5, Iss. 17, Germany, Journal of Innovation and Entrepreneurship, PP 5-6.

10) Ellen Lust (2016); ***The Middle East***, USA, CQ Press, SAGE Publishing, PP 850-860.

11) Elliot Bulmer (2021); ***Opposition and Legislative Minorities: Constitutional Roles, Rights and Recognition***, Strömsborg, International IDEA, P 24.

12) Eugene F Miller (2014); ***David Easton's Political Theory***, 3rd Edition (Donnal Setiawan Zonel), USA, University of Wisconsin, The Political Science Reviewer, PP 210-234.

13) European Parliament (2022); ***Human rights situation in Egypt***, Strasbourg, Legislative Observatory, PP 1-5.

14) Gerald Gaus, et al (2021); ***Contemporary Approaches to the Social Contract***, substantive revision, USA, Stanford University, Stanford Encyclopedia of Philosophy, PP 181-190.

15) Hafsa Halawa (2022); ***Egypt: Economic Ruin Threatens Stability***, Mediterranean Yearbook, Washington, Middle East Institute (MEI), P 254.

16) Harry Vanden,et al (2012); ***Social Movements and Leftist Governments in Latin America: Confrontation or Co-optation***, UK, Bloomsbury Publishing, P 53.

17) Hatem Murad (2015); ***National Dialogue in Tunisia: Nobel Peace Prize 2015***, Tunisia, Éditions Nirvana.

18) Henrik Hartmann (2013); ***The Evolving Mediation Capacity of the Southern African Development Community***, issue 1, conflict trends, South Africa, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), P 10.

19) Henrik Hartmann (2017); ***National Dialogues and Development***, Berlin, Berghof Foundation Operations GmbH, PP 4-5.

20) Henrik Hartmann (2017); ***National Dialogues and Development***, Previous reference, PP 21-22.

21) https://www.sis.gov.eg/section/325/122?lang=ar.

22) Ibrahim Fraihat (2016); ***Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring***, UK, Yale University Press, P 101.

23) Innocent E. Chiluwa, Sergei A. Samoilenko (2019); ***What is Political Opposition***, USA, Handbook of Research on Deception, PP 6-18.

24) James E. Waller, et al (2020); ***Historical Dialogue and the Prevention of Mass Atrocities***, Routledge Studies in Genocide and Crimes against Humanity, UK, Routledge.

25) Jasmine K. Gani, Raymond Hinnebusch (2022); ***Actors and Dynamics in the Syrian Conflict's Middle Phase: Between Contentious Politics, Militarization and Regime Resilience***, UK, Routledge, P 99.

26) Jason G. Tower, et al (2021); ***New Paths and Policies towards Conflict Prevention: Chinese and Swiss Perspectives***, UK, Routledge, P 22.

27) Jeroen Van den Bosch (2013); ***Political Regime Theory: Identifying and Defining Three Archetypes***, Vol. 2 (4), Poland, Copernicus Journal of Political Studies, PP 78-79.

28) Jeroen Van den BOSCH (2014); ***Mapping Political Regime Typologies***, Poznan, Przeglqd Politologiczny, PP 78-79.

29) John Thrasher (2018); ***Adam Smith and the social contract***, Vol 8, Layout 1, UK, The Adam Smith Review, Routledge, PP 209-210.

30) John W Harbeson, Donald Rothchild (2018); ***Africa in World Politics: Constructing Political and Economic Order***, UK, Routledge, PP 155-160.

31) John Wiley (2022); ***Egypt: National Dialogue***, Volume 59, Issue 5, UK, Africa Research Bulletin, Wiley-Blackwell, PP 1-2.

32) Jonathan K. Zartman (2020); ***Conflict in the Modern Middle East: An Encyclopedia of Civil War, Revolutions, and Regime Change***, USA, ABC-CLIO, P 49.

33) Kabale Ignatius Mukunto (2021); ***National dialogue and social cohesion in Zambia***, Vol 21, N 2, African Journal on Conflict Resolution, South Africa, ACCORD, P 59.

34) Kamat Vasudha, et al (2018); ***System Approach***, Block-2 Instructional System, India, IGNOU, PP 45-59.

35) Katia Papagianni (2014); ***National Dialogue Processes in Political Transitions***, Civil Society Dialogue Network Discussion Paper No. 3, Greece, EPLO, P 1.

36) Ludger Helms (2021); ***Introduction: The nature of political opposition in contemporary electoral democracies and autocracies***, UK, European Political Science, P 1.

37) Mark Haugaard (2018); ***What is authority?***, Vol (18), issue (2), USA, Journal of Classical Sociology, Sage, P 20.

38) Marko Lehti (2018); ***The Era of Private Peacemakers: A New Dialogic Approach to Mediation***, Switzerland, Springer, P 171.

39) Markus Loewe, et al (2021); ***The social contract as a tool of analysis: Introduction to the special issue on "Framing the evolution of new social contracts in Middle Eastern and North African countries"***, Vol 145, Germany, World Development, P 2.

40) Michael Vlerick (2020); ***The Evolution of Social Contracts***, Berlin, Journal of Social Ontology - De Gruyter, PP 181-190.

41) Michael Wahman, et al (2013); ***Authoritarian regime types revisited: updated data in comparative perspective***, Vol. 19, No. 1, UK, Taylor & Francis, P 20.

42) Moosa Elayah (2022); ***Europe and the MENA Region: Media Reporting, Humanitarianism, Conflict Resolution, and Peacebuilding***, Berlin, Springer Nature, P 102.

43) Nathalie Brack, Sharon Weinblum (2009); ***What do we mean by "political opposition": a theoretical perspective***, UK, Political Science, PP 5-13.

44) Ndico Rasidatou Pongsi (2020); ***National dialogue as a strategy for intra-state conflict***, Cameroon, University Of Nairobi-Institute Of Diplomacy And International Studies, P 54.

45) Nizam Ahmed (2018); ***The Parliament of Bangladesh***, Routledge Revivals, UK, Routledge, PP 90-93.

46) Omer Shurkian (2021); ***Sudan: The Rise of Closed Districts' Natives***, UK, Austin Macauley Publishers, PP 288-293.

47) Paffenholz Zachariassen, C. Helfer (2017); ***What Makes or Breaks National Dialogues?***, Geneva, Inclusive Peace and Transition Initiative, The Graduate Institute, P 171.

48) Paul Seabright, et al (2021); ***Contemporary Approaches to the Social Contract***, substantive revision, UK, Evolutionary Human Sciences, Cambridge University Press, P 3.

49) Pernille Rieker, Henrik Thune (2016); ***Dialogue and Conflict Resolution: Potential and Limits***, UK, Routledge.

50) Peter Moss, Ann-Zofie Duvander (2019); ***Parental Leave and Beyond: Recent International Developments, Current Issues and Future Directions***, UK, Policy Press, P 42.

51) Rami G. Khouri, Martin Wählisch (2016); ***Interventions in Conflict: International Peacemaking in the Middle East***, Germany, Springer, P 150.

52) Scott, Z, Mcloughlin (2014); ***Political Systems: Topic Guide***, UK, International Development Department, College of Social Sciences, University of Birmingham, P Xi.

53) Sharon Weinblum, Nathalie Brack (2011); ***'Political Opposition': Towards a Renewed Research Agenda***, Interdisciplinary Political Studies Vol.1, No.1, Belgium, Université libre de Bruxelles, P 33.

54) Sora Templates (2020); ***The Basic tenets of David Easton's general system theory*** , UK, my ignou solutions, PP 1-5.

55) Stephen J. King (2020); ***The Arab Winter***, UK, Cambridge University Press, P 138.

56) Stephen W. Day, Noel Brehony (2020); ***Global, Regional, and Local Dynamics in the Yemen Crisis***, Germany, Springer Nature, P 298.

57) Susan Stigant, Elizabeth Murray (2015); ***National Dialogues; A Tool for Conflict Transformation***, USA, United States Institute of Peace, PP 1-3.

58) Sylvie Namwase (2018); ***African Human Rights Yearbook, Annuaire africain***, human rights 2, South Africa, Pretoria University Law Press, P 506.

59) United Nations (2019); ***Yearbook of the United Nations***, USA, United Nations, P 454.

60) Xin Guo (2015); ***Understanding National Dialogues***, USA, Columbia University School of International and Public Affairs (SIPA), P 16.

- ثانيًا: المراجع العربية:

٦١) أبو حمور، محمد: **الأوراق النقاشية الملكية وتعزيز الحوار الوطني**، مج٥٤, ع١-٢، مجلة رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم - إدارة التخطيط والبحث التربوي، الأردن، ٢٠١٧.

٦٢) أحمد، ربيع حسن، أبو صالح، حسين سليمان: **مائدة مستديرة عن الخطوات العملية لإنجاح الحوار الوطني**، ع٧, مج١، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، السودان، ٢٠١٥.

٦٣) حداد، عبدالرحمن عثمان: **الحوار الوطني السوداني: بين الرفض والقبول**، س٥, ع٥، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، ٢٠١٥.

٦٤) دقنيش، عبدالمجيد: **خارطة الطريق التونسية: التقاط الأنفاس بالحوار الوطني**، س٧, ج ٧٦، مجلة الدوحة، وزارة الإعلام، قطر، ٢٠١٤.

٦٥) الدومة، صلاح الدين عبدالرحمن: **دور الاعتراف بالحقائق في الحوار لإنجاحه وإنجاح ما بعده**، س٥, ع٥، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، ٢٠١٥.

٦٦) الساعوري، حسن علي: **الدور الخارجي في عملية الحوار الوطني**، س٥, ع٥، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، ٢٠١٥.

٦٧) سليم، جيهان عبدالله، خضر، مرتضى أحمد: **دور المعارضة في استقرار النظام السياسي لدوائر الجزائر**، مج١٤, ع٤٨، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت – كلية الآداب، العراق، ٢٠٢٢.

٦٨) الشعراوي، عطا السيد: **مخرجات حوار التوافق الوطني ومستقبل مملكة البحرين**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠١١.

٦٩) الصغير، محمد كمال قناوي، وآخرون: **تصور مقترح لتفعيل ثقافة الاختلاف في تحقيق التوافق الوطني بالمجتمع المصري المعاصر: دراسة تحليلية**، مج٣١, ع١٢٤، مجلة كلية التربية، جامعة بنها – كلية التربية، مصر، ٢٠٢٠.

٧٠) الطويل، ناصر محمد علي: **ملامح الدولة الاتحادية في مخرجات الحوار الوطني: محاولة لاستكشاف نقاط القوة والضعف**، مج١٨, ع٥٢–٥٣، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، اليمن، ٢٠١٤.

٧١) عبدالحليم، إيمان أحمد: **تحولات ممتدة: معضلات وفرص الحوار الوطني في اليمن**، س٥٠, ع١٩٥، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، ٢٠١٤.

٧٢) عبدالمنعم، أحمد فارس: **تونس: أزمة الحوار الوطني**، مج ١٤, ع ٥٣، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، ٢٠١٤.

٧٣) فاضل، صدقه بن يحيى: **البرلمان الميدان الأنسب للحوار الوطني الدائم والشامل لكل شيء: الحوار البرلماني في دول مجلس التعاون: مجلس الشورى السعودي نموذجاً**، ع١٢١، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠١٧.

٧٤) محمد، خالد حسين: **موجبات ومآلات الحوار الوطني والسيناريوهات المحتملة**، س٥, ع٥، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، ٢٠١٥.

٧٥) المؤتمر الوطني للشباب: **الحوار الوطني**، منشورات الأكاديمية الوطنية للتدريب، الرئاسة المصرية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٢.